



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي



جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

## أليات تسيير المخاطر المالية وفق النظام المحاسبي المالي

- دراسة حالة بنك التنمية المحلية مستغانم -

تحت إشراف الأستاذة:

مقدمة من طرف الطالبة:

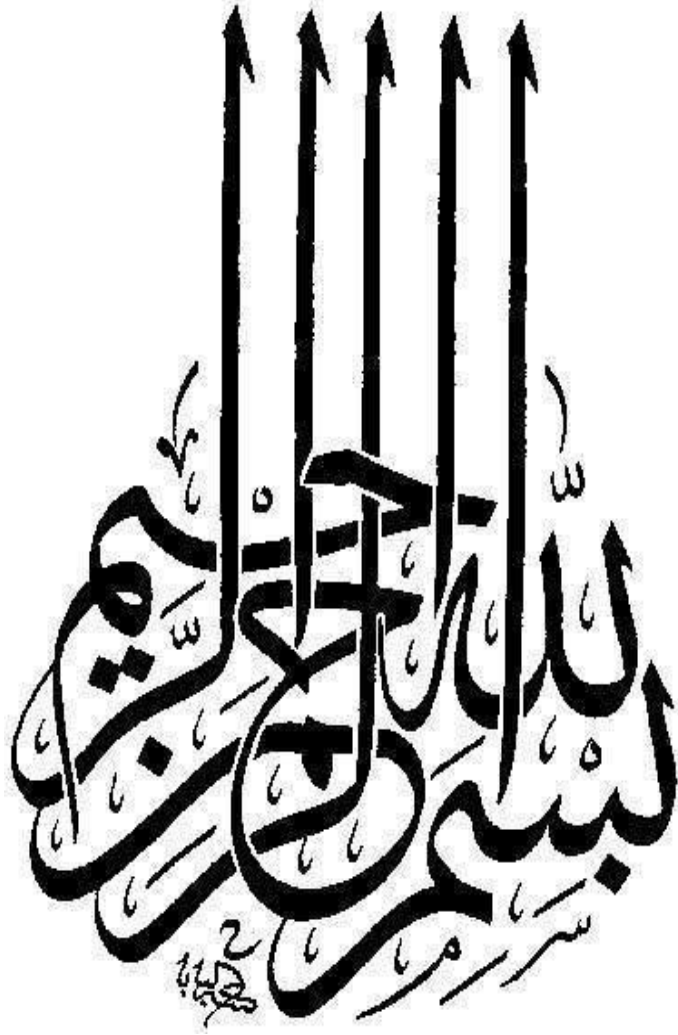
أ. مقيدش فاطمة الزهراء

ساجي خديجة

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	أ. برياطي حسين	أستاذ محاضر "ب"	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
مقررا	أ. مقيدش ف. الزهراء	أستاذة مساعدة "ب"	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
مناقشا	أ. د. د. داش أمينة	أستاذة مؤقتة	جامعة سعيدة
مناقشا	أ. زعفران منصورية	أستاذة مؤقتة	جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

السنة الجامعية: 2016-2017



﴿ و قل اعملوا فسيري الله عملكم و رسوله و المؤمنون  
و ستردون إلى عالم الغيب و الشهادة فينبئكم بما كنتم  
تعملون ﴾ .

سورة التوبة الآية: 104



# شكر و تقدير

« من لم يشكر الناس لم يشكر الله »

حديثه رواه (أحمد، أبو داود الترميذي)

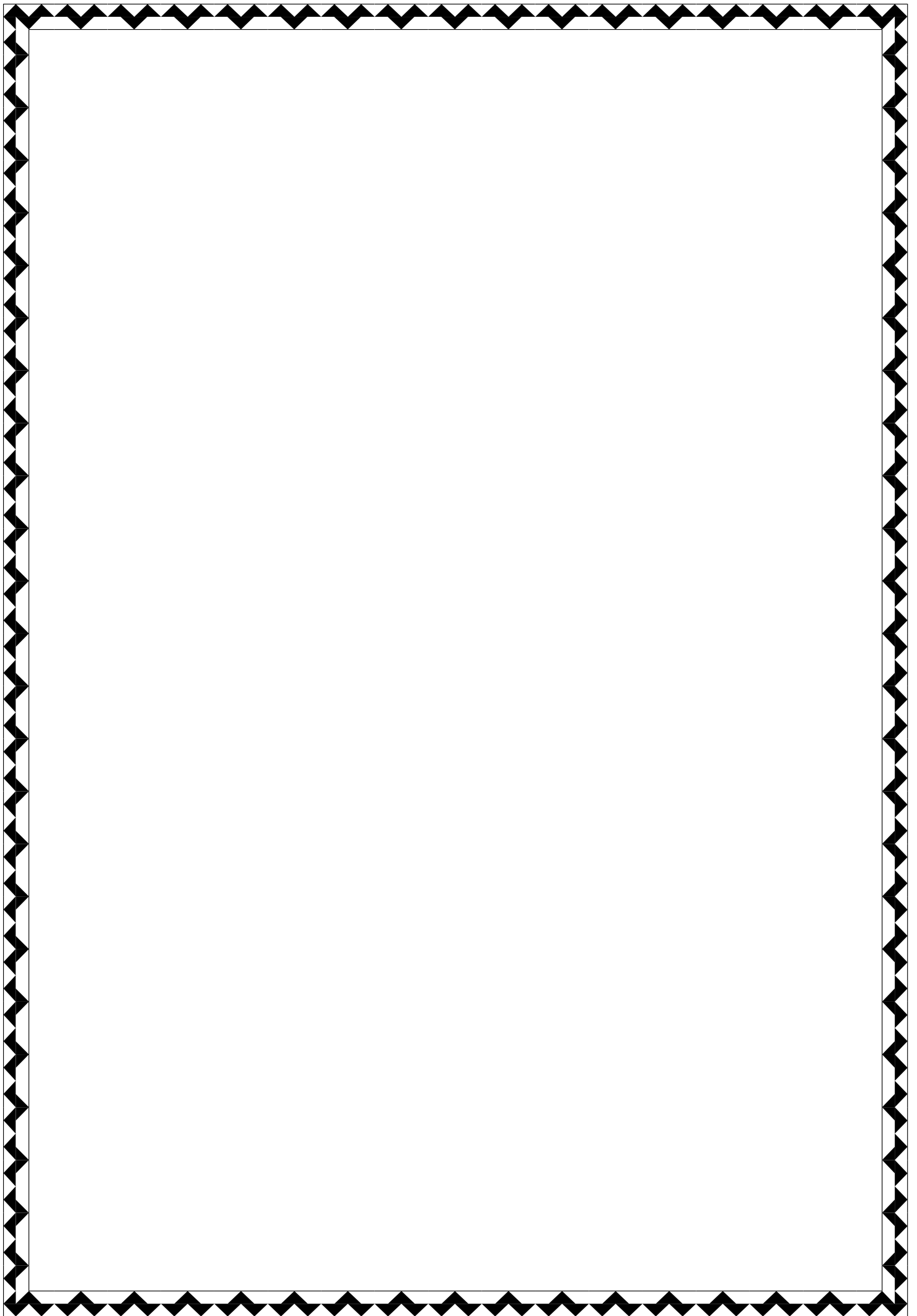
الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و الصلاة و السلام على رسوله الكريم ومن تبعه  
بإحسان إلى يوم الدين .

و عرفانا بالمساعدات التي قدمت حتى يخرج بهذا العمل إلى النور أتقدم بجزيل الشكر  
و التقدير و العرفان للأستاذة الفاضلة: مفيدش فاطمة الزهراء التي قبلت تواضعا  
وكرامة الإشراف على هذا العمل، فلها أخلص تحية و أعظم تقدير على كل ما قدمته  
لي من توجيهات و إرشادات .

أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل الموظفين ببنك التنمية المحلية لولاية مستغانم و على كل  
ما بذلوه من جهد و وقت طوال فترة تربيتي و بالأخص الاستاذ حمو قريديش  
و أقدم كل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة و الذي خص كل أستاذ من أساتذتها  
من وقت لقراءة و تقييم هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من  
بعيد ، إلى كل من أمدني بيد العون و لو بكلمة طيبة مشجعة .

إلى كل هؤلاء أقول شعرا جزيلا.....



# اهداء

اهدي ثمرة جهدي وعملي إلى :

من قال في شأنهما الله عز وجل

« و قضي ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا » سورة الاسراء. الآية

23

والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

اللذان بذلا كل ما في وسعهم لإرضائي و بلوغ مبتغاي.

كل أفراد أسرتي : هجيرة , ايمان , شيما , شهيناز

صديقة عمري " كوثر "

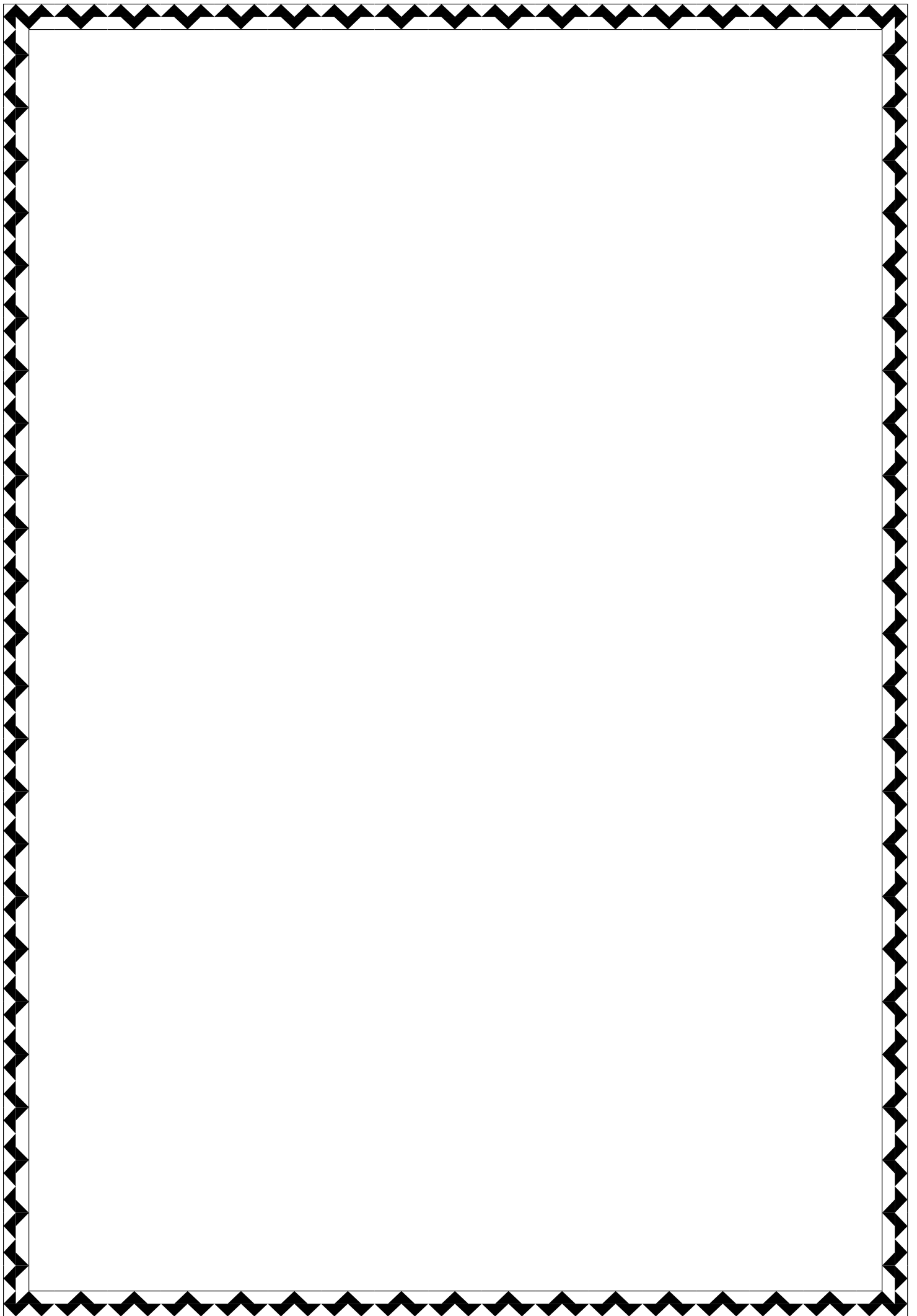
زوجي العزيز " كريم "

كل أفراد عائلتي و بالأخص جدتي العنون

إلى زملائي دفعة 2016 - 2017

إلى كل من أحبهم قلبي و لم يذكرهم قلبي

خديجة



# فهرس المحتويات

# فهرس المحتويات

الصفحة

العنوان

دعاء

شكر و تقدير

الاهداء

I..... فهرس المحتويات

V..... فهرس الجداول

VI..... فهرس الأشكال

## المقدمة العامة

أولاً. فرضيات البحث..... ت

ثانياً. أهمية البحث..... ت

ثالثاً. منهج البحث..... ث

رابعاً. صعوبات البحث..... ث

خامساً. هيكل البحث..... ج

## الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول المخاطر المالية و النظام المحاسبي المالي الجديد

تمهيد.....12

### المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر المالية

المطلب الأول : مفهوم المخاطر المالية .....13

المطلب الثاني : مصادر الخطر المالي و مسبباته.....15

المطلب الثالث : اجراءات الحد من المخاطر المالية.....17

### المبحث الثاني : أنواع المخاطر المالية

المطلب الأول:المخاطر الائتمانية (مخاطر القرض) و مخاطر السيولة.....21

المطلب الثاني :المخاطر التشغيلية و مخاطر أسعار الفائدة.....22

المطلب الثالث :مخاطر أسعار الصرف و مخاطر مالية أخرى.....24

### المبحث الثالث : النظام المحاسبي المالي الجديد

المطلب الأول :الانتقال من المخطط المحاسبي الى النظام المحاسبي المالي.....26

المطلب الثاني: تعريف النظام المحاسبي المالي.....27

المطلب الثالث : خصائص و أهمية النظام المحاسبي المالي.....31

المطلب الرابع : المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.....33

خلاصة الفصل.....36

## الفصل الثاني : وسائل تسيير المخاطر المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد

تمهيد.....38

### المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول تسيير المخاطر المالية

المطلب الأول: مفهوم تسيير المخاطر المالية و خصائصها.....39

المطلب الثاني : أهمية و أهداف تسيير المخاطر المالية.....41

المطلب الثالث : مبادئ و مهام تسيير المخاطر المالية.....43

المطلب الرابع :خطوات عملية التعامل مع الخطر.....45

### المبحث الثاني : تسيير المخاطر المالية الرئيسية وفقا للنظام المحاسبي الجديد

المطلب الأول :أساليب إدارة المخاطر الائتمانية.....50

المطلب الثاني : إدارة مخاطر السيولة.....55

المطلب الثالث : تسيير مخاطر أسعار الفائدة و الصرف.....61

### المبحث الثالث : مقومات داعمة لفعالية تسيير المخاطر

المطلب الأول: تبني ثقافة تسيير المخاطر في المؤسسة.....66

المطلب الثاني : استحداث أدوات مالية للوقاية من المخاطر المالية.....67

المطلب الثالث : تفعيل دور اليقظة الإستراتيجية.....71

خلاصة الفصل .....73

## الفصل الثالث : واقع ادارة المخاطر المالية في بنك التنمية المحلية (BDL)

تمهيد ..... 75

### المبحث الأول : عموميات حول بنك التنمية المحلية

المطلب الأول: لمحة تعريفية لبنك التنمية المحلية..... 76

المطلب الثاني: لمحة تعريفية لمديرية مجمع الاستغلال (DRE)..... 79

### المبحث الثاني : قياس المخاطر المالية ببنك التنمية المحلية

المطلب الأول : اجراءات منح القروض في البنك..... 83

المطلب الثاني : أنواع المخاطر المالية و أهم مؤشرات الخطر في البنك..... 85

خلاصة الفصل ..... 88

### الخاتمة العامة

أولاً. الخلاصة العامة..... 90

ثانياً. اختبار الفرضيات..... 90

ثالثاً. نتائج الدراسة..... 91

رابعاً. آفاق البحث..... 92

قائمة المراجع

قائمة الملاحق

قائمة الجداول:

<u>الصفحة</u>	<u>محتوان الجدول</u>	<u>الرقم</u>
58	مؤشر التحويل	01-02
60	نسب السيولة	02-02
64	مقاييس تقليدية و متقدمة لادارة المخاطر	03-02
65	أهم مؤشرات قياس المخاطر المخاطر	04-02
68	مقارنة ما بين خيار الشراء و خيار البيع	05-02
86	حساب مؤشرات الخطر في بنك التنمية المحلية	01-03

قائمة الأشكال :

<u>الصفحة</u>	<u>محتوان الشكل</u>	<u>الرقم</u>
20	أنواع المخاطر	01-01
45	عملية إدارة المخاطر	01-02
78	الهيكل التنظيمي الوطني لبنك التنمية المحلية	01-03
79	مخطط مديرية مجمع الاستغلال	02-03

مقدمة عامة

## المقدمة العامة :

تبنت الجزائر اصلاحات اقتصادية جذرية منها انشاء البورصة و اخضاع المؤسسات لقوانين اقتصاد السوق و كذا خصخصة المؤسسات العمومية و جلب الاستثمارات الأجنبية و الاندماج في الاقتصاد العالمي ، و ظهر النظام المالي المحاسبي ليحسد هذه الاصلاحات ، اذ أصبحت المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في الوقت الحالي سواء كانت ملكيتها خاصة أو عامة ، بحاجة ملحة الى الخدمات المحاسبية و الرقابية الجيدة و التي تنتجها مصالحها المتخصصة أو باللجوء الى مكاتب و مراكز و هيئات المحاسبة و المراجعة المستقلة .

و من جهة أخرى فقد شهدت الصناعة المصرفية جملة من التطورات كانت نتاجا للابتكارات المالية والتقدم التكنولوجي وتحرير الأسواق المالية، مما أدى إلى احتدام المنافسة بين البنوك والمؤسسات المالية وارتفاع حجم المخاطر التي تهدد وجودها و استمرارها ، و مع زيادة هذه المخاطر و تنوعها ، كان لزاما على المؤسسات المصرفية و المالية التوجه نحو ادارة هذه المخاطر عن طريق ابتكار أساليب و تقنيات مالية جديدة للتقليل منها ، التحكم فيها أو التحوط منها.

ثم ان نجاح أي ادارة للمخاطر لدى أي بنك يعتمد اعتمادا كليا على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية و التشريعات السارية و بالأطر المحددة و على مدى استعدادده للتعامل مع المستجدات العالمية.

وفي الجزائر فلقد قام المشرع الجزائري بإنشاء لجنة للرقابة المصرفية بموجب قانون النقد و القرض 10/90 لمراقبة البنوك من حيث شروط استغلالها و متابعتها للقوانين حيث تقوم هذه اللجنة برصد المخالفات و كذا فرض العقوبات في حالة الأخطاء المتعمدة ، ولقد وضع أيضا المشرع بموجب قانون 10/90 ما يعرف بالقواعد الحيطية و الحذر التي من شأنها أن تنظم العمل المصرفي في البنوك الجزائرية .



فالجزائر كغيرها تتطلع الى تحديث و تقوية قطاعها المصرفي ، و في الوقت ذاته تسعى الى تقليل احتمالات تعرضها للهزات المصرفية و الصدمات الخارجية.

ومن هنا يعتبر تبني النظام المحاسبي المالي تغييرا كليا للمرجعية الذي لا يقتصر فقط على ممارسة بسيطة للإصلاح المحاسبي ، كون أن هذا النظام يتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية (المعايير المحاسبية الدولية ،معايير التقارير المالية الدولية)، وانه لا يقتصر فقط على تغيير مدونة الحسابات ، فالنظام المحاسبي المالي قد ادخل تغييرات جذرية على مستوى التعاريف ، المفاهيم ، نظم التقييم والتقييد المحاسبي ،بالإضافة إلى أساليب و تسيير المخاطر المالية.

وبالتالي فان هذا النظام سيتيح للمؤسسات إمكانية معالجة مجموعة من الأحداث والعمليات المالية لم يكن بالإمكان إدراجها في المخطط المحاسبي السابق.

و من هنا جاء التساؤل الرئيسي لهذا البحث كالاتي :

ما هي الآليات المستحدثة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد لتجنب المخاطر المالية في المؤسسات البنكية؟

و يتم تناول هذه الاشكالية الرئيسية من خلال بعض الأسئلة الفرعية التي تساهم في توضيح بعض جوانبها و منها:

1. ما هي المخاطر المالية التي تتعرض لها المؤسسات المالية؟ و ما هي أنواع هذه المخاطر؟
2. ما طبيعة النظام المحاسبي المالي الجديد؟ و ما هي الاستحداثات التي جاء بها مقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني؟

3. كيف يمكن تجنب المخاطر المالية نظريا و تطبيقيا ؟



4. ما المقصود بآليات تسيير المخاطر المالية وفق النظام المحاسبي المالي؟

5. ما هو واقع ادارة المخاطر في بنك التنمية المحلية الجزائر BDL ؟

### أولا : فرضيات البحث

و لمعالجة الاشكالية المطروحة و التساؤلات الفرعية السابقة فإننا ننطلق من الفرضيات التالية:

-يستند النظام المحاسبي المالي الى معايير المحاسبة الدولية ،و هو يسمح بتلبية احتياجات مختلف مستعمليه من

المعلومات المحاسبية و المالية.

-تستخدم البنوك وسائل حديثة لتسيير المخاطر خاصة الوسائل و التقنيات الحديثة بهدف تخفيف آثار المخاطر.

-بنك التنمية المحلية الجزائري يطبق بالفعل قواعد ادارة و تسيير المخاطر المالية .

### ثانيا : أهمية البحث:

يكتسب الموضوع أهميته من خلال :

تحليل مشكلة تتعلق بتحديد و ضبط المخاطر المالية و سبل معالجتها من خلال النظام المحاسبي المالي ،و الاسهام

في تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة التي تواجه المؤسسات المالية عند ممارسة نشاطها و هي ادارة المخاطر

التي تعتبر اجراء وقائي من الأزمات التي تمس المصارف ،تقديم رؤية و اقتراح لتسيير المخاطر المالية في الجزائر و

خاصة الجهاز المصرفي الجزائري الذي يمر بمرحلة انتقالية و يسعى للانفتاح على المستوى الدولي ،فكان الاهتمام

بعملية ادارة المخاطر المالية و تطويرها من أهم السبل لتعظيم عوائدها و تجنب حدوث الأزمات المالية.



ثالثا: منهج البحث:

للإحاطة بكل جوانب الموضوع يتم السعي الى توظيف عدة مناهج على النحو التالي:

- المنهج التاريخي : و هو المنهج المناسب للاستعانة به في التعرف على نشأة ادارة المخاطر المالية.
- المنهج الوصفي : و هو المنهج المناسب لوصف و استعراض الاطار النظري لإدارة المخاطر المالية من مفاهيم و أسس و أهداف .
- المنهج التحليلي : اعتمدنا على هذا المنهج في الجانب التطبيقي من الدراسة بحيث نكون في موضع المقارنة و التحليل.

رابعا: صعوبات البحث

واجهتنا عدة صعوبات أثناء البحث نذكر منها:

- قلة المراجع المتخصصة في هذا المجال في المكتبة الجامعية؛
- صعوبة الحصول على المعلومات من البنك؛
- صعوبة اسقاط الجانب النظري على الواقع المعاش في البنوك الجزائرية؛
- نقص الوعي الثقافي لدى موظفين البنك حول موضوع تسيير المخاطر المالي.



## خامسا : هيكل البحث

لتحقيق أهداف البحث و معالجة مشكلته بصورة علمية ،فقد تم تقسيم البحث الى ثلاث فصول ،تسبقهم مقدمة و تعقبهم خاتمة ،تضمن تلخيص عام و اختبار للفرضيات التي جاءت في مقدمة البحث ،و يمكن استعراض ذلك على النحو التالي :

الفصل الأول : مفاهيم أساسية حول المخاطر المالية و النظام المحاسبي المالي الجديد و لقد قسمناه الى ثلاث مباحث تطرقنا في المبحث الأول الى مفاهيم أساسية حول المخاطر المالية بحيث تناولنا تعريف المخاطر المالية و مصادرها ومسبباتها ،و تناولنا في المبحث الثاني الأنواع المختلفة لهذه المخاطر أما المبحث الثالث فقد تضمن مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد و أهم مبادئه بالإضافة الى الفرق بينه و بين سابقه المخطط المحاسبي الوطني.

الفصل الثاني : وسائل تسيير المخاطر المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد و لقد اشتمل على ثلاث مباحث عنواننا الأول مفاهيم أساسية حول تسيير المخاطر المالية عرضنا فيه تعريف ادارة المخطر المالية و نشأتها و ذكر خصائصها و أهميتها بالنسبة للمؤسسة ، و تطرقنا في المبحث الثاني الى تسيير المخاطر المالية الرئيسية وفقا للنظام المحاسبي الجديد و ذلك بعرض أساليب ادارة المخاطر المالية بجميع أنواعها وأهم مؤشرات قياس هذه المخاطر ،و تناولنا في المبحث الثالث مجموعة من المقومات الداعمة لفعالية تسيير المخاطر و استحداث أدوات مالية للوقاية من المخاطر . أما الفصل الثالث فلقد كان بعنوان واقع ادارة المخاطر المالية في بنك التنمية المحلية و لقد قسم الى مبحثين المبحث الأول تضمن عموميات حول بنك التنمية المحلية عن طريق تعريف البنك و ذكر وظائفه و أهم فروعها ،أما بالنسبة للمبحث الثاني فقد تناولنا فيه دراسة تطبيقية لموضوع بحثنا "ادارة المخاطر المالية".



# الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول المخاطر المالية و النظام المحاسبي

المالي الجديد

**تمهيد:**

تواجه مختلف المنظمات مخاطر مالية عديدة عند ممارسة أعمالها، مما يؤدي إلى تعرض هذه الأعمال إلى العديد من الأزمات، تتمثل عموماً في حالة عدم التأكد ولعل التحدي الأساسي الذي يواجه الإدارة هو تحديد مقدار حجم عدم التأكد الذي تقبل به لتستطيع بموجبه بلوغ أهدافها الإستراتيجية المسطرة مسبقاً، عدم التأكد بالأساس يمثل حالتين هما الفرص المتاحة والتهديدات التي تحيط بالمؤسسة باحتمالية تؤدي إما لنجاح المؤسسة أو فشلها.

وفي الوقت الذي يعاني فيه المخطط المحاسبي الوطني المعتمد منذ عام 1975 م قصوراً في خدمة مستعملي المعلومات المالية و المحاسبية من مقرضين و مستثمرين و غيرهم، تعدد الجزائر واحدة من تلك الدول التي انخرطت في هذا المسار باعتمادها سياسة إصلاح جذرية لنظامها المحاسبي، ترمي إلى تبني نظام محاسبي جديد يتوافق والمتطلبات التي فرضتها التغيرات المالية و المحاسبية الدولية، وتسعى إلى مواكبة متطلبات العولمة المالية والمحاسبية .

لقد كللت جهود الإصلاح بتبني نظام محاسبي جديد بتاريخ 25 نوفمبر 2007 م والذي أصبح ساري المفعول ابتداء من أول جانفي 2010 م.

ونظراً للأهمية البالغة التي تكتسبها كل من المخاطر و النظام المحاسبي و الدور الحساس الذي يلعبانه فإنه من الضروري تحديد معنى دقيق لهذين المفهومين.

**المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول المخاطر المالية**

**المبحث الثاني: الأنواع المختلفة للمخاطر المالية**

**المبحث الثالث : مفهوم النظام المحاسبي المالي الجديد**

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول المخاطر المالية

## المطلب الأول: مفهوم المخاطر المالية

أولاً: المفهوم اللغوي للخطر

لغة : ان كلمة خطر تدل على الارتفاع في التوازن و حدوث تغيير ما مقارنة مع ما كان منتظرا والانحراف المتوقع.<sup>1</sup>

اصطلاحاً: هو ذلك الالتزام الذي يحمل في جوانبه الريبة وعدم التأكد المرفقين باحتمال وقوع النفع أو الضرر حيث يكون هذا الأخير إما تدهور أو خسارة<sup>2</sup> .

المفهوم الفقهي الاصطلاحي: عرفها الإمام ابن القيم على أنها "المخاطرة المخطرتان مخاطرة التجارة وهو أن يشتري السلعة بقصد أن يبيعها ويربح ويتوكل على الله في ذلك والخطر الثاني الميسر الذي يتضمن أكل المال بالباطل. ويرى أحد الباحثين أن الفقهاء استخدموا مفهوم المخاطرة على عدة معاني نوجزها فيما يلي<sup>3</sup>:

- المراهنة ، كل ما يعتمد على الحظ دون أن يكون للإنسان تدبير فيه؛
- التصرف الذي قد يؤدي إلى الضرر ويقال خاطر بنفسه أي فعل ما يكون الخوف فيه أغلب؛
- احتمالية الخسارة والضياع .

<sup>1</sup> صوار يوسف ،مذكرة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ،تخصص تسيير تحت عنوان "محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التقني والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية"،جامعة تلمسان، 2008، ص 23

<sup>2</sup> Alain gauvin, la nouvelle gestion du risque financier ,édition intégrale, paris, fevrier 2000, p 10-11

.. ([www.fnac.com](http://www.fnac.com))

<sup>3</sup> .نوال بن عمارة ،إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، الملتنقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية ،جامعة قاصدي مرباح ،ورقة، 20-21 أكتوبر

2009، ص 2.

## ثانيا: المفهوم الاقتصادي للخطر

يعرف الخطر علي أنه "توقع اختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب والمتوقع حدوثه" <sup>1</sup>

كما يعرف كذلك علي انه "احتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع" <sup>2</sup>

ويعرف أيضا علي انه "احتمالية أن تكون نتائج التوقعات خاطئة فإذا كانت هناك احتمالية عالية في أن تكون التنبؤات خاطئة فعند ذلك ستكون درجة المخاطرة عالية أيضا ، أما إذا كانت الاحتمالية منخفضة فان درجة المخاطرة ستكون منخفضة." <sup>3</sup>

و تقسم المخاطر إلى مخاطر النشاط (مخاطر التشغيل) و المخاطر المالية ، حيث تعرف مخاطر التشغيل علي أنها تلك المخاطر التي ترتبط أساسا بالقرارات الاستثمارية أو بميكل الأصول ، و يتوقف حجم هذه المخاطر علي طبيعة المنتجات ، ودرجة تنوعها ، ومدى مرونة الطلب عليها ، ودرجة المنافسة ، كما يتوقف حجم هذه المخاطر أيضا علي درجة الرفع التشغيلي (أي مدى اعتماد المنشأة علي التكاليف الثابتة في عملياتها ، إذ كلما زادت التكلفة ترتب علي تغير معين في رقم المبيعات تغير أكبر في صافي ربح العمليات).

## ثالثا : مفهوم المخاطر المالية

تعرف المخاطرة من المنظور المالي بأنها "إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف النواتج المرغوب في تحقيقها عما هو متوقع. أو "عدم التأكد من الناتج المالي في المستقبل لقرار يتخذه الفرد الاقتصادي في الحاضر علي أساس نتائج دراسة سلوك الظاهرة الطبيعية في الماضي". <sup>4</sup>

وتعرف أيضا ب: "احتمالية تعرض المؤسسة المالية إلى خسائر غير متوقعة و غير مخطط لها أو تذبذب العائد المتوقع علي استثمار معين" <sup>1</sup>

<sup>1</sup> سيد الهواري ، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل طويل الأجل ، دار الجليل للطباعة ، عمان ، 1985 ، ص 109.

<sup>2</sup> سمير عبد الحميد رضوان ، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة ادواتها ، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية ، دار النشر للحامعات - مصر ، ط1 ، 2005 ، ص314

<sup>3</sup> فلاح حسين الحسيني ، مؤيد عبد الرحمان الدوري ، إدارة البنوك -مدخل كمي واستراتيجي معاصر ، دار وائل للنشر ، عمان ، ط 1 ، 2000 ، ص 166

<sup>4</sup> عبد السلام ناشد محمود ، "إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية والأصول العلمية" ، دار الثقافة العربية القاهرة ، ط1 1989 ، ص 38

و في تعريف آخر : "هو حالة عدم التأكد في استرجاع رؤوس الأموال المقرضة أو تحصيل أرباح مستقبلية متوقعة .<sup>2</sup>

و كذلك تشير المخاطر المالية إلى أي فعل يتسبب في ضياع الأموال، مثل القروض والتغير في أسعار العملات، الفوائد العالية على الأموال المقرضة، السرقة... وهي مخاطر يسهل التنبؤ بها وقياسها كمياً (قياس الخسائر الناتجة عنها) لذا فهي أخطار قابلة للتأمين.

وبالتالي فإن المخاطر المالية هي المخاطر التي ترتبط أساساً بقرارات التمويل، أي ترتبط باختيار المنشأة للخليط الذي يكوّن هيكلها المالي، فكلما زاد اعتماد المنشأة على مصادر التمويل التي تلزمها بأعباء ثابتة، أدى تغير معين في صافي ربح العمليات إلى تغير أكبر في ربح السهم العادي، وهذا ما يعرف بالرفع المالي.

و تتضمن المخاطرة المالية العلاقة بين فرد أو منظمة وأصل توقع دخل قد يفقد أو يتلف، وبذلك فالمخاطر المالية تتضمن ثلاث عناصر<sup>3</sup> :

- الفرد أو المنظمة المعرضة للخسارة .
- الأصل أو الدخل الذي يسبب دماره أو زوال ملكيته خسارة مالية.
- خطر يمكن أن يسبب الخسارة .

### المطلب الثاني: مصادر الخطر المالي و مسبباته

مسببات الخطر المالي هي مجموعة من العوامل التي تؤدي إلى زيادة معدل تكرار الخطر أو زيادة احتمال حدوث الخسارة ويمكن أن تزيد من شدة الخسارة المادية الناتجة عن تحقق الخطر أو الاثنين معا .

أيضا تعرف مسببات الخطر بأنها مجموعة من الظواهر التي تؤدي إلى زيادة أو خفض احتمالات تحقق الخطر أو زيادة أو خفض شدة الخسارة المترتبة على تحققه أو كلاهما معا<sup>4</sup> .

بمعنى أن مسببات الخطر أو العوامل المساعدة له قد يقتصر تأثيرها على احتمالات أو فرص وقوع الخسارة وقد يقتصر تأثيرها على قيمة الخسارة أو شدتها وقد تؤثر هذه المسببات على احتمال حدوث الخسارة وشدتها معا في نفس الوقت مسببات

<sup>1</sup> حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل ، أيام 6 و7 جوان 2005 ، ص3.

<sup>2</sup> Anne Marie Percie du sert, Risque et contrôle de risque, Economica , Paris ,1999,p25.

<sup>3</sup> طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر، (أفراد، إدارات، شركات، بنوك) كلية التجارة، عين شمس، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص24

<sup>4</sup> عيد احمد ابو بكر، د. وليد اسماعيل السيفو ، ادارة الخطر و التأمين، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان، 2009، ص34

الخطر هي مجموعة الظواهر الطبيعية والعامّة التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في نتيجة القرارات التي يتخذها الأشخاص أثناء حياتهم.

أما مصدر الخطر فنقصد به المسبب الأساسي في وقوع الخسارة المادية وفي الواقع عادة ما نربط الخطر بمسبباته، وتنقسم مسببات الخطر إلى مسببات خطر موضوعية، أخلاقية، طبيعية، شخصية<sup>1</sup>.

### أولاً: مسببات الخطر الموضوعية

ويقصد بها خصائص الشيء المعرض للخطر والتي تزيد من احتمال وقوع الخطر أو تزيد من شدة الخسارة المالية الناتجة عن تحقق الخطر أو الاثنين معاً.

وهي تلك المسببات الإضافية التي تزيد من درجة الخطر أو تزيد من فرص وقوع الخسارة وتتميز هذه المسببات بسهولة التعرف عليها وتحديدتها بدقة عن طريق دراسة النواحي الفنية والمادية للشيء المعرض للخطر، ويمكن القول أن درجة التحكم في هذه العوامل الموضوعية محددة لأنها من المكونات الطبيعية للشخص أو الشيء المعرض للخطر الأمر الذي يصعب معه تفادي نتائجها الضارة .

### ثانياً: مسببات الخطر الأخلاقية

هي المسببات المتمثلة أساساً في الصفات الأخلاقية التي يتحلّى بها الشخص نفسه مثل : التهاون و الإهمال أو التلاعب مما سوف يؤدي الى وقوع خطر المسؤولية المدنية تجاه الآخرين.

### ثالثاً: مسببات الخطر الطبيعية

هي العوامل التي تؤدي الى وقوع الخطر، وبالتالي الخسارة المادية نتيجة لظواهر طبيعية كالفيضانات والزلازل .

### رابعاً: مسببات الخطر الشخصية

يقصد بها مجموعة من المسببات أو العوامل المساعدة التي يكون للعنصر البشري تأثير فيها أو تنتج بسبب تدخله في مجريات الأمور أو تأثيره أو مشاركته سواء كانت هذه المشاركة أو ذلك التأثير سلباً أم إيجاباً، ويفترض عادة أن يكون التدخل البشري

<sup>1</sup> مختار محمود الهانسي "مقدمة في مبادئ التأمين"،الدار الجامعية،بيروت، 1993، ص 37

في الظواهر الطبيعية بقصد الحصول على منفعة، إلا أن تدخله هذا قد يزيد من درجة الخطورة او من فرص وقوعها وبالتالي يكون ناتج تدخله تحقق الخطر ويمكن التفرقة بين نوعين من مسببات الخطر الشخصية وهما <sup>1</sup>:

أ مسببات الخطر الشخصية الإرادية هي مسببات الخطر التي تكون في صورة عوامل مساعدة تؤدي إلى زيادة درجة الخطورة أو زيادة حجم الخسارة المترتبة على تحقق الخطر نتيجة فعل إرادي متعمد والمقصود منه إحداث الضرر أو زيادة حجمه؛

ب مسببات الخطر الشخصية اللاإرادية ويقصد بها مجموعة من العوامل المساعدة التي تؤدي بشكل عفوي وبدون قصد إلى زيادة تحقيق الخطر أو زيادة شدة الخسائر الناتجة عن تحقق الخطر.

### المطلب الثالث: اجراءات الحد من المخاطر المالية

نظرا لطبيعة المخاطر المالية التي تتميز بالتغيير الدائم نحاول التعامل معها من خلال الطرق التالية: <sup>2</sup>

#### أولا : تحاشي أو تفادي المخاطرة

يتم تحاشي المخاطرة عندما يرفض الفرد أو المنظمة قبولها حتى ولو للحظة، إن التعرض للمخاطرة غير مسموح له بان يدخل حيز الوجود ويتحقق ذلك عن طريق مجرد عدم القيام بالعمل المنشئ للمخاطرة، فإذا أردت عدم المخاطرة بفقد مدخراتك في مشروع فيه مجازفة، عليك أن تختار مشروعا ينطوي على مخاطرة اقل وإذا كان من المحتمل أن يكون استخدام منتج ما محفوظا بالمخاطر فلا تصنعه ولا تبعه .

ويعد تفادي المخاطرة احد أساليب التعامل مع المخاطر ولكنه تقنية سلبية وليست ايجابية ولهذا السبب يكون أحيانا مدخلا غير مرضي للتعامل مع المخاطر كثيرة فلو استخدم تفادي المخاطرة بشكل مكثف، لحزمت المنشأة من فرص كثيرة لتحقيق الربح و ربما عجزت عن تحقيق أهدافها .

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 37

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، ادارة المخاطر، مرجع سابق، ص 34

-يمكن أن نلجأ إلى هذه الطريقة في الأحوال الآتي :

- عندما يتعذر إيجاد طريقة عملية لمواجهة الخطر؛
- إذا كان من الممكن توقع الخطر قبل تحققه.

### ثانيا : تقليل المخاطرة

يمكن تقليل المخاطرة بطريقتين: الأولى من خلال منع المخاطرة والتحكم فيها، وما برامج السلامة وتدابير منع الخسارة سوى أمثلة لمحاولات التعامل مع المخاطرة عن طريق تقليل فرصة حدوثها وبعض التقنيات يكون الهدف منها منع حدوث الخسارة في حين أن البعض الآخر يكون منه التحكم في شدة الخسارة إذا وقعت .وتقول وجهة نظر أن منع الخسارة هو الوسيلة الأفضل للتعامل مع المخاطرة فإذا أمكن القضاء تماما على احتمال الخسارة فسيتم القضاء على المخاطرة ومع ذلك فان منع حدوث الخسارة يمكن أن ينظر له على انه مدخل غير كاف للتعامل مع المخاطرة، فمهما حاولت واجتهدت في المحاولة لن تستطيع أبدا أن تمنع جميع الخسائر بالإضافة إلى ذلك فانه بعض الأحيان قد يكلف منع الخسائر أكثر من الخسائر نفسها.

والمخاطرة يمكن تقليلها بشكل إجمالي من خلال استخدام قانون الأعداد الكبيرة فعن طريق دمج عدد كبير من وحدات التعرض، يمكن التوصل لتقديرات دقيقة بشكل معقول للخسائر المستقبلية لمجموعة ما <sup>1</sup>.

### ثالثا: الاحتفاظ بالمخاطرة:

ربما يكون الاحتفاظ بالمخاطرة الأسلوب الأكثر شيوعا للتعامل مع المخاطرة فالمنظمات تواجه عددا غير محدود تقريبا من المخاطر ،وفي معظم الأحوال لا يتم القيام بشيء ،حيالها ،وعندما لا يتم اتخاذ إجراء ايجابي لتفادي المخاطرة أو تقليلها أو تحويلها ،يتم بذلك الاحتفاظ باحتمال الخسارة الذي تنطوي عليه تلك المخاطرة.

والاحتفاظ بالمخاطرة قد يكون شعوريا أو لا شعوريا ويتم الاحتفاظ الشعوري أو الواعي بالمخاطرة عندما يتم إدراك المخاطرة ولا يتم تحويلها أو تقليلها ،أما عندما لا يتم إدراك المخاطرة ،فيتم استبقاؤها لا شعوريا .وفي هذه الحالات يحتفظ الشخص المعرض للمخاطرة بالعواقب المالية للخسارة المحتملة دون إدراك انه يفعل ذلك.

<sup>1</sup> نفس المرجع ،ص 34

أيضا الاحتفاظ بالمخاطرة قد يكون طوعيا أو غير طوعي، ويتميز الاحتفاظ الطوعي بالمخاطرة بادراك وجود المخاطرة ووجود اتفاق أو موافقة ضمنية على تحمل الخسائر ذات الصلة، ويتم اتخاذ قرار الاحتفاظ بمخاطرة ما طوعية لأنه لا توجد بدائل أخرى أكثر جاذبية أما الاحتفاظ غير الطوعي بالمخاطرة فيحدث عندما يتم الاحتفاظ لا شعوريا بالمخاطرة وأيضا عندما لا يكون بالإمكان تحاشي المخاطرة أو تحويلها أو التقليل منها.

والاحتفاظ بالمخاطرة أسلوب مشروع للتعامل مع المخاطرة، بل انه يكون في بعض الحالات الطريقة الأفضل، ويجب على كل منظمة أن تقرر أي المخاطر يجب أن تحتفظ بها وأيها ينبغي عليها أن تتفادها أو تحولها بناء على هامش الاحتمالات الخاص بها أو قدرتها على تحمل الخسارة، فالخسارة التي قد تكون كارثة مالية بالنسبة لمنظمة ما قد يسهل تحملها بالنسبة لمنظمة أخرى، وكقاعدة عامة، فإن المخاطر التي ينبغي الاحتفاظ بها هي تلك التي تؤدي إلى خسائر معينة صغيرة نسبيا.<sup>1</sup>

#### رابعا: اقتسام المخاطرة

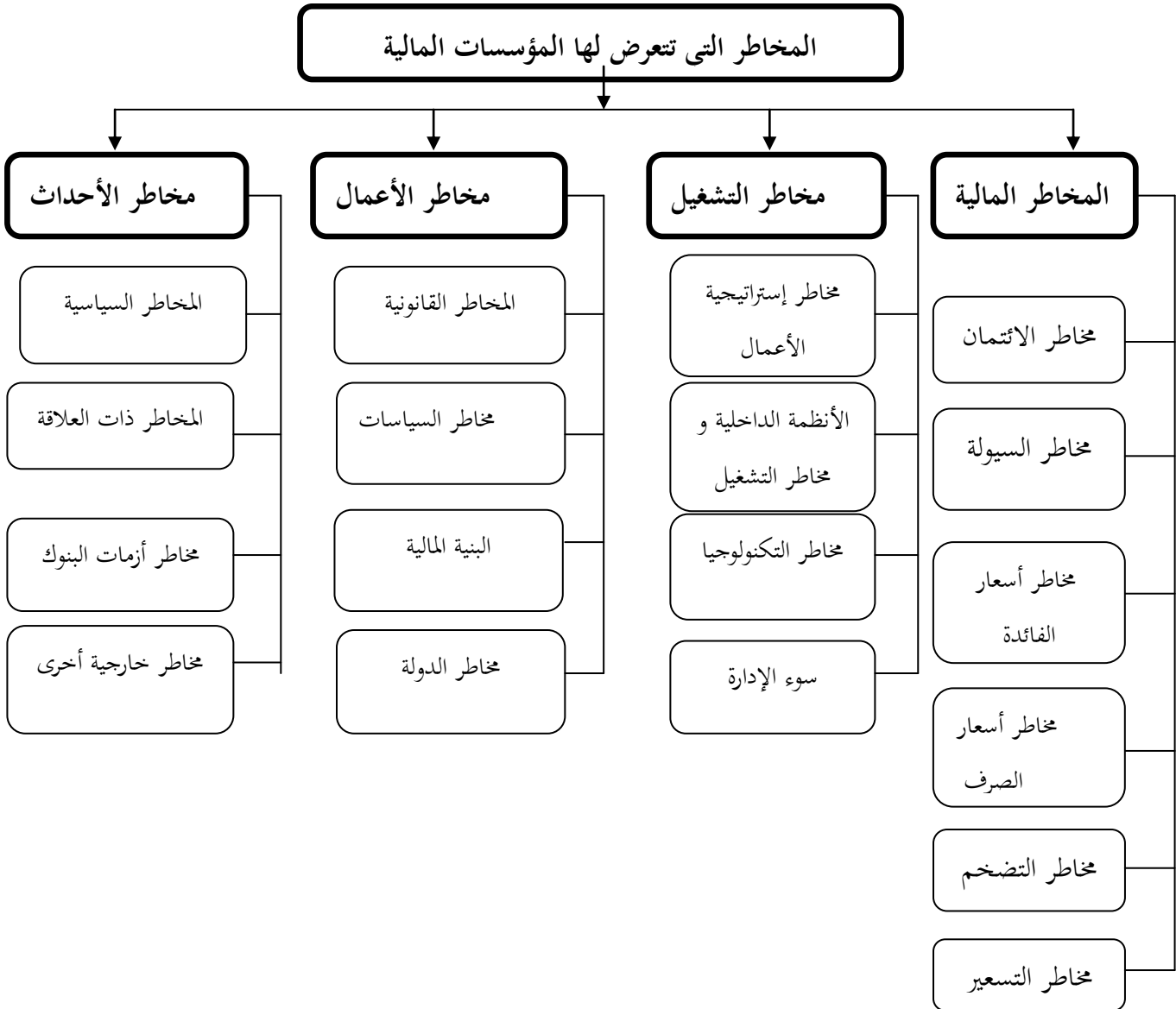
يعد اقتسام المخاطرة صورة من صور الاحتفاظ بالمخاطرة وعندما يتم اقتسامها، يتم تحويل احتمال الخسارة من الفرد إلى المجموعة، ومع ذلك فالأقسام احد صور الاحتفاظ الذي يتم في ظلله الاحتفاظ بالمخاطرة المحولة إلى المجموعة إلى جانب مخاطر أفراد المجموعة الآخرين ويتم اقتسام المخاطرة بعدد من الطرق بواسطة الأفراد والمنظمات، ومن الأمثلة البارزة للطرق التي يتم عن طريقها اقتسام المخاطرة في المؤسسة حين يتم تجميع استثمارات عدد كبير من الأشخاص ويجوز لعدد من المستثمرين أن يجمعوا رأس مالهم، بحيث يتحمل كل منهم جزءا فقط من مخاطرة فشل المشروع .

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 34

## المبحث الثاني : أنواع المخاطر المالية

هناك عدة مقاييس تصنف على أساسها المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية . فطبقا للتقسيم الكلاسيكي تصنف المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى أربعة أنواع رئيسية هي : المخاطر المالية ، مخاطر التشغيل ، مخاطر الأعمال ومخاطر الأحداث ، مثلما يوضحه الشكل رقم (1-1) الموالي :

شكل رقم (1-1) : أنواع المخاطر



المصدر : نبيل حشاد ، دليلك الى إدارة المخاطر المصرفية ، موسوعة بازل 2 . الجزء الثاني ، 2005 ، ص 21

و سوف نحاول في المطالب الموالية من هذا المبحث التركيز على المخاطر المالية و التي تواجهها المؤسسات في نشاطها.

## المطلب الأول: المخاطر الائتمانية (مخاطر القرض) ومخاطر السيولة

### أولاً : المخاطر الائتمانية

و هي عدم قدرة العميل أو التزامه برد أصل أو فوائده أو الاثنين معا عند موعد استحقاقه، و سبب هذه المخاطر يرجع إلى العميل ذاته أو إلى نشاطه أو بسبب العملية التي منح من أجلها الائتمان أو نتيجة للظروف العامة التي تحيط بالعميل و المؤسسة المالية أو بسبب المؤسسة التي تمنح الائتمان.<sup>1</sup>

و هناك عدة صور للمخاطر الائتمانية و التي يمكن أن نحدددها فيما يلي:

أ المخاطر المتعلقة بالعميل و بالقطاع الذي ينتمي إليه : و تنشأ بسبب السمعة الائتمانية للعميل ووضعه المالي و بالقطاع الذي ينتمي إليه لأن لكل قطاع اقتصادي درجة من المخاطر لاختلاف أساليب التشغيل و الإنتاج لوحدات هذا القطاع؛

ب المخاطر المرتبطة بالنشاط الذي تم تمويله: إن هذا الخطر مرتبط بالعملية المراد تمويلها و كذا مدتها ،مبلغها ومدى توفر شروط نجاح إتمام مثل هذه العملية مهما كانت طبيعتها؛<sup>2</sup>

ت المخاطر المتعلقة بالظروف العامة: و تحدث نتيجة الظروف الاقتصادية و التطورات السياسية و الاجتماعية وغيرها ،

و هذه المخاطر من الصعب عادة التنبؤ بها و التحكم فيها و أخذ الاحتياطات الكافية لمواجهتها؛<sup>3</sup>

ث المخاطر المتصلة بأخطاء المؤسسة المالية: كثيرا ما تقع المؤسسات المالية ضحية أخطاءها هي و ليست فقط أخطاء الغير ،وبالتالي تمثل مشكلة الديون المتعثرة في أحد جوانبها الأساسية مشكلة المؤسسة ذاتها.

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي ،إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني،مؤسسة الوراق ،عمان،2002،ص 178

<sup>2</sup> أبو عتروس عبد الحق ،الوجيز في البنوك التجارية(عمليات،تقنيات تطبيقات)،جامعة منتوري ،قسنطينة، 2000،ص،52

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 54

ونذكر على سبيل الأخطاء (عدم أخذ الضمانات الشخصية للعميل و العينة الكافية التي يمكن بيعها و تسيلها عند الضرورة، السماح للعميل باستخدام التسهيلات الممنوحة إليه قبل تكملة المستندات و الوثائق اللازمة ،تخصيص نسبة كبيرة من القروض لمعامل واحد ..).

### ثانيا : مخاطر السيولة

تنشأ هذه المخاطر عن عدم قدرة المؤسسة المالية على تسديد التزاماتها قصيرة الأجل عند مواعيد استحقاقها<sup>1</sup> بسبب سوء تسيير الموارد المتوفرة لديها و قد تقف عدة أسباب وراء التعرض لمخاطر السيولة نذكر منها:<sup>2</sup>

- ضعف تخطيط السيولة بالبنك مما يؤدي إلى عدم التناسق بين الأصول و الالتزامات من حيث أجال الاستحقاق؛
- سوء توزيع الأصول على استخدامات يصعب تحويلها لأرصدة سائلة؛
- التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

كما تساهم بعض العوامل الخارجية مثل الركود الاقتصادي و الأزمات الحادة في أسواق المال في التعرض لمخاطر السيولة.

### المطلب الثاني : المخاطر التشغيلية ومخاطر أسعار الفائدة

أولا :المخاطر التشغيلية :و هي مخاطر عرفتها لجنة بازل للرقابة المصرفية على انها "مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة أو التي تنجم عن أحداث خارجية .<sup>3</sup>

و يمكن تحديد أنواع المخاطر التشغيلية المتعلقة بأحداث معينة و التي على احتمال التسبب في خسارة كبيرة منها:<sup>4</sup>

- أ الاحتيال الداخلي : تلك الأفعال من النوع الذي يهدف إلى الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون و اللوائح التنظيمية من طرف المسؤولين عن المؤسسة أو العاملين فيها؛
- ب الاحتيال الخارجي :و هي الأفعال التي تهدف إلى الغش أو استعمال الممتلكات أو القانون من طرف عملاء البنك؛

<sup>1</sup> sophie brana,Michel Cazals,Pascal Kanffmann ,économie monétaire et financière,2éme Edition,dunod ,paris,2003 ,p114

<sup>2</sup> حسين بلعجوز،مرجع سابق، ص 8،7

<sup>3</sup> جاسم المناعي،إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها ،صندوق النقد العربي ،أبو ظبي ،2004 ،ص 8

<sup>4</sup> نفس المرجع ،ص 9

ت ممارسات العمل و الأمان في مكان العمل : و هي الأعمال التي لا تتفق مع طبيعة الوظيفة و اشتراطات قوانين الصحة و السلامة؛

ث الأضرار في الموجودات المادية : و هذا بسبب كارثة طبيعية أو أي أحداث أخرى؛

ج توقف العمل و الخلل في الأنظمة بما في ذلك أنظمة الكمبيوتر.

ثانيا : **مخاطر أسعار الفائدة** : إن خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض

طويلة الأجل فان البعض يتعرض لانخفاض أو تدهور فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة، و من ثم ينخفض الناتج البنكي

الصافي بسبب التبدل السريع للديون بسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية و ارتفاع تكلفتها المتوسطة،<sup>1</sup>

وتمس مخاطرة سعر الفائدة كل المتعاملين في المصارف سواء كانوا مقرضين أو مقترضين فالمقرض يتحمل خطر انخفاض عوائده

إذا انخفضت معدلات الفائدة، أما المقترض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها.<sup>2</sup>

أما فيما يخص مخاطر سعر الفائدة المرتبطة بالأوراق المالية فتعرف على أنها: هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف

بين معدلات العائد المتوقعة ومعدلات العائد الفعلية بسبب حدوث تغير في أسعار الفائدة السوقية خلال المدة

الاستثمارية. تتعرض الاستثمارات لمخاطر سعر الفائدة بسبب العلاقة العكسية بين أسعار السندات و سعر الفائدة ،

و تكون السندات طويلة الأجل معرضة لهذه المخاطر أكثر من القصيرة الأجل تبعا لاحتمالات ارتفاع أو انخفاض سعر

الفائدة في المستقبل. فإذا استخدم البنك إستراتيجية جريئة تستند إلى التوقعات المستقبلية لسعر الفائدة، فانه يتحمل مخاطر

عدم صحة هذه التوقعات و التنبؤات و ما ينتج عن ذلك من خسائر، أو إلى تحقيق أرباح عالية في حالة صحة توقعاته ،

أو أن يتبع إستراتيجية أقل جرأة و ذلك بتنويع مدة استحقاق الأوراق المالية بحيث تكون موجوداته منها ذات مخاطر متكافئة

أو متقابلة تقريبا بهدف تقليل مخاطر سعر الفائدة إلى الحد الأدنى.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> حسين بلعجوز، مرجع سابق، ص7.

<sup>2</sup> Sylvie de coussergues, gestion de la banque, Edition Dunod, paris, p106

<sup>3</sup> عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد، عمان، 2004، ص 192

## المطلب الثالث: مخاطر أسعار الصرف و مخاطر مالية أخرى

## مخاطر أسعار الصرف:

هي تلك المخاطر المتعلقة بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة و كذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض.<sup>1</sup>

تنتج مخاطر العملة من التغيرات في أسعار الصرف بين عملة بنك ما المحلية و العملات الأخرى ، و تنشأ من سوء تطابق و ربما تتسبب في تعرض البنوك لخسائر نتيجة لحركات أسعار الصرف المعاكسة في فترة يكون له فيها مركز مفتوح داخل أو خارج الميزانية العمومية -فوري أو آجل -بعملة أجنبية واحدة.<sup>2</sup>

ويحدث هذا الخطر كذلك بسبب السياسات أو الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية و التي من شأنها التأثير على القيم للقروض الممنوحة كإجراء تخفيض قيمة العملة الذي يمثل خطرا نقديا بالنسبة للمؤسسات المالية ، و يمكن أن نميز وضعية المؤسسة إزاء المخاطر و التي يمكن أن تكون وضعية قصيرة أو وضعية طويلة<sup>3</sup>:

أ- وضعية قصيرة: عندما تكون الأصول التي يملكها البنك بمعدلات ثابتة أقل من الخصوم بمعدلات ثابتة و في هذه الحالة:

● وضعية ملائمة: عند ارتفاع معدل الفائدة.

● وضعية غير ملائمة: عند انخفاض معدل الفائدة.

ب - وضعية طويلة: عندما تكون الأصول التي يملكها البنك بمعدلات ثابتة أكبر من الخصوم بمعدلات ثابتة و في هذه الحالة:

● وضعية ملائمة : عند انخفاض معدل الفائدة؛

● وضعية غير ملائمة : عند ارتفاع معدل الفائدة.

**مخاطر التضخم :** هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث احتمال انخفاض في القوة الشرائية للمبلغ المستثمر نتيجة وجود تضخم في الاقتصاد ، كما أن أكثر أدوات الاستثمار تعرضا لهذه المخاطر هي الأوراق المالية طويلة الأجل ، بالإضافة إلى أن

<sup>1</sup> أبو عتروس عبد الحق ،مرجع سابق ،ص 53.

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد ،حوكمة لشركات (المفاهيم،المبادئ،التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف ،الدار الجامعية،الاسكندرية، 2005، ص 705

<sup>3</sup> نفس المرجع السابق ص 706.

هذا الخطر يمكن أن يشمل القروض إذا كانت معدلات التضخم مرتفعة بنسب تزيد عن معدلات الفائدة على القروض الممنوحة.

**مخاطر التسعير :**<sup>1</sup> يتعين على البنك دراسة أسعار المنتجات المقرضة التي يتم تحميلها للعلاء في صورة أعباء و ربطها بمستوى المخاطر، فكلما زادت المخاطر ارتفع العائد المتوقع من التسهيلات و يتعلق الأمر بالهامش المضاف الذي يميز بين عميل وآخر، لذلك يتحدد سعر الإقراض الأساسي من خلال تكلفة الأموال التاريخية أو السوقية مضاف إليها نسبة الاحتياطي وتكلفة إدارة الدين، و باجتماع لجنة إدارة أصول و خصوم البنك بصفة دورية يتم مناقشة سعر الإقراض الأساسي.

**المخاطر الإستراتيجية :** هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إيرادات المؤسسات المالية و على رأس مالها نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ للقرارات و عدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع المصرفي.

2.

<sup>1</sup> مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية (تحديدها-قياسها-ادارتها و الحد منها)، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، ادارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الاردن، أيام 16-18 أفريل، 2007، ص 4.

<sup>2</sup> إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و ادارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006، ص 37

## المبحث الثالث : النظام المحاسبي المالي الجديد

## المطلب الأول : الانتقال من المخطط المحاسبي الى النظام المحاسبي المالي

يعتبر تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي خطوة عملاقة للتكيف مع السياسات الاقتصادية والمالية الجديدة، ومواكبة التطور الحاصل في دول العالم، وهذا ما سيؤدي إلى تطوير الممارسات المحاسبية، وتقديم معلومات موثوق فيها وذات مصداقية لأنها تستعمل معايير محاسبية متطورة ومطبقة في أغلب دول العالم .

و قد نتج عن الانتقال لتطبيق النظام المحاسبي المالي تأثيرات على عدة جوانب مرتبطة بالمحاسبة، من خلال التأثير على الممارسات التي كانت تعتمد على مبادئ وقواعد المخطط المحاسبي الوطني، لاسيما النظام الجبائي الجزائري، المؤسسات ومهنة المحاسبة، والتي كان ينبغي تكييفها لتكون مهياً لتطبيق النظام المحاسبي المالي، بما يسمح بتوفيق البيئة المحاسبية في الجزائر مع متطلبات تطبيق النظام المحاسبي المالي .

كما خصص القانون 07-11 الفصل السادس منه إلى تغيير الطرق والتقديرات المحاسبية، ونص على أن تغيير الطرق المحاسبية لا يتم إلا إذا كانت مفروضة بنص قانوني جديد أو إذا كانت تسمح بتحسين نوعية القوائم المالية المعروضة للمؤسسة المعنية<sup>1</sup>، وقد تناول المرسوم التنفيذي رقم 156/08 في المادتين 15 و 24 منه والقرار الصادر في 26-07-2008 في الفقرتين 138-2 و 138-3

منه تغيير الطرق المحاسبية وشروط القيام بإعادة المعالجة بأثر رجعي

و يمكن تلخيص دوافع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي في العناصر التالية<sup>2</sup>:

- انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الاشتراكي الى اقتصاد السوق ؛
- ضغوطات الهيئات الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي و المنظمة العالمية للتجارة قصد الالتزام بالمعايير الدولية؛

<sup>1</sup> المادة 39 من القانون 07/11 المتضمن النظام المحاسبي المالي.

<sup>2</sup> شنوف شعيب، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 00، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، ص

- عدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني مع احتياجات الشركات الأجنبية القائمة أو المقيمة بالجزائر؛
- تبنى المجتمع الدولي لمعايير المحاسبة الدولية، التي تتعلق بعدة مواضيع تهم المحاسبة الدولية بشكل عام، وخاصة القياس التقييم، والعرض والإفصاح؛
- إفرزات العولمة التي تقضي تغيرات جذرية في الميدان المحاسبي، هذه التغيرات يجب أن تكون في مستوى التطورات الاقتصادية في إطار المعايير المحاسبية الدولية، و بالتالي ارتباط الحاسبة بالتوجه الاقتصادي الجديد.

## المطلب الثاني : تعريف النظام المحاسبي المالي

المحاسبة هي تقنية تسجيل، والتي تتطلب مسبقا، وضع مجموعة من المعايير والقواعد والمبادئ المتجانسة، و هذا هو السبيل الوحيد للحصول على معلومات موثوق بها، وصادقة، قابلة للمقارنة،<sup>1</sup> هذه الخاصية الأخيرة تفرض على المؤسسة ليس فقط تقديم المعلومات المحاسبية على الدورة، بل أيضا تلك التي تخص الدورة السابقة لفهم أفضل لمختلف التغيرات<sup>2</sup>.

وتستند دائما السجلات المحاسبية المتعلقة بتنفيذ القواعد والمبادئ المدرجة في النظام المحاسبي المالي، و العناصر المقيدة على مخطط الحسابات و القانون والأنظمة المحاسبية وطنيا ودوليا، و المحاسب هو المسؤول في المؤسسة عن التأكد من أن أعمالها تطابق هذه المصادر والقوانين والأنظمة المحاسبية، و حتى يمكن إنتاج معلومات موثوق بها ينبغي أن تستند المحاسبة إلى أسس ثابت تتضمن إلى حد ما أن تكون المعلومات التي تنشرها المؤسسات متماثلة حتى يمكن إجراء المقارنات فيما بينها، و هذه الأسس تشتمل على مجموعة من الافتراضات والمبادئ التي تحكم الطرق و الإجراءات التي يتم بها معالجة العمليات المالية<sup>3</sup> :

### أولا : مفهوم النظام المحاسبي المالي (المحاسبة المالية) :

النظام المحاسبي المالي هو مجموعة من الإجراءات والنصوص التنظيمية التي تنظم الأعمال المالية والمحاسبية للمؤسسات المخرجة على تطبيقه وفقا لأحكام القانون، ووفقا للمعايير المالية والمحاسبية الدولية المتفق عليها

<sup>1</sup> Pierre Cabane, L'essentiel de la finance à l'usage des managers, Eyrolles, 2ème Edition, Paris, P 10.

<sup>2</sup> Jean-Guy Degos, Amal Abou Fayad, Premiers pas en comptabilité financière, ETHEQUE, 2003

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الأربع والسبعون، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2009، تحتوي القانون رقم 11/07 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، (المادة : 03) ص

و قد جاء مفهوم النظام المحاسبي المالي في المادة الثالثة من القانون رقم 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007، والذي يدعى في صلب هذا القانون "المحاسبة المالية كالتالي : "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان (أي المؤسسة) و نجاعته، ووضعية خزنته في نهاية السنة المالية .

وعليه من خلال التعريف السابق يمكن القول بأن المحاسبة المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي هي طريقة لجمع، تفسير ومعالجة معلومات متعلقة بتدفقات حقيقية ومالية، تخضع للقياس النقدي، والتي تدخل، و تخرج وتبقى في الوحدة الاقتصادية، هذه التدفقات الناشئة أساسا عن أحداث اقتصادية، تشريعية أو مادية سيكون لها أثر على الأموال داخل هذه الوحدة الاقتصادية (المؤسسة) .

### ثانيا: الفرضيات الأساسية في النظام المحاسبي المالي :

تعرف الفروض عموما بأنها تمثل مقدمات لا يمكن التحقق من صحتها، ولكنها تكون أساسا لبناء الإطار الفكري للمحاسبة، يصلح للاستدلال والتوصل إلى نتائج هذه الأخيرة، أما من الناحية المحاسبية فهي تمثل أساسا يستخدم في اشتقاق المبادئ المحاسبية التي تستعمل في إعداد القوائم المالية، أي أن المبادئ المحاسبية بحد ذاتها تجد تبريرها الفكري في الفروض المحاسبية ولكن الفروض نفسها لا تحتاج إلى برهان ولا داعي لإثبات صحتها، فهي إما ملائمة أو غير ملائمة لاشتقاق مبادئ محاسبية تراعي الأهداف العامة والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية التي تعمل في إطارها المؤسسة.<sup>1</sup>

تعتبر القوائم المالية هي أهم مخرجات النظام المحاسبي وعليه فان الفرضيات الأساسية لإعدادها تتمثل في مبدئي محاسبة التعهد، واستمرارية الاستغلال.<sup>2</sup>

### ثالثا : المبادئ المحاسبية في النظام المحاسبي المالي :

تعتبر المبادئ المحاسبية بمثابة تعميمات أو قواعد إرشادية لتوجيه العمل المحاسبي في حالات معينة، فعندما يواجه المحاسبين مشاكل محاسبية تحتاج إلى حلول يتم الرجوع إلى هذه المبادئ، وعليه يمكن القول بأن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها هي

<sup>1</sup> رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية : قياس بنود قائمة المركز المالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن، 2008، ص 54، 55

<sup>2</sup> طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص 91

مجموعة قواعد عريضة تم تبنيها نتيجة للتطبيق المهني للفكر المحاسبي ، وذلك للقيام بعملية القياس المحاسبي وعملية تسجيل العمليات المالية و إعداد القوائم المالية.<sup>1</sup>

### الدورة المحاسبية:

يمكن تسمية هذا المبدأ بالدورية أو السنوية ، حيث أنه يتم تقسيم العمر الزمني للمؤسسة (حياة المشروع) إلى فترات زمنية متساوية تسهل عملية القياس المحاسبي وبالتالي تحديد نتيجة أعمال الفترة المالية من ربح أو خسارة و كذلك إعطاء صورة عن المركز المالي للمؤسسة في نهاية تلك الفترة ، إن مبدأ الفترة المحاسبية جاء نتيجة لفرض الاستمرارية وذلك حتى تتم عملية القياس المحاسبي للأحداث و المعاملات المالية و تقديم القوائم المالية للأطراف المستخدمة لها ، وعادة ما تكون الدورة المحاسبية سنة.<sup>2</sup>

### مبدأ استقلالية الدورات:

يرتبط مبدأ استقلالية الدورة المحاسبية بفرضية الاستمرار ، لكن يستوجب هذا المبدأ تقسيم حياة المؤسسة المستمرة إلى فترات أو دورات محاسبية مستقلة ، يعني ربط كل دورة بنفقاتها ونواتجها الفعلية فقط ، أي عندما تحدد الدورة المحاسبية ، تعتبر العناصر التي تعكس الواقع الاقتصادي في نهاية هذه الدورة هي تلك التي تتعلق بهذه الدورة.<sup>3</sup>

### مبدأ التكلفة التاريخية:

تسجل في المحاسبة عناصر الأصول والخصوم و المنتوجات والأعباء وتعرض في القوائم المالية بتكلفتها التاريخية ، على أساس قيمتها عند تاريخ معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار أو تغيرات القدرة الشرائية للعملة ، وتتميز التكلفة التاريخية بسهولة التحقق من صحتها وموضوعيتها ، وذلك لأن الأسعار محددة ومعروفة بالكامل عند حدوث الصفقة أو المعاملة التجارية ، وهي غير قابلة للجدل أو التغير كما أنها واقعية لتوافر المستندات والوثائق المؤيدة لها ، ومن هنا تكون

<sup>1</sup> رضوان محمد العناتي ، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها ، الجزء الأول ، دار الصفاء للنشر والتوزيع ، الطبعة السادسة ، عمان ، الأردن ، بدون سنة النشر ، ص 09

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد الرابع والسبعون ، مرجع سبق ذكره ، (المادة : 54 ) ، ص 6

<sup>3</sup> Bernheim Yves, L'essentiel Des US GAAP : Référentiel comptable Américain et enjeux del'harmonisation internationale, Mazars et Guerard, Editions Maxima, 2<sup>ème</sup> Edition, Paris, 1999, P 116

البيانات المالية المعدة بموجب التكلفة التاريخية دقيقة ولها أساس حقيقي وموضوعي قابل للصحة والتحقق، وغير خاضعة للحكم الشخصي<sup>1</sup>.

#### مبدأ استقلالية الذمة المالية:

تعتبر المؤسسة كوحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة عن مالكيها، أي أن لها شخصية معنوية مستقلة عن الملاك، والفكرة الأساسية لهذا المبدأ تكمن في تحديد وتوضيح بجلاء مسؤولية المؤسسة تجاه الغير خاصة الملاك، هذا يعني أن يكون لها استقلال مالي عن مالكيها بحيث يصبح للمؤسسة كافة حقوق مزاوله أعمالها التجارية كالبيع و الشراء وحق التقاضي وتصبح أصولها (ممتلكاتها) ومصاريفها وخصومها (التزاماتها) إيراداتها منفصلة عن أصول ومصاريف وخصوم و إيرادات مالكيها وكأنها شخص طبيعي تام الأهلية<sup>2</sup>.

#### مبدأ الوحدة النقدية:

يقوم هذا المبدأ على أساس أن النقود هي أساس المعاملات الاقتصادية، وعلى ذلك استخدامها يتم للقياس و التحليل المحاسبي، وبناء على هذا الأساس يتم ترجمة جميع العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة على أساس النقد، أي تلتزم كل مؤسسة باحترام مبدأ الوحدة النقدية، وأن يشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات المؤسسة، كما أنه يشكل وحدة قياس المعلومة التي تحملها القوائم المالية، ولا تدرج في الحسابات إلا المعاملات والأحداث التي يمكن تقويمها نقدا، غير أنه يمكن أن تذكر في الملحق بالقوائم المالية المعلومات غير القابلة للتحديد الكمي والتي يمكن أن تكون ذات أثر مالي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> نعيم دهمش، محمد أبو نصار، محمد الخاليلة، مبادئ المحاسبة، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 1999 ص 42 43

<sup>2</sup> رضوان محمد العناتي، مرجع سبق ذكره، ص 04

<sup>3</sup> الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد السابع والعشرون، مرجع سبق ذكره، ( المادة : 10 ) ص 12

## المطلب الثالث: خصائص و أهمية النظام المحاسبي المالي

أولا : خصائص النظام المحاسبي:

يمتاز مميزات النظام المحاسبي المالي بثلاث مميزات<sup>1</sup>:

- اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر و إنتاج المعلومات المفصلة التي تعكس الوضعية المالية للمؤسسة ،ومن ضمن ثلاث مرجعيات محاسبية أوروبية ،أمريكية IFRS/IAS؛
- احتوائه على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ و قواعد التسجيل ،وطرق التقييم و إعداد القوائم ،هذا ما يجد من التأويلات الخاطئة الإرادية و اللاإرادية؛
- يوفر المعلومات المالية الواضحة والمتوافقة وقابلة للمقارنة و اخذ القرار ،و هذا لتلبية حاجات المساهمين الحاليين منهم أو المستقبلين ،و لهذا فان النظام المحاسبي المالي يحتوي على الإطار التصوري أو المفاهيمي ،الذي يقدم مفاهيم متمثلة في :
  - الاتفاقيات المحاسبية؛
  - الخواص النوعية للمعلومة المالية؛
  - المبادئ المحاسبية الأساسية.

لهذا فان النظام يسهل و يساعد على شرح قواعد المعالجة لبعض الأحداث الغير مدرجة في المخطط المحاسبي الوطني

إعطاء نماذج في القوائم المالية : الميزانية ،جدول حسابات النتائج ،جدول تدفقات الخزينة ،جدول تغيرات رؤوس

الأموال الخاصة و الملاحق.

تقديم قائمة الحسابات.

قواعد سير الحسابات.

<sup>1</sup> بن ربيع حنيفة ،الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية ،IAS // FRS ج 1 ،دار هومة ،الجزائر ،2010 ،ص22-23

ثانيا : أهمية النظام المحاسبي المالي:

تكمن أهمية النظام المحاسبي المالي فيما يلي <sup>1</sup>:

- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة ودقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضع المالية للمؤسسة ؛
  - توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل المحاسبي والتقييم وكذا إعداد القوائم المالية؛
  - يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية المستقبلية ، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة ؛
  - يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار وتحسين
  - اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية ؛
  - يسهل عملية مراقبة الحسابات التي تركز على مبادئ محددة بوضوح ؛
  - يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لاستجابته لاحتياجات المستثمرين الأجانب ، لا سيما في مجالات المحاسبة المالية؛
  - يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل دوليا ، مما يدعم شفافية الحسابات وتكريس الثقة في الوضع المالية للمؤسسة؛
  - انسجام النظام المحاسبي المالي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية؛
  - يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى تنتمي لنفس القطاع ، سواء داخل الوطن أو خارجه
- أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية؛
- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني ، مما يسمح بتوفير معلومات مالية تعكس الواقع الحقيقي للمؤسسة؛
  - تقديم صورة وافية عن الوضع المالية للمؤسسة من خلال استحداث قوائم مالية جديدة ، تمثل في قائمتي سيولة الخزينة وتغيير الأموال الخاصة ، بالإضافة إلى جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة.

<sup>1</sup> بورزوق أمينة ، اشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية ، مذكرة ماجستير ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

## المطلب الرابع :المقارنة بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي

أولاً: من حيث وجود الإطار المفاهيمي من عدمه:

إن المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975 لم يحتوي على إطار تصوري في حين يحتوي النظام المحاسبي المالي على إطار تصوري يحدد المبادئ والاتفاقيات المحاسبية وفرضيات إعداد القوائم المالية بالإضافة إلى الخصائص النوعية للمعلومة المالية وكذا تعريف الأصول والخصوم والأموال الخاصة والأعباء والنواتج .

ثانياً: من حيث المبادئ المحاسبية : توجد بعض المبادئ المحاسبية التي استحدثها النظام المحاسبي المالي والتي لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني ،نذكر من بينها مبدأ أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني ،هذا المبدأ كان له تأثير وانعكاس كبيرين على المعالجة المحاسبية ،فمثلا في إطار عقود الإيجار التمويلي ،تقوم مؤسسة بتأجير طائرة لنقل عمالها لمدة معينة مقابل تسديد دفعات إيجاره شهرية ،فوفقا للمخطط المحاسبي لا تسجل هذه الطائرة ضمن أصول المؤسسة لأنها لا تملكها قانونا ،رغم أنها موجودة اقتصاديا و تدر منافع اقتصادية للمؤسسة ،أما وفقا للنظام المحاسبي المالي ووفقا للمعايير المحاسبية الدولية فإن هذه الطائرة تسجل ضمن أصول المؤسسة .<sup>1</sup>

ثالثاً: من حيث المصطلحات و التعاريف : يتضمن النظام المحاسبي المالي العديد من المصطلحات التي لم تكن موجودة في المخطط المحاسبي الوطني مثل القيمة العادلة ،الضرائب المؤجلة ،الأدوات المالية المشتقة ،التقاويل العام ،الخدمات الجاري تقديمها ،حقوق مانح الامتياز.... الخ ، كما يختلف تعريف النظام المحاسبي المالي للمصطلحات المعهودة في المخطط المحاسبي الوطني كالأصول والخصوم والأعباء وهو ما يؤثر على طريقة التسجيل المحاسبي لهذه العناصر أما مقارنة بالمعايير المحاسبية الدولية فالمصطلحات الواردة فيها متوافقة إلى حد بعيد مع تلك الواردة في النظام المحاسبي المالي مع وجود بعض الاستثناءات ، فمثلا الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي قام بتعريف بعض المصطلحات التي لم يخصها الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية بالتعريف ونذكر على سبيل المثال ،اتفاقية الكيان (المؤسسة) واتفاقية الوحدة النقدية .

رابعاً: من حيث عدد ونوع القوائم المالية : نجد أن المخطط المحاسبي الوطني قد أوجب على كل المؤسسات

مهما كان حجمها أو نوعها والخاضعة لأحكام المخطط المحاسبي الوطني ،أن تعد سنويا كل من الميزانية

<sup>1</sup> بن ربيع حنيفة ،الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية ،الجزء الأول ،دار هومة ،الجزائر ، 2010 ،ص 46

وجداول حسابات النتائج إضافة إلى القوائم المالية الملحقه .

في حين أن النظام المحاسبي المالي قد أوجب على المؤسسات (غير الصغيرة) إعداد كل من الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات للأموال الخاصة بالإضافة إلى ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة للميزانية وحساب النتائج، أي أن النظام المحاسبي المالي قد استحدث قائمتين ماليتين جديدتين هما قائمة تدفقات الخزينة وقائمة تغيرات الأموال الخاصة بالإضافة إلى تكيف كل من الميزانية وحساب النتائج وفقا للمعايير المحاسبية الدولية .

وعلى العكس من المخطط المحاسبي الوطني والذي من خلال القوائم المالية التي يفرضها ، لم يراع حجم

وإمكانيات المؤسسات ، نجد أن النظام المحاسبي المالي قد تدارك هذه المشكلة ، حيث يسمح للمؤسسات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها الحد المعين أن تمسك محاسبة مبسطة ، تعرف بمحاسبة الخزينة وتقوم على إعداد دفتر خزينة يبرز التدفق الصافي للأموال (إيرادات وخسائر صافية)<sup>1</sup>

#### خامسا : من حيث عرض وتقديم القوائم المالية:

تقديم الميزانية : يتم تقديم الميزانية حسب المخطط المحاسبي الوطني بترتيب عناصر الأصول حسب

درجة سيولتها وعناصر الخصوم حسب درجة استحقاقها .

أما حسب النظام المحاسبي المالي فتصنف عناصر الميزانية إلى عناصر جارية و عناصر غير جارية<sup>2</sup> كما تحتوي الميزانية

على معلومات السنة السابقة بما يسمح بإجراء مقارنة ،عكس ما كانت عليه وفق المخطط المحاسبي الوطني.

تقديم حساب النتائج : يعبر جدول حسابات النتائج عن أداء المؤسسة ،وهو يختلف في الكيفية التي يتم عرضه بها حيث يوجد نموذجين متعارف عليهما ،فإما أن تصنف الأعباء حسب طبيعتها وإما أن تصنف حسب وظائف المؤسسة<sup>3</sup> فالمنخطط

<sup>1</sup> نفس المرجع ،ص 47

<sup>2</sup> المرسوم التنفيذي رقم 156/08، المؤرخ في 26 ماي 2008 م المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، المادة رقم 33

<sup>3</sup> شنوف شعيب ،الجزء 1 ،مرجع سبق ذكره ،ص 108

المحاسبي الوطني صنف الأعباء حسب طبيعتها بشكل يسمح بحساب الأرصدة الوسيطة للتسيير (القيمة المضافة ، نتيجة الاستغلال ...)

أما حسب النظام المحاسبي المالي فإنه يمكن تقديم حساب النتائج بطريقتين ،أما حسب الطبيعة وإما حسب الوظيفة ، ويسمح حساب النتائج حسب الطبيعة بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية ومن بينها الفائض الإجمالي للاستغلال الذي يسمح بقياس المرد ودية الاقتصادية للمؤسسة ،النتيجة العملية التي تختلف عن نتيجة الاستغلال حسب المخطط المحاسبي الوطني لا تحتوي على الإيرادات المالية والأعباء المالية ،لأن هذين الأخيرتين تستعملان في حساب النتيجة المالية.

**تقديم جدول تدفقات الخزينة :** رغم الأهمية البالغة لجدول تدفقات الخزينة الذي يسمح بمعرفة وتتبع حركة التدفقات النقدية في المؤسسة ، واحتياجاتها لاستخدام تلك التدفقات ومدى تحكمها في تسيير خزيتها وكذا مدى حاجتها للتمويل الخارجي ، إلا أن المخطط المحاسبي الوطني قد أهمله ،أما على مستوى المعايير الدولية ، فنجد أن المعيار المحاسبي الدولي السابع "قائمة التدفق النقدي " يلزم المؤسسات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها وذلك بإعداد قائمة التدفقات النقدية مع تقسيم التدفقات النقدية خلال الفترة إلى تدفقات من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .

أما من خلال النظام المحاسبي المالي ، فيتم تقديم جدول تدفقات الخزينة بنفس الكيفية التي تنص عليها المعايير المحاسبية الدولية ، ويوصي كذلك بإعداد جدول تدفقات الخزينة وفقا للطريقة المباشرة<sup>1</sup> .

<sup>1</sup> عادل عاشور و عبد الرزاق خليل، ملتقى وطني حول أثر تطبيق ايباس 7 على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مجمع الرياض نموذج جامعة الأغواط ،الجزائر ،أفريل 2008.

**خلاصة الفصل:**

من خلال هذا الفصل يتبين أن الإحاطة بمعنى المخاطر المالية أصبح يلعب دورا أساسيا وفعالا في تسيير المؤسسة لذا وجب على هذه الأخيرة ضرورة الدراية الواسعة بجميع الجوانب التي تحيط بهذا المفهوم حتى تتمكن المؤسسة من التحكم جيدا بالخطر وما يمكن أن يترتب عنه.

فمن خلال ما عرضناه في الفصل توصلنا إلى مفهوم الخطر وأنواعه وتقسيماته ومسبباته وكل ما يخص مفهوم الخطر.

ونظرا للظروف والتطورات السريعة، فقد وجب على المؤسسات ضرورة تبني خطة فعالة من شأنها نقل المؤسسة من موقع دفاع إلى موقع هجوم اتجاه التعامل مع المخاطر. و ذلك من خلال أساليب و تقنيات التعامل مع تلك المخاطر التي تهدد سلامة و استقرار الوضع المالي لها.

# الفصل الثاني

وسائل تسيير المخاطر المالية وفق النظام المحاسبي المالي

الجديد

**تمهيد:**

تعتبر إدارة المخاطر في الوقت الراهن علم من أهم العلوم في مجال إدارة المشروعات فهي تتكفل بتحديد وقياس وضبط المخاطر التي تتعرض لها المنشأة سواء كانت صناعية، تجارية أو مالية، ولكن يختلف تسيير المخاطر من منشأة إلى أخرى حسب طبيعة و خصوصية المجال التي تنشط فيه، فتسيير المخاطر في المجال المالي يشمل مجموعة من الأساليب و الاستراتيجيات التي تتناسب مع طبيعة المخاطر التي تعصف بالمؤسسة المالية، مثل مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة... وغيرها، فتسيير المخاطر المالية في المؤسسة يهدف إلى تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطر ممكنة لذا تعد إدارة المخاطر من أهم الإدارات في المؤسسة نظر لأهمية القرارات التي تتخذها في التجنب أو التخلص من الخطر .

مما سبق رأينا أن نقوم في هذا الفصل بالتعرف على تسيير المخاطر المالية و تحديد كفاءتها و الوسائل المستعملة فيها... الخ

**المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تسيير المخاطر المالية .**

**المبحث الثاني: تسيير المخاطر المالية الرئيسية وفقا للنظام المحاسبي الجديد.**

**المبحث الثالث : مقومات داعمة لفعالية تسيير المخاطر**

## المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول تسيير المخاطر المالية

### المطلب الأول: مفهوم تسيير المخاطر المالية وخصائصها

تعددت تعاريف تسيير المخاطر المالية واختلفت نظرا للزاوية التي ينظر منها، وكذا التداخل بينها وبين مفاهيم أخرى كالتأمين و مع مرور الزمن حصلت عدة تغيرات على هذه التعاريف نتج عنها مفهوما جديدا لتسيير المخاطر.

#### أولا : تعريف تسيير (إدارة) المخاطر المالية

هناك عدة تعاريف لإدارة (تسيير) المخاطر المالية و التي لعل من أهمها ما يلي :

- تسيير المخاطر هي عملية التفكير بشكل منهجي في جميع المخاطر المحتملة أو المشاكل قبل حدوثها و وضع إجراءات من شأنها أن تجنب هذه المخاطر أو الحد من أثارها أو التعامل مع هذه الآثار ،حيث تمكن هذه العملية من معرفة المخاطر وإعداد إستراتيجية للسيطرة عليها<sup>1</sup>؛
- إدارة المخاطر هي تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل و أقل التكاليف وذلك عن طريق اكتشاف الخطر وتحليله و قياسه و تحديد وسائل مجابهته مع اختيار أنسب هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب<sup>2</sup>؛
- يتم تسيير المخاطر من خلال الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد ، قياس متابعة ومراقبة كافة المخاطر ذات الصلة وإعداد التقارير عنها<sup>3</sup>.

إذن يمكن القول بأن إدارة المخاطر المالية هي عبارة عن عملية تحديد المخاطر المحتمل وقوعها، قياسها وتقييمها وكذا إعداد خطط لتجنبها أو التقليل منها و السيطرة عليها، من خلال الرقابة المستمرة على جميع الإدارات المكونة للمؤسسة المالية.

<sup>1</sup> The OurCommunity team ،An Introduction to Risk Management،Published By [www.ourcommunity.com.au](http://www.ourcommunity.com.au) P:02.

<sup>2</sup> أسامة عزمي سلام - شقيري نوري موسى ،إدارة الخطر والتأمين ،دار الحامد ،الأردن ، 2007،ص 55

<sup>3</sup> إبراهيم الكراسنة ،اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر ،معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي ،ط2 ،ابو ظبي ، 2010 ، ص: 39.

### ثانيا : خصائص تسيير المخاطر المالية

يمتاز تسيير المخاطر في المؤسسات بشكل عام بمجموعة من الخصائص هي<sup>1</sup>:

- معظم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات هي المخاطر المالية بالدرجة الأولى، مثل مخاطر الإفلاس؛
- تتنوع هذه المخاطر حسب مجال تخصص كل مؤسسة، وتشارك المؤسسات المالية عموما في ثلاثة مخاطر هامة هي : مخاطر السوق، مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة؛
- يمتاز تسيير المخاطر بقدرة تنبؤية خصوصا في مجال تحديد الخسائر، مما يقود المؤسسات إلى البحث الدائم عن البديل الأمثل للتخلص، أو التخفيض من الخسائر وآثارها إلى أدنى حد ممكن؛
- تمتاز ادارة المخاطر المالية بأنها تعمل على إيجاد الحلول فيما يتعلق بكيفية مواجهة الخطر، و التعامل معه، أو تحويله باستخدام الأساليب المتاحة، أو ابتكار الأدوات و الأساليب الجديدة مثل : المشتقات المالية؛
- المخاطر التي تواجه مختلف الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات تنعكس بالضرورة على حقوقها و التزاماتها بصورة سلبية أو إيجابية، وتتميز إدارة المخاطر في هذا الجانب بوجود ارتباط قوي بينها، وبين باقي الوظائف، و الأنظمة الأخرى الموجودة داخل المؤسسة مثل :مراقبة التسيير، وإدارة الأصول والخصوم.

### ثالثا :نشأة تسيير المخاطر المالية

نشأت إدارة المخاطر من اندماج تطبيقات الهندسة في البرامج العسكرية والفضائية والنظرية المالية والتأمين في القطاع المالي وكان التحول من الاعتماد على إدارة التأمين إلى فكر إدارة المخاطر المعتمد على علم الإدارة في تحليل التكلفة والعائد والقيمة المتوقعة والمنهج العلمي لاتخاذ القرار في ظل ظروف عدم التأكد. حيث كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر في مجلة "هارفرد بيسنس ريفو" عام 1956، حيث طرح المؤلف آنذاك فكرة مختلفة تماما وهي أن شخصا ما بداخل المنظمة ينبغي أن يكون مسؤولا عن إدارة مخاطر المنظمة البحتة. ومن بين أولى المؤسسات التي قامت بإدارة مخاطرها وممارسة إدارة المخاطر هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أن هناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> أماني عادل مسعود، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة، مذكرة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن، ص : 24

و لقد بدأت فلسفة إدارة المخاطر منطقية ومعقولة وانتشرت من مؤسسة إلى أخرى، وعندما قررت رابطة مشتري التأمين تغيير اسمها إلى جمعية إدارة المخاطر والتأمين في 1975 كان التغيير إشارة إلى أن تحولاً ما يجري حيث بدأت جمعية إدارة المخاطر والتأمين بنشر مجلة اسمها "إدارة المخاطر" كما كان يقوم قسم التأمين في رابطة الإدارة الأمريكية بنشر مجموعة عريضة من التقارير والدراسات لمساعدة مديري المخاطر، بالإضافة إلى ذلك قام معهد التأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليمي في إدارة المخاطر يتضمن سلسلة من الامتحانات يحصل فيها الناجحون على دبلوم في إدارة المخاطر وقد تم تعديل المنهج الدراسي لهذا البرنامج في 1973 وأصبح الاسم المهني للمتخرجين من البرنامج "زميل إدارة المخاطر" لأنه في الواقع كثيراً من المفاهيم التي نشأت في قاعات الدراسة الأكاديمية تم نقلها إلى عالم الأعمال وتطبيقها فيه.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني : أهمية و أهداف تسيير المخاطر المالية

إن وجود تسيير مخاطر فاعلة في المؤسسة المالية مهم جداً لاستمرار هذه الأخيرة في القيام بنشاطاتها وتخطي المطبات التي تواجهها، و تكمن مدى أهمية تسيير المخاطر المالية في الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها و التي من شأنها النهوض بالبنك و قيمته.

#### أولاً : أهمية تسيير المخاطر المالية

تكمن أهمية إدارة المخاطر المصرفية في النقاط التالية<sup>3</sup>:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين والدائنين والمستثمرين؛
- إحكام الرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة؛
- تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر؛

<sup>1</sup> عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 21 / 20 أكتوبر، 2009، ص : 04 .

<sup>2</sup> طارق عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص : 50 .

<sup>3</sup> عاشوري سوريا، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكره ماجستير غير منشورة، قسم العلوم

التجارية، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، جامعة سطيف الجزائر، 2010/2011، ص:50

- العمل على الحد من الخسائر وتقليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية ؛
- تحديد التصرفات و الإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة للأحداث و السيطرة على الخسائر؛
- إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها و ذلك بهدف منها أو تكرار حدوثها؛
- حماية صورة البنك بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين و الدائنين و المستثمرين بحماية قدراتها على توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.

### ثانيا : أهداف إدارة المخاطر المالية

إن الهدف من عملية ضبط المخاطر و إدارتها في المؤسسة المصرفية المحافظة على أصولها و حمايتها من الخسائر التي يمكن أن تتعرض لها خلال تقديم خدماتها لعملائها و ذلك لأهمية مثل هذه الحماية لاستمرار البنك وسلامة وجوده ، فتعد وظيفة إدارة المخاطر من أهم الوظائف في البنك فتهدف إدارة المخاطر بشكل رئيس إلى <sup>1</sup> :

#### 1) استقرار الأرباح أو المكاسب:

حيث تساهم إدارة المخاطر في خفض التباينات في الدخل الناتج عن الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى أقل مستوى ممكن ، بالإضافة إلى ذلك فإن خفض التباين في الدخل يمكن أن يساعد في تعظيم الاستقطاعات الضريبية عن الخسائر وتقليل الضرائب على الأرباح .

#### 2) استمرارية النمو:

عندما يكون النمو هدفا تنظيميا هاما تصبح الوقاية من التهديدات التي تواجه النمو أحد أهم أهداف إدارة المخاطر ، كما تعتمد إستراتيجية إدارة المخاطر على الإعداد لتسهيل استمرارية النمو في حالة حدوث خسارة تهدد النمو الاقتصادي للبنك .

<sup>1</sup> إبراهيم رباح إبراهيم المدون ، دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف العاملة في قطاع غزة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة ، قسم المحاسبة والتمويل ، الجامعة الإسلامية - غزة ، فلسطين ، 2011 ، ص : 39

## 3) تعظيم قيمة البنك:

تساهم قرارات إدارة المخاطر في تعظيم القيمة السوقية للبنك، فتعظيم القيمة هو الهدف النهائي للمنظمة وهو معيار معقول لتقييم القرارات المؤسسية .

## المطلب الثالث: مبادئ و مهام تسيير المخاطر المالية

## أولاً: مبادئ تسيير المخاطر المالية

إن حسن إدارة المخاطر بالبنوك تستوجب الالتزام بالمبادئ الأساسية الآتية<sup>1</sup> :

1. أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى (لجنة إدارة المخاطر) تهتم بإعداد السياسة العامة أما الإدارة المتخصصة لإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات ، كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري؛
2. تعيين (مسئول مخاطر) لكل نوع من المخاطر الرئيسية تكون لديه خبرة كافية في المجال المالي؛
3. وضع نظام محدد لقياس و مراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها و بشكل دقيق لمعرفة و تحديد تأثيرها على ربحية البنك و ملاءته الرأس مالية و تحديد الأسقف الاحترازية للائتمان و السيولة و السوق؛
4. تقييم موجودات كل بنك و خاصة الاستثمارية كمبدأ أساسي لقياس المخاطر و الربحية؛
5. استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر و وضع ضوابط أمان ملائمة لها؛
6. ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة بالبنوك تتبع مجلس الإدارة بالبنك مباشرة و تقوم بالتدقيق لجميع أعمال البنك بما فيها إدارة المخاطر؛
7. تقع مسؤولية إدارة المخاطر بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة لكل بنك ،الذي يعده المساهمين المسئولين عن أعمال البنك و هو ما يستوجب فهم المخاطر التي يواجهها و التأكد من أنها تدار بأسلوب فعال و كفؤ؛
8. على مجلس الإدارة إقرار إستراتيجية إدارة المخاطر و تشجيع القائمين على الإدارة إلى قبول و أخذ المخاطر

<sup>1</sup> نيراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام ، استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر في المخاطر المصرفية ،مجلة دراسات محاسبية و مالية ،المجلد السابع ،العدد 21،الفصل الرابع ،جامعة بغداد ،2012، ص ص: 179 ،180

بعقلانية في إطار هذه السياسات والعمل على تجنب المخاطر التي يصعب عليهم تقييمها؛

9. وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسة لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات؛

10. وضع خطط للطوارئ معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يتم الموافقة عليها من قبل المسؤولين للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة .

### ثانيا : مهام إدارة (تسيير) المخاطر المالية

يمكن إبراز مهام إدارة المخاطر المصرفية فيما يلي <sup>1</sup> :

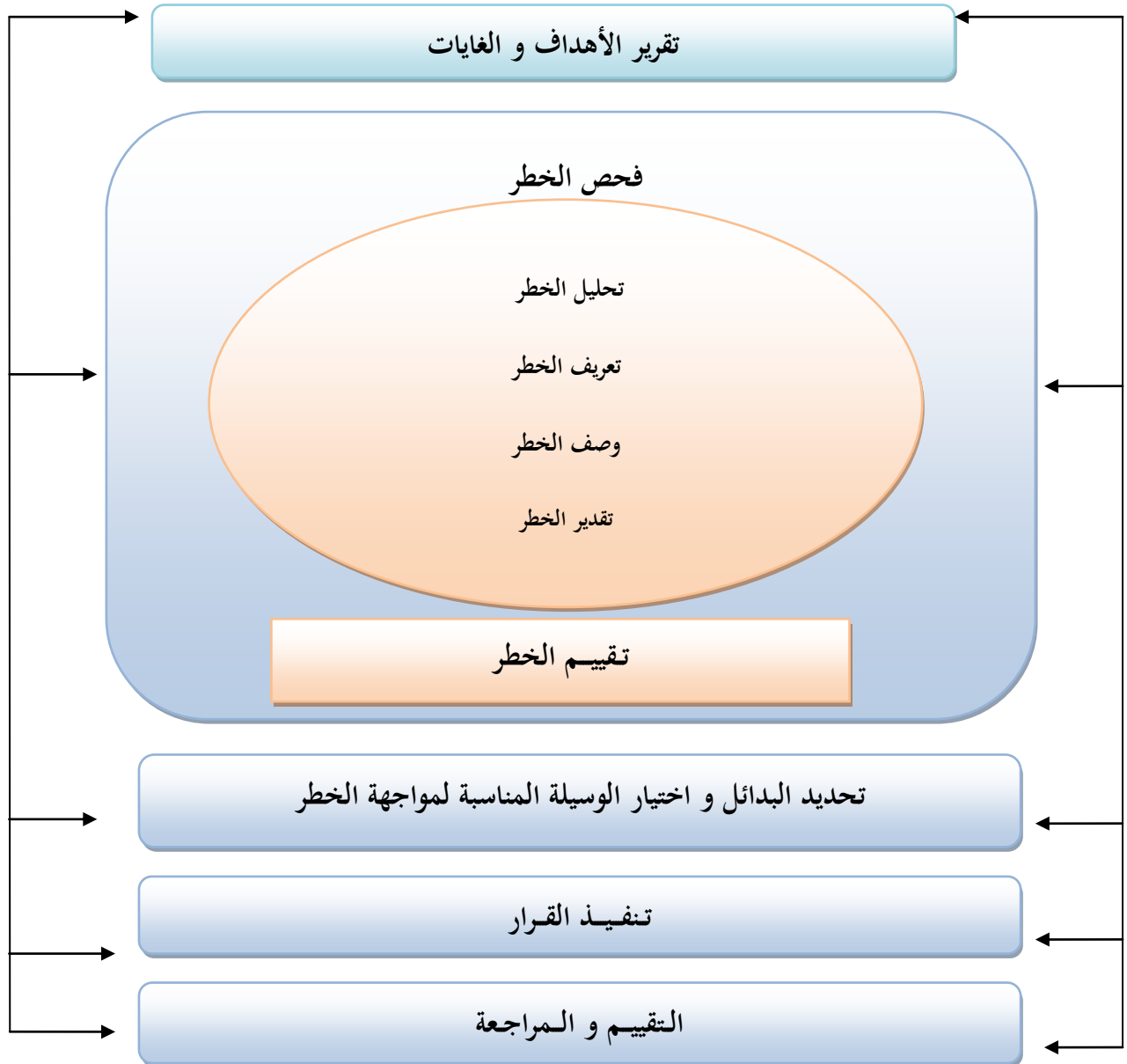
- 1) وضع سياسة وإستراتيجية إدارة المخاطر مع إعداد سياسة وهيكل للمخاطر داخليا لوحدة العمل والعمل على إنشاء بيئة ملائمة ؛
- 2) التعاون على المستوى الاستراتيجي والتشغيلي فيما يخص إدارة المخاطر؛
- 3) بناء الوعي الثقافي داخل البنك ، ويشمل التعليم الملائم مع التنسيق مع مختلف الوظائف فيما يخص إدارة المخاطر مع تطوير عمليات مواجهة الخطر؛
- 4) إعداد التقارير عن المخاطر وتقديمها لمجلس الإدارة و أصحاب المصالح؛
- 5) اكتشاف المخاطر الخاصة بكل نشاط اقتصادي؛
- 6) تحليل كل خطر من الأخطار التي تم اكتشافها ومعرفة طبيعته ومسبباته وعلاقته بالأخطار الأخرى؛
- 7) قياس درجة الخطورة واحتمال حدوثها وتقدير حجم الخسارة؛
- 8) اختيار أنسب وسيلة لإدارة كل من الأخطار الموجودة لدى الفرد أو المؤسسة حسب درجات الأمان والتكلفة اللازمة.

<sup>1</sup> إبراهيم رباح إبراهيم المدهون ،مرجع سابق ،ص : 37، 38.

### المطلب الرابع :خطوات عملية التعامل مع الخطر

إن القول بان إدارة المخاطر تمثل منهجا أو مدخلا علميا للتعامل مع المخاطر البحتة يوحي ضمنا بأن العملية تتضمن سلسلة منطقية من الخطوات يمكن توضيح هذه الخطوات في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-2):عملية إدارة المخاطر



المصدر: الجمعية المصرية لإدارة الخطر "معيار إدارة الخطر"

## أولاً: تقرير الأهداف و الغايات

تتمثل الخطوة الأولى لإدارة المخاطر في تقرير ما تود المؤسسة أن يفعله برنامج إدارة المخاطر الخاص بها بدقة للحصول على أقصى فائدة من النفقات المرتبطة بإدارة المخاطر، يجب وضع خطة محددة. هناك العديد من الأهداف المحتملة المتنوعة لوظيفة إدارة المخاطر، وتشمل الحفاظ على بقاء المؤسسة وتقليل التكاليف المرتبطة بالمخاطر البحتة إلى الحد الأدنى ومع ذلك فالهدف الأول لإدارة المخاطر هو ضمان استمرارية وجود المؤسسة ككيان في الاقتصاد وتسهم إدارة المخاطر في بلوغ أهداف المؤسسة عن طريق ضمان ألا تحول الخسائر المرتبطة بالمخاطر البحتة بينها وبين بلوغها أهدافها. ولكن مع الأسف فإن خطوة عملية إدارة المخاطر التي يرحح أن يتم تجاهلها هي تقرير أهداف وغايات البرنامج ونتيجة لذلك تكون مجهودات إدارة المخاطر مفككة وغير متسقة في كثير من المؤسسات وينبع كثير من عيوب برامج إدارة المخاطر من غياب أهداف للبرنامج محددة بوضوح .

ثانياً : **فحص الخطر** : يعرف فحص الخطر بأنه جميع إجراءات تحليل وتقييم الخطر:

## 1. تحليل الخطر

ويتضمن تحليل الخطر بدوره تعريف الخطر، وصف الخطر، تقدير الخطر

**1.1 تعريف الخطر (تحديد الخطر) :** يهدف تعريف الخطر إلى تحديد تعرض الشركة لعدم التأكد، وهذا ما يتطلب معرفة جوهرية بالمؤسسة والسوق التي تشارك فيه والبيئة القانونية والثقافية التي تتواجد ضمنها ويتطلب ذلك الفهم السليم لأهداف المؤسسة الاستراتيجية والتشغيلية ويشمل ذلك العوامل الحيوية لضمان نجاح المؤسسة والفرص والتهديدات المرتبطة بتحقيق تلك الأهداف يجب أن تتم عملية تعريف المخاطر بأسلوب منهجي لضمان تعريف جميع الأنشطة الهامة للمؤسسة وكذلك تعريف جميع الأخطار الناجمة عن تلك الأنشطة.

و هناك طرق عديدة لتعريف الخطر نذكر منها <sup>1</sup> :

<sup>1</sup> أديب العمري، د. إبراهيم الخولف الملكاوي، دور إدارة المعرفة في التقليل من آثار المخاطر، دراسة نظرية المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول، إدارة المخاطر

- أ. التحديد المعتمد على الأهداف :إن المنظمات والفرق العاملة على مشروع ما جميعها لديها أهداف ،فأي حدث يعرض تحقيق هذه الأهداف إلى خطر سواء جزئيا أو كليا يعتبر خطورة؛
- ب. بالتحديد المعتمد على السيناريو : في عملية تحليل السيناريو يتم وضع سيناريوهات مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين القوى في سوق أو معركة ،لذا فإن أي حدث يولد سيناريو مختلف عن الذي تم تصوره وغير مرغوب به ،يعرف على أنه خطورة. بمعنى التعرض لمشكلة أو خطر لا يوجد له حل ضمن السيناريوهات المتوفرة ؛
- ت. التحديد المعتمد على التصنيف :وهو عبارة عن تفصيل جميع المصادر المحتملة للمخاطر؛
- ث. مراجعة المخاطر الشائعة :في العديد من المؤسسات هناك قوائم بالمخاطر المحتملة .

### 2.1 وصف الخطر :يهدف وصف المخاطر إلى عرض الأخطار التي تم تعريفها بأسلوب منهجي باستخدام جدول

منفصل لوصف المخاطر لتسهيل عملية وصف وفحص الأخطار. واستخدام أسلوب مصمم بطريقة جيدة ضروري للتأكد من إجراءات تعريف ووصف وفحص الأخطار بطريقة شاملة . وإذا أخذنا في الحسبان نتائج واحتمالات كل خطر يتضمنها الجدول ،يصبح من الممكن إعطاء الأولوية للأخطار الرئيسية والتي تحتاج إلى التحليل بطريقة أكثر تفصيلا . ويمكن تصنيف الأخطار التي تم تعريفها والمصاحبة للأنشطة ولاتخاذ القرارات الى استراتيجية ،تكتيكية ،تشغيلية. ومن الضروري دمج إدارة المخاطر ضمن مرحلة التصور للمشروعات وخلال مراحل تنفيذ مشروع معين .

### 3.1 تقدير الخطر:

يمكن تقدير المخاطر بأسلوب كمي أو شبه كمي أو نوعي من حيث احتمال التحقق والنتائج المحتملة.على سبيل المثال ،النتائج من حيث التهديدات أو فرص النجاح قد تكون مرتفعة أو متوسطة أو منخفضة إلا أنها تتطلب تعريفات مختلفة من حيث التهديدات وفرص النجاح .

### 2 . تقييم الخطر:

بعد أن يتم التعرف على المخاطر ،فانه من الضروري إجراء مقارنة بين تقدير الأخطار ومقاييس الخطر التي تم إعدادها بواسطة المؤسسة ،مقاييس الخطر قد تتضمن العوائد و التكاليف ذات العلاقة والمتطلبات القانونية والعوامل الاجتماعية

والاقتصادية والبيئة، واهتمامات أصحاب المصلحة لذلك يستخدم تقييم الخطر لاتخاذ قرارات اتجاه الأخطار ذات الأهمية وفيما إذا كان الخطر يجب قبوله أو معالجته<sup>1</sup>

و تنص عملية تقييم المخاطر على قياس الحجم المحتمل لتأثير الخطر واحتمال حدوث الخطر، ويصنف كل من الاحتمال والتأثير كالتالي<sup>2</sup>: عالي، متوسط، منخفض.

### ثالثا : تحديد البدائل و اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة الخطر

بعد تحديد المخاطر وتحليلها تأتي مرحلة اختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة كل خطر على حدا وتعد هذه المرحلة من مراحل اتخاذ القرار بشأن أنسب الطرق المتاحة في التعامل مع كل خطر، و أحيانا يتخذ أصحاب المشروع القرار بشأن ذلك و أحيانا قد يجدون خطة مسبقة للتعامل مع المخاطر المختلفة أو تطبيق معيار لاختيار الوسيلة المناسبة لمواجهة خطر معين وفي هذه الحالات لا يعتبر مدير المخاطر مسئولاً عن برنامج إدارة المخاطر فقط و إنما صانع قرار استراتيجي يخص المؤسسة ولاتخاذ قرار اختيار وسيلة معينة لمواجهة خطر معين، فان مدير المخاطر يأخذ بعين الاعتبار احتمال وقوع الخسارة وحجم الخسارة المادية المحتملة والعوامل المساعدة للخطر والموارد المتاحة لمواجهة الخطر ويمكن اختيار الوسيلة التي تزيد فيها المزايا عن التكاليف، وكلما كان الاختيار دقيقا للوسيلة المساعدة في مواجهة الخطر كان من شأنه أن يوجد كفاءة أكبر وفعالية أكثر في مواجهة ومقاومة المخاطر، أي اتخاذ القرار ذو الفعالية الأكثر في مواجهة ومقاومة المخاطر أي اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب<sup>3</sup>.

### رابعا: تنفيذ القرار و التقييم والمراجعة

**1. تنفيذ القرار :** فمثلا إذا كان القرار هو تحويل الخطر إلى جهة أخرى هي شركة التامين فلا بد من اختيار المؤمن المناسب والتفاوض معه، ثم التعاقد على التامين، ولو كان القرار يقضي اختيار أسلوب منع الخسارة فلا بد من تصميم برنامج معين لمنع وقوع الخسارة وإذا كان القرار التامين الذاتي فعلى المؤسسة أن تقوم بإنشاء إدارة أو صندوق خاص لهذا الغرض .

<sup>1</sup> الجمعية المصرية لإدارة الأخطار، معيار إدارة الخطر ص 9

<sup>2</sup> عاطف عبد المنعم، د. محمد محمود الكاشف، د. سيد كاسب، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، 2008، ص 13

<sup>3</sup> أسامة عزيمي سلام، شقيري نوري موسى، مرجع سابق، ص 49

## 2. التقييم والمراجعة : يجب إدراج التقييم والمراجعة في برامج إدارة المخاطر لسببين هما<sup>1</sup>:

- الأول: إن عملية إدارة المخاطر لا تتم في الفراغ فالأشياء تتغير وتنشأ مخاطر جديدة وتختفي مخاطر أخرى، ولذلك فإن التقنيات التي كانت مناسبة في الماضي قد لا تكون المثلى في الحاضر والمستقبل. الشيء الذي يستدعي ضرورة الانتباه المتواصل والمستمر؛
- والسبب الثاني هو أن الأخطاء ترتكب أحيانا، حيث يسمح إجراء تقييم ومراجعة برامج إدارة المخاطر من اكتشاف هذه الأخطاء التي ترتكب، وكذا تصويب القرارات قبل أن تصبح باهظة التكاليف.

<sup>1</sup> طارق حماد عبد العال، مرجع سابق، ص 63 .

## المبحث الثاني : تسيير المخاطر المالية الرئيسية وفقا للنظام المحاسبي الجديد

سيتم التركيز على الأساليب المتبعة لإدارة المخاطر الائتمانية و مخاطر السيولة إضافة إلى مخاطر أسعار الفائدة و أسعار الصرف.

### المطلب الأول : أساليب إدارة المخاطر الائتمانية

تعتمد المؤسسة المالية في تسيير المخاطر الائتمانية المحتملة الحدوث على الاستعلام المصرفي لتقييم حجم المخاطر الناجمة من قرار منح الائتمان، وكذلك التركيز على الأسلوب الوقائي من طرف إدارة الائتمان لتجنب حدوث المخاطر ، أو على الأسلوب العلاجي في حالة حدوث مخاطر أين يتطلب مواجهة آثارها السلبية على أداء المؤسسة .

**أولا : الاستعلام المصرفي :** قبل منح البنك للائتمان يلجأ إلى الاستعلام و التحري بكل الطرق و الوسائل الممكنة عن وضعية العميل الشخصية و المالية و مدى قدرته على الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها وفقا للشروط المتفق عليها ، و من أهم مصادر الحصول على نذكر <sup>1</sup> :

**1. إجراء مقابلة مع طالب القرض :** إن إجراء مقابلة شخصية مع العميل تكشف للبنك جانب كبير عن شخصيته و سمعته و مدى صدقه في المعلومات المقدمة عن وضعية المؤسسة و نشاطها و مركزها التنافسي و خططها المستقبلية كما تكشف عن ماضي المؤسسة و تعاملاتها المالية و هو يساعد مسئول إدارة الائتمان على تقييم و معرفة حجم المخاطر التي قد تواجه الائتمان الممنوح.

**2. المصادر الداخلية من البنك :** يعد التنظيم الداخلي للبنك من المصادر الهامة في قرار الائتمان خصوصا إذا كان طالب القرض ممن سبق لهم التعامل مع البنك ، و تتحدد مصادر المعلومات الداخلية من خلال :

- الحسابات المصرفية للعميل التي تكشف عن وضعيته إذا ما كان دائما أو مدينا و التي تحدد طبيعة العلاقة العملية مع البنك؛
- الوضعية المالية للعميل و سجل الشيكات المسحوبة عليه؛
- التزام العميل بشروط العقد و كفاءته في سداد التزاماته حسب تواريخ الاستحقاق المتفق عليها.

<sup>1</sup> مفتاح صالح ، معارف فريدة المخاطر الائتمانية (تحديدها- قياسها -إدارتها و الحد منها) ، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع ، إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة ، جامعة الزيتونة ، أيام 16-18 أبريل 2007 ، ص 4

**3. المصادر الخارجية للمعلومات :** تساعد الأقسام الخارجية المتمثلة في البنوك الأخرى و الموردين و نشرات دائرة الإحصاءات العامة و الغرف التجارية و الجرائد الرسمية و المحاكم على تزويد إدارة الائتمان بالمعلومات عن المقترضين كما أن مبادلة المعلومات بين البنوك عن المدينين من شأنه أن يساعدها على تقييم حجم الخطر .

**ثانيا: تحليل القوائم المالية :** هي من أهم مصادر الحصول على المعلومات فإدارة الائتمان تهتم بتحليل قوائم السنوات الماضية للمؤسسة و إعداد القوائم المستقبلية و تحليلها و الوقوف على الميزانية النقدية التقديرية التي تكشف الوضعية المالية للمؤسسة في تاريخ معين و هو ما يزود إدارة الائتمان بمعلومات عن المركز المالي للمقترض و مدى قدرته على توليد تدفقات نقدية تكفل سداد قيمة القرض مع الفوائد

### ثالثا : أساليب تسيير مخاطر الائتمان

وتتمثل أساليب إدارة المخاطر الائتمانية فيما يلي<sup>1</sup> :

**1. تنوع مخاطر الائتمان :** في التمويل الحديث ، نجد أن تنوع الأصول هي الاتجاه النظري و الأسلوب السليم لخفض تقلبات العائد على أي مستوى من المستويات نتوقع معه وجود خطر ضمن محفظة الاستثمارات . و تنوع المخاطر له أهمية عملية تتعدى أهميته النظرية العلمية . و لقد ترتب على عدم التنوع كثيرا في الحالات لفشل مؤسسات مالية في الثمانينات و التسعينات .

تنوع مخاطر الائتمان اعتمادا على قانون الأعداد الكبيرة للاستثمارات في نوع واحد من القروض ، يشار إلى هذا النوع بقانون الأعداد الكبيرة في مجال تنوع المخاطر تتم المقارنة على أساس أن احتمال أن يتحمل المقرض خسارة من الإقراض كنتيجة لمحفظة مكونة من نوع واحد من أنواع القروض سوف يختلف عن الخسارة الفعلية التي يحققها لعدد من القروض التي ينتمي إليها هذا القرض محل الدراسة و يعتمد قانون الأعداد الكبيرة على معامل الاختلاف المعياري

<sup>1</sup> ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000/ 2001، ص ص 451-455

حيث:

$$\text{معامل الاختلاف} = \frac{\text{نسبة القروض الرديئة}}{\frac{\text{نسبة القروض الجيدة}}{\text{حجم العينة}}}$$

يتضح وجود علاقة عكسية بين معامل الاختلاف المعياري و حجم العينة (حجم القروض) اذ ينخفض معامل الاختلاف المعياري بزيادة حجم القروض، إلى أن يصل إلى الصفر عندما يكون حجم القروض ما لا نهاية و هذا ما تنتجه مزايا قانون الأعداد الكبيرة.

لكن يكشف قانون الأعداد الكبيرة أن المؤسسات المالية لم تستطع تنويع محافظها بتكوين عديد من الأصول و أن المحفظة لم تكن كبيرة، و لم تستطع تحقيق التراكمات المالية التي تمكنها من تحقيق مزايا التنويع في ظل الأعداد الكبيرة.

**2. تنويع المحفظة :** بالرغم من التقدم الكبير الذي توصلت إليه النظرية الحديثة لمحفظة الاستثمار فان الفضل يرجع إلى الجهود الكلاسيكية التي قدمها ماركوفيتش 1959 و الذي أبرز أهمية اختيار المحفظة و أهمية الكفاءة في تنويعها ، و مازالت نظريته هي الأساس المرجعي لتنويع أصول المحفظة و ينطوي تنويع المحفظة على التباين في العائد على أصول محفظة المنشأة عندما تتكون من الأصول العديدة.

و لقد تم اقتراح المناهج التالية التي تساعد محلل الائتمان في دراسته و تقييمه و التي وان اختلفت في التسميات والمصطلحات، إلا أنها تشترك في عدة قواسم :

### 1. منهج (5 P's) : ويطبق وفق الآلية التالية <sup>1</sup> :

- أ **تقييم الأشخاص أو العملاء :** يقصد بذلك أن الركيزة الأولى لتحليل المخاطر تتمثل في تكوين صورة عامة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية ومؤهلته وكذلك أخلاقه من حيث الاستقامة والمصدقية.... الخ؛
- ب **تقييم الغرض من القرض أو التسهيلات:** أي معرفة الهدف من الحصول على القرض و التسهيلات؛

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2002 ص ص 142-149

- ت تقييم قدرة العميل على السداد : أي دراسة احتمالات إمكانية العميل في تسديد القرض و فوائده بما فيها مصادر الأموال اللازمة للتسديد وكذلك توقيت هذا التسديد؛
- ث الحماية : أي استكشاف احتمالات توفر الحماية للأموال المستثمرة في القرض و ذلك من خلال تقويم الضمانات أو الكفالات التي سيقدمها العميل ،سواء من حيث قيمتها العاملة أو من حيث قابليتها للتسبيل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته بتسديد أصل القرض وفوائده ؛
- ج التوقعات :وذلك بإلقاء نظرة متفحصة على المستقبل واكتشاف أبعاد حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل القرض ،أي أي استكشاف الظروف البيئية المستقبلية الداخلية والخارجية المحيطة بالعميل ،ومن ثم الآثار المتوقعة لهذه الظروف على مصير القرض ،وتقويم المخاطر التي ستنشأ عن احتمال خسارة القرض أو تعثر التسهيلات .

## 2. منهج (5c's) :ويقوم بتحليل مخاطر الائتمان اعتمادا على الركائز الخمسة التالية :<sup>1</sup>

- أ الشخصية :يسعى محلل الائتمان إلى الحصول على معلومات عن شخصية العميل مثل :سمعته التجارية نزاهته ،دخله الشهر إذا كان فردا ،وسلسلة زمنية عن إيراداته وأرباحه السنوية إذا كان مؤسسة؛
- ب طاقة العميل و قدرته على التسديد : و ذلك بالتعرف على امكانيات العميل كفاءته في ادارة أمواله ، ومن ثم مصادر الأموال التي سيستخدمها في تسديد القرض بالمقدار والتوقيت المحددين في جدول السداد؛
- ت رأس المال : دراسة دقيقة لعنصر كفاية رأس مال العميل على اعتبار أنه مال يعتبر الملجأ الأخير الذي سيعتمد عليه المقرض في استرداد القرض إذا ما تعثر المقرض عن السداد. ويتطلب ذلك دراسة هيكل تمويل المنشدة كدساس لتقويم مخاطر الرفع المالي؛
- ث الضمانات المقدمة :يقوم مسئول الائتمان ،سواء بمفرده أو بالاستعانة بخبراء ،بتقييم هذه الضمانات من حيث قيمتها العادلة أو من حيث قابليتها للتسبيل ،وعما إذا كانت هناك قيودا عليها تمنع البنك من حرية التصرف بها إذا ما أراد الحجز عليها في حال عجز العميل عن السداد.
- ج وهو يعتبر أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني في قراءة مستقبل الائتمان.

<sup>1</sup> نفس المرجع،ص 149

### 3. منهج (PRISM) :

يعكس هذا المنهج جوانب القوة لدى العميل ، حيث يساعد إدارة الائتمان على تشكيل أداة قياس تُوازن من خلالها بين المخاطر والقدرة على السداد. ويمكن تلخيص معاييرها فيما يلي :

أ **التصور** : هو ما يقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها بعد منح الائتمان ، و مضمون هذه الأداة التفسيرية هي القدرة أو الفاعلية في :

● تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه الائتمان؛

● دراسة إستراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة

السوقية للسهم الواحد باعتباره الهدف الذي يجب أن تدور حوله كل القرارات .

ب **القدرة على التسديد** : ومضمون هذا المتغير هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض أو الفائدة خلال الفترة المتفق عليها ؛

ت **إدارة الائتمان** تولى اهتماما خاصا لتحديد نوعية مصادر التسديد سواء الداخلية أو الخارجية. وما يهم إدارة الائتمان هو دور المصادر الداخلية في تسديد ما بذمة العميل من التزامات ، لأنها تعكس قدرة العمليات

التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية التي يستطيع العميل استخدامها في تسديد التزاماته المستحقة؛

ث **الغاية من الائتمان**: يتمثل مضمون هذا المعيار في تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل ، لأن آخر ما تفكر في إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد مبلغ الائتمان<sup>1</sup> ؛

ج **الضمانات** : وتتمثل فيما يقدمه المقترض للبنك من ضمانات عينية أو كفالات شخصية كضمان له

لاسترجاع أمواله الشخصية كضمان له لاسترجاع أمواله (الائتمان الممنوح) ومواجهة احتمالات عجز المقترض

على السداد ، كما يمكن أن يعتمد البنك على قوة المركز المالي للعميل ، فضلا عن ما يتم وضعه من شروط

لضمان السداد؛

ح **الإدارة** : تركز إدارة الائتمان على تحليل كل من :

● العمليات : التعرف على أسلوب العميل في الإدارة وتحديد كيفية الاستفادة من الائتمان

ومجالات استخدامه؛

<sup>1</sup> نفس المرجع ، ص ص 155-156 .

- الإدارة : دراسة الهيكل التنظيمي للمؤسسة طالبة القرض ،والسيرة الذاتية لمدراء الأقسام وتحديد قدرة العميل على النجاح والنمو .

نستنتج مما تقدم أن تحليل مخاطر الائتمان يُبنى على ركائز أساسية تحدد في مجملها مدى قدرة طالب القرض ،فردا كان أو مؤسسة ،على الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ،مما يجعل هذا الأخير في مأمن من مخاطر عدم التسديد وتجميد الأموال . كما لاحظنا أنه لا يوجد تعارض بين النماذج الثلاثة لمعايير منح الائتمان ،حيث أن مضامينها واحدة وتشارك في الهدف المتوخى من دراستها والمتمثل في تحديد ملاءة العميل والمخاطر التي تكثف عملية منح الائتمان ،والتي على أساسها يُتخذ قرار الإقراض من عدمه .

### المطلب الثاني :إدارة مخاطر السيولة

يتمثل تسيير مخاطرة السيولة في إيجاد موارد جديدة بتكلفة هامشية أقل من متوسط مردودية الاستخدامات و تسيير قصير المدى (تسيير الخزينة)و تسيير طويل المدى <sup>1</sup>،بالإضافة إلى المؤشرات الشاملة للتحويل .

**أولا :التسيير قصير المدى (تسيير الخزينة) :**التسيير الشامل للأصول و الخصوم عملية جديدة في البنوك ،لذلك نجد أن هذه الأخيرة قامت دائما بالاهتمام بتسيير خزينتها ،أي تسيير الأصول المملوكة من عملة محلية أو عملات أجنبية مع احترام القوانين النقدية و قوانين الصرف .

تسيير الخزينة البنكية الحديث غير من آفاهه بسبب:

- السوق الذي فيه أو عليه خزينة البنوك تعمل بتطوير واسع ،و عدد العمليات تتضاعف و تتزايد بشكل مسير لاقتصاد السوق؛
- الارتباط المتبادل بين توازن الخزينة و التوازن المالي الإجمالي المعترف به ،و يأخذ بعين الاعتبار في الحسابات الاقتصادية للمصرفي ،هذا الارتباط المتبادل يمكن تحليله كما يلي:

ليكن بنك يريد أو يبحث عن تغطية ربحه ،لفترة محددة من الزمن و يعرف موارده المتاحة له ،و لكن يجهل التطور المستقبلي لمعدل الفائدة ،ميزانيته البسيطة تتمثل في المعادلة التالية:<sup>1</sup>

<sup>1</sup> ليازيدي نبيلة ،تسيير مخاطرة السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية-دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية -،مذكرة تخرج ماجستير في علوم التسيير(غير منشورة) ،المدرسة العليا للتجارة ،الجزائر ،جوان 2005 ،ص ص 64،65.

$$D = L + C$$

D: الموارد المقترضة

C : القروض

L: السيولة النقدية

الاستخدامات و الموارد المؤقتة يتم تجاهلها الشيء الذي لا يعتبر غير عقلاني إذا أخذنا بعين الاعتبار ضعف أهمية قيمة مبالغهم داخل الميزانية البنكية .

الهيكلية العظمى C و L أي نفسها التي تغطي الربح و التي تتعلق بالتطور المرتقب لمعدلات الفائدة خلال هذه الفترة للأصول المحددة.

إذا توقع البنك ارتفاع من معدل الفائدة خلال هذه الفترة ، سوف يرفع من C و يحدد L و لكنها بذلك ترفع مخاطرة السيولة.

نفترض الآن أن البنك يقدر نمو المردودية المنتظرة من ارتفاع في C كما يلي  $\Delta R = r \Delta C$

إن I يمثل معدل الفائدة للربح ، و بنفس الطريقة البنك يقدر نمو مخاطرة السيولة عبر تكلفة و لتكن  $\Delta I$  ، في

$$\Delta P = \Delta R - \Delta I$$

ثانيا : التسيير طويل المدى : يتم تسيير مخاطرة السيولة على المدى الطويل بتحديد السقف لمختلف أقسام هيكلية الاستحقاق ، بطريقة تسمح بتجنب الأجل .

العامل الرئيسي لتسيير مخاطرة السيولة طويلة و قصيرة الأجل ، هو لجوء البنك إلى مختلف أسواق رؤوس الأموال ، التي تساعد البنك بإجراء تعديلات سريعة ، و بأقل تكلفة لمستحقات على مستوى الخصوم و الأصول ، لكن تدخله في الأسواق يرتبط بمتغيرات كالحجم المرودية و نوعية المساهمة هذه العناصر التي يجب اعتبارها جوهرية ، و لها أهمية واسعة .  
للحصول على أعظم ربح يجب أن نعدم مشتقة الربح بالنسبة للتعديلات في هيكلية الأصول .

$$X = L/C$$

$$dP / dX = dR / dX - \Delta I / dX = 0$$

$$dR / dX = \Delta I / dX$$

هذا يعني أن هيكله أصول البنك تكون عظمى ، عندما مردودية واحدة وحدة نقدية تقرض إضافية تكون تساوي إلى تكلفة السيولة الناجمة عن التعديلات في هيكله الأصول .

يجب أخذ بعين الاعتبار دالة المنفعة للبنك و مدى تقديرها و مراعاتها لمخاطرة السيولة.

البنك الحذر و الذي لا يجب مخاطرة السيولة ، وتضييع الاستغلال يكون لديه نسبة  $X$  مرتفعة من بنك يجب المخاطرة و الذي لديه نسبة أقل <sup>1</sup> .

### ثالثا : المؤشرات الشاملة للتحويل

يمكن قياس خطر السيولة كذلك بمؤشرات شاملة تتمثل أساسا في مؤشر التحويل والفائض القاعدي ( الفائض الأساس) :

**1. مؤشر التحويل :** وهو مؤشر يقيس درجة الاختلاف أو عدم التجانس بين آجال الخصوم و آجال الأصول. كما يعطى فكرة أو إشارة عن خطر التحويل الذي يمكن أي يواجهه البنك.

ولحساب هذا المؤشر يجب أولا ترجيح كل الأصول والخصوم بمعامل ترجيح معين يرتبط بالمدة

المتوسطة لكل فئة زمنية ، وذلك باستخدام طريقة الأعداد ، وذلك وفق العلاقة التالية <sup>2</sup> :

**مؤشر التحويل لفترة واحدة = الخصوم المرجحة \ الأصول المرجحة**

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص:66.

<sup>2</sup> بنجر حياة ، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل -دراسة واقع البنوك التجارية العمومية - ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس ،

- إذا كان المؤشر  $1 <$  : هذا يعني أن البنك لا يقوم بالتحويل ، وذلك لأن موارده أكبر من استخداماته المرجحة (البنك يفترض أكثر مما يقرض)؛
  - إذا كان المؤشر  $= 1$  : فهذا يعني أن الأصول والخصوم تمتلك بنفس الوتيرة ولا مجال للحديث هنا عن اختلاف الآجال؛
  - أما إذا كان المؤشر  $> 1$  : البنك يحول موارده قصيرة الأجل إلى استخدامات متوسطة وطويلة الأجل.
- و بالتالي ، فإن حساب مؤشر التحويل خلال فترات زمنية قصيرة يسمح للبنك بقياس عدم التوافق بين أصوله وخصومه من جهة ، وبتكوين فكرة عن تطور السيولة عبر الزمن ومنه تطور خطر السيولة الذي يترتب بالبنك من جهة أخرى .
- و للإشارة فإن معاملات الترجيح المعتمدة يجب أن تكون بالضرورة متزايدة كلما ابتعدنا عن فترة الأساس .
- كما يجب أن تخصص للخصوم طويلة الأجل أوزان ترجيح كبيرة أو هامة مقارنة بأوزان ترجيح الخصوم قصيرة الأجل وهذا ضمنا لتقليص الخطر الناجم عن التحويل بفعل زيادة الموارد طويلة الأجل . وفيما يلي مثال توضيحي لهذه التقنية :

### جدول رقم (2-1): مؤشر التحويل

الفترة	الأصول	الخصوم	الترجيح (المدة السنوية)	الأصول المرجحة	الخصوم المرجحة
أقل من أسبوع	4200	4800	0.01	42	48
شهر $8 < t <$ أيام	5000	6400	0.05	250	320
3 أشهر $< t <$ شهر	5400	8600	0.16	864	1376
6 أشهر $< t <$ 3 أشهر	4200	5800	0.37	1554	2146
سنة $< t <$ 6 أشهر	2400	2000	0.75	1800	1500
2 سنة $< t <$ سنة	3400	1000	1.5	5100	1500
5 سنوات $< t <$ 2 سنة	5400	1400	3.5	18900	4900
أكثر من 5 سنوات	4000	1500	7.5	30000	11250
المجموع	31500	31500	.	58510	23040

المصدر : De coussergues.S, Gestion de la Banque, 2<sup>eme</sup> Edition, Dunod, Paris, 1996, p.215

و منه: فان مؤشر التحويل =  $0.39 = 58510 \setminus 23040$

بما أن المؤشر أقل من 1، فهذا يعني أن البنك يقوم بتحويل موارده قصيرة الأجل إلى استخدامات متوسطة وطويلة الأجل.

وهذا يعني أن استخداماته أكبر من موارده المرجحة أي يقرض أكثر مما يقتض.

## 2. الفائض القاعدي (الأساس) :

يتم حساب فائض الأساس بطرح الخصوم المستحقة من الأصول السائلة. فهو يمثل إذن هامش السيولة الذي توفره الأصول السائلة لتغطية احتياجات التمويل. ويحسب بالعلاقة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{فائض الأساس (القاعدي)} = \text{الأصول السائلة} - \text{الخصوم المستحقة}$$

حيث أن :

- الأصول السائلة: يقصد به الأصل شديد السيولة، أو يمكن تحويله إلى نقد سائل دون أن يترتب عن هذا التحويل خسائر هامة في القيمة؛
  - الخصم المستحق: ويتمثل في القروض القصيرة جدا، مثل الاقتراض لمدة 24 ساعة، الاقتراض من البنك المركزي والودائع الأقل من 30 يوم.
- وبحساب فائض الأساس تُطرح أمامنا حالتين، إما أن يكون موجبا أو سالبا :
- فائض الأساس الموجب: يعني أن جزء من الأصول السائلة تم تمويله بموارد طويلة الأجل، والبنك في هذه الحالة يتوفر على فائض في السيولة؛
  - فائض الأساس السالب: يعني أن البنك يمول جزء من أصوله الطويلة بموارده القصيرة.
- و بالتالي، فإن فائض الأساس عبارة عن تقنية لإدارة السيولة اليومية، حيث كلما كان موجبا كلما سمح للبنك بمواجهة التغييرات المسجلة في السيولة اليومية.

<sup>1</sup> Goussly, H, Gestion de Liquidité dans les Banques, Revue Banque, N° 533, p.64

رابعاً : أهم النسب المالية لقياس مخاطر السيولة :

نجد أن أداة النسب المالية (نسب السيولة) من أكثر التقنيات التي استخدمت على نطاق واسع لقياس المخاطر البنكية وبشكل خاص مخاطر السيولة. وفيما يلي جدولاً نلخص من خلاله أهم النسب المالية المستخدمة في قياس مخاطر السيولة.

جدول رقم 02 - 02 : نسب السيولة

النسبة	النسبة المعيارية	المدلول
إجمالي الأصول النقدية شديدة السيولة الأصول	تتراوح ما بين : (20%-30%)	تشمل الأصول النقدية شديدة السيولة: الاحتياطي النقدي في البنك المركزي، الودائع قصيرة الأجل في البنوك الأخرى و الأوراق المالية الحكومية و غير الحكومية المضمونة.
إجمالي الأصول النقدية شديدة السيولة الودائع	تتراوح ما بين : (30%-45%)	كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على قدرة البنك الحفاظ على مصداقية و ثقة المودعين فيه.
القروض الودائع + الأموال المقترضة	يجب مقارنتها مع سابقتها (النسبة الثانية) حيث تكون أقل من 70%	تعكس هذه النسبة مقدرة البنك على تمويل القروض بواسطة وداائع العملاء و الأموال المقترضة من بنوك أخرى.
القروض إجمالي الأصول	تكون أقل من 60%	كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على سيولة أقل و عدم التنوع في أصول البنك.

المصدر: Peter Rose, Commercial Bank Management; Measuring and Evaluation Bank -Performance, McGraw Hill Irwin Edition, 2002, p 160.

مما تقدم نستنتج أن إدارة مخاطر السيولة البنكية تتوقف بشكل أو بآخر على إدارة السيولة بالبنك في المدى القصير والمتوسط، أي على إدارة أصوله وخصومه مما يسمح بقياس وتسيير الاحتياجات التمويلية الصافية، تحديد إمكانيات ومتطلبات الولوج إلى السوق، فضلاً عن التخطيط للحالات الطارئة .

أما مؤشرات التحويل وفائض الأساس فهي مؤشرات شاملة ومختصرة تعمل على إعطاء فكرة عن خطر التحويل (منح قروض متوسطة وطويلة الأجل على أساس ودائع جارية) الذي يترتب بالبنك، كما تسمح بتحديد هامش السيولة بالبنك الذي يمكن أن توفره الأصول السائلة لتغطية احتياجات التمويل اليومية.

في حين تظل النسب المالية من أكثر التقنيات المستخدمة سواء في تطبيق التقنيات السابقة الذكر أو في قياس مخاطر السيولة بشكل مباشر.

**المطلب الثالث: تسيير مخاطر أسعار الفائدة و الصرف.**

1. إدارة مخاطر أسعار الفائدة : و هي تعني مقارنة الأصول المصرفية ذات الحساسية للفائدة مع الخصوم المصرفية ذات الحساسية للفائدة عبر فترات زمنية مختلفة ، و هذا لتقييم الأصول المولدة للعائد.

و يتم حساب فجوة حساسية الفائدة باستخدام المعادلة التالية<sup>1</sup> :

**النسبة الأولى = الأصول الحساسة لسعر الفائدة \ الخصوم الحساسة لسعر الفائدة**

فإذا كان ناتج المعادلة موجب بمعنى أكبر من الصفر فهذا يعني أن البنك يمتلك أصول حساسة و هو ما يعد وضعاً استثمارياً مفضلاً ، لأن ذلك يعني أن الفوائد التي يحصل عليها البنك من استثماره لأصول (عوائد ، الأوراق المالية ، الائتمان المصرفي) يفوق الفوائد التي يقوم بسدادها عن التزاماته ( الفوائد المدفوعة للعملاء و فوائد القروض التي اقترضها البنك) أي أن المحصلة تمثل ربحية ، ما يطلق عليه الفجوة الموجبة لحساسية الفائدة ، أما إذا كان ناتج المعادلة سالب بمعنى أصغر من الصفر ، فالبنك يمتلك خصومة حساسة ، و هو وضع غير مفضل من وجهة النظر الاستثمارية و هو ما يطلق عليه بالفجوة السالبة.

و يمكن اشتقاق نسبة أخرى من هذه النسبة و هي<sup>2</sup> :

**النسبة الثانية = مدة استحقاق الأصول الحساسة لسعر الفائدة \ مدة استحقاق الخصوم الحساسة لسعر الفائدة**

إن تفسير هذه النسبة يعود إلى تفسير العلاقة بين مدة استحقاق الأصول والخصوم الحساسة لسعر الفائدة ، فإذا كانت مدة استحقاق هذه الأصول أكبر من مدة استحقاق الخصوم ، فهذا سوف يعو رض البنك لخطر إعادة التمويل ، وهو الخطر الناتج عن قيام البنك بتمويل القروض في هذه الفترة بسعر فائدة أكبر . أما إذا كانت مدة استحقاق أصول الحساسية لسعر الفائدة أقل من مدة استحقاق الخصوم الحساسة لسعر الفائدة ، فإن ذلك سيدفع البنك إلى إعادة استثمار الودائع بسعر فائدة مختلف ، وإذا كان أقل من السعر السابق فهذا سيعرضه لخطر إعادة الاستثمار .

<sup>1</sup> محمد توفيق عمرو ، مرجع سبق ذكره ، ص 59

<sup>2</sup> نفس المرجع ، ص 60

## النسبة الثالثة = الودائع غير المغطاة (غير المؤمنة) \ إجمالي الودائع

إن الودائع غير المغطاة هي الودائع التي لم يتم تأمينها بغطاء من السيولة لحالات السحب المفاجئ. وهي غالبا تكون أكثر حساسية إلى التغير في أسعار الفائدة، وذلك لأن المودعين سيسحبونها عند حصولهم على سعر فائدة أعلى من قبل المنافسين، مما يؤثر سلبا على عمليات الإقراض والاقتراض .

وتتمثل حدود النسبة في : 1 كحد أعلى، 0 كحد أدنى، وذلك حسب نسبة سيولة البنك .

## 2. إدارة مخاطر أسعار الصرف :

ينبغي تحديد حجم عمليات العملات الأجنبية بالبنك، بما في ذلك العمليات القياسية داخل و خارج الميزانية العمومية في الصرف الأجنبي، و عند تقييم تعرض بنك ما لمخاطرة العملة و كفاية تقنياته لإدارة المخاطرة، يجب على المحلل أن يعي البيئة التنظيمية و ظروف السوق في الدول ذات الصلة و لإمكانية وصول البنك إلى تلك الأسواق و الوصول إلى أسواق العملة في الدول النامية غالبا ما يكون مقيدا، و قد تفتقر هذه الأسواق إلى السيولة. كما أن توافر أدوات تحوط كافية قد يكون محدودا .

و هذه العوامل يجب أن تعكسها سياسات البنك و عملياته إن المحدد الرئيسي لإدارة مخاطرة العملة هو السياسات التي تضع قيودا على التعرض لمخاطرة العملة و التي يجب أن يعاد تقييمها بصورة منتظمة لعكس التغيرات المحتملة في تقلب أسعار الصرف، و لكن المستحيل فعليا في بيئة المتاجرة الديناميكية الطبيعية أن يحتفظ بنك يعمل بنشاط في أسواق العملة بمراكز مغطاة بكل العملات و في كل الأوقات، حيث تتناوب المراكز القصيرة و الطويلة بالعملات المختلفة أي عدد من الأوقات أثناء اليوم و في أوقات معينة تحددها سياسة إدارة مخاطرة العملة يقوم البنك بتحديد مراكزه المفتوحة و يتخذ كافة الإجراءات الضرورية لتغطية تعرضات المخاطرة الزائدة، و يكون ذلك عادة عن طريق الترتيب لإجراء مبادلات و تقتضي إدارة المخاطر بالنسبة لبنك يزاول عددا أكبر من المعاملات الفورية و الآجلة كل يوم وضع إجراء رسمي لاحتساب المكاسب / الخسائر غير المحققة يوميا على الأقل.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 61

و إجراء الاحتساب بمعدل تكرار أكبر من هذا مرغوب ،مثل هذه الاحتساب ينبغي أن تتضمن دفتر الصرف الأجنبي بأكمله ،و هذا شرط مسبق للإدارة الفعالة و يزود إدارة البنك بتصورات مستقبلية لعمليات الصرف الأجنبي بالبنك و المخاطرة المرتبطة بها<sup>1</sup>.

بما أن المخاطرة تحدث نتيجة لتقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية عند قيام الشركات بتقييم أصولها والتزاماتها بالعملات الأجنبية ،أو أنها توقع عقودا للدفع أو الاستلام بعملات أجنبية ،فإن قياس هذا النوع من المخاطر يمكن أن يتم باستخدام إحدى النسبتين الماليتين التاليتين<sup>2</sup> :

النسبة الأولى = القيمة الدفترية للأصول \ القيمة السوقية للأصول

النسبة الثانية = القيمة الدفترية لحقوق الملكية \ القيمة السوقية لحقوق الملكية

وفي الأحوال العادية يجب أن لا تتخطى القيمة الدفترية القيمة السوقية ،بمعنى يجب أن لا تتجاوز النسبتين السابقتين الواحد ،وكلما كانت أصغر كلما أعطت مؤشرات إيجابيا عن وضع البنك.

و فيما يلي نماذج تلخص قياس و تسيير المخاطر المالية في المؤسسات المالية في الجدول التالي:

<sup>1</sup> طارق عبد العال حماد ،حوكمة الشركات (المفاهيم ،المبادئ ،التحارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف ،مرجع سابق ،ص ص : 721,720

<sup>2</sup> محمد توفيق عمرو ،إدارة المخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي الاستراتيجي : نموذج مقترح تطبيقي في المصارف التجارية الأردنية ،رسالة دكتوراه ،كلية العلوم المالية والمصرفية ،الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ،عمان ،الأردن ، 2006 ،ص 59

جدول رقم (02-03): مقاييس تقليدية و متقدمة لإدارة المخاطر

المخاطرة المالية	المقاييس التقليدية	المقاييس المتقدمة	أساليب (طرق إدارة المخاطرة)
1. مخاطر الائتمان	أ- متوسط القروض /الأصول ب- القروض غير المسددة / إجمالي الخسائر ت- خسائر القروض/إجمالي الخسائر ث- احتياطي خسائر القروض / القروض	أ- درجة تركيز القروض ب- معدل نمو القروض ت- معدلات الإقراض المرتفعة ث-الاحتياطيات / القروض غير المسددة	أ- تحليل الائتمان ب- توثيق الائتمان ت- رقابة الائتمان ث- تقييم خاص للمخاطر الائتمانية
2. مخاطر السيولة	أ- القروض /الودائع ب- الأصول السائلة / الودائع	أ- الأموال المشتراة (المقرضة) ب- تكاليف الإقراض ت- الأصول السائلة ث- الاقتراض / الودائع	أ- خطة السيولة ب- خطة سيولة للطوارئ ت- نموذج التكلفة أو التغير ث- تطوير مصادر التمويل
3. مخاطر سعر الفائدة	أ- الأصول الحساسة لسعر الفائدة / الخصوم الحساسة ب- الفجوة	أ- سلسلة الفجوات ب- تحليل التدفق ت- الفجوات المتحركة	أ- إدارة الفجوة المتحركة ب- تحليل التدفق
4. مخاطر الرافعة	أ- حق الملكية / الودائع ب- حق الملكية على الأصول ج- إجمالي الديون/ الأصول	أ- الأصول الخطرة المعدلة/ حق الملكية ب- النمو في الأصول بالمقارنة بالنمو في حق الملكية	أ- تخطيط رأس المال ب- سياسة لتوزيع الأرباح ت- ملائمة رأس المال

المصدر:نادية أبو فخرة؛ تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية؛ نموذج تجريبي؛ المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة؛ العدد 2؛ كلية التجارة؛ جامعة عين شمس؛ 1998؛ ص: 286.

كما يوضح الجدول التالي يوضح أهم المخاطر و مقاييسها:

جدول رقم (02-04): أهم مؤشرات قياس المخاطر المالية

المؤشرات المستخدمة في القياس	نوع المخاطرة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- صافي أعباء القروض/ إجمالي القروض</li> <li>- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ إجمالي القروض</li> <li>- مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ القروض التي استحققت و لم تسدد</li> </ul>	المخاطر الائتمانية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الودائع الأساسية/ إجمالي الأصول</li> <li>- الخصوم المتقلبة/ إجمالي الأصول</li> <li>- سلم الاستحقاقات النقدية</li> </ul>	مخاطر السيولة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الأصول الحساسة اتجاه سعر الفائدة/ إجمالي الأصول</li> <li>- الخصوم الحساسة اتجاه سعر الفائدة/ إجمالي الخصوم</li> <li>- الأصول الحساسة - الخصوم الحساسة</li> </ul>	مخاطر سعر الفائدة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- المركز المفتوح في كل عملة/ القاعدة الرأسمالية</li> <li>- إجمالي المراكز المفتوحة / القاعدة الرأسمالية</li> </ul>	مخاطر أسعار الصرف
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إجمالي الأصول / عدد العمال</li> <li>- مصروفات العمالة / عدد العاملين</li> </ul>	مخاطر التشغيل

المصدر: طارق عبد العال حماد، المخاطر (أفراد-شركات-بنوك) مخاطر الائتمان و الاستثمار و المشتقات و أسعار الصرف، مرجع سابق، ص

### المبحث الثالث : مقومات داعمة لفعالية تسيير المخاطر

#### المطلب الأول : تبني ثقافة تسيير المخاطر في المؤسسة

يجب على المؤسسة أن تبني لنفسها ثقافة قوية تتعلق بكيفية التعامل مع الخطر وإدارته، وذلك من خلال تبني قيم الشعور بالخطر والاستعداد لمواجهةته، وكذا غرس مبادئ التحلي بالمسؤولية اتجاه تحمل الخطر، وجعل مبدأ إدارة الخطر عمل يومي يلزم كافة الفاعلين داخل المؤسسة سواء كان هذا من صاحب المؤسسة والمسئول عليها أو من العمال وذلك من خلال بناء شعور لديهم أن الخطر الذي تواجهه مؤسستهم إنما يواجههم هم، الأمر الذي يستدعي ضرورة خلق إطار ثقافي عام حول تفعيل مفهوم الخطر وإدارته داخل المؤسسة التي يخدم أهدافها وإستراتيجياتها المستقبلية المبينة أساسا على التوقع والتنبؤ بالمستقبل وهذا المستقبل الذي يكتنفه الغموض وما ينجر عنه من مخاطر<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى أنه ينبغي تعزيز الشفافية والاتصال الفعال بين مختلف التنظيمات داخل المؤسسة وبين الأطراف المتداخلة أو المشاركة لتسهيل عملية إدارة المخاطر و التحسين من فعاليتها، و هذا لضمان حسن سيرورة المعلومات الخاصة بالخطر داخل المؤسسة بكل سهولة وانسيابية عالية، بعيدة عن كل تعقيدات التي من شأنها عرقلة سير وفهم هذه المعلومات .

ولا يمكن الحديث عن مقومات فعالية إدارة الخطر دون الحديث عن تطبيق التكنولوجيا على برامج إدارة الخطر حيث يتمثل أهمها في نظم المعلومات ودورها في ربط كافة العمليات داخل المؤسسة، ومن بينها نظام معلومات إدارة المخاطر والذي يهتم بالحصول على بيانات و معلومات دقيقة متعلقة بخطر معين، وكذا إيجاد قواعد بيانات للكمبيوتر خاصة بتخزين وتحليل بيانات إدارة الخطر من أجل استخدامها في التنبؤ بمستويات الخسارة المستقبلية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> Ouvrage collectif coordonné par Frank Moreau, Comprendre et gérer les risques, édition d'organisation paris, 2002,p165.

<sup>2</sup> فنانح مجاهدي، إدارة المخاطر البيئية التسويقية بالإعتماد على نظم معلومات الأعمال، ملتقى دولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة شلف، يومي 25-26 نوفمبر 2008، ص 13.

## المطلب الثاني : استحداث أدوات مالية للوقاية من المخاطر المالية

تعتبر التغطية من بين الأساليب التي تعطي للبنك فرصة الحد من المخاطر التي يتعرض لها ، و على وجه التحديد مخاطر تغير أسعار الأوراق المالية و العملات التي يمتلكها أو التي يرغب في شرائها أو بيعها في المستقبل لذلك سوف يتم التركيز على : عقود الخيار ،عقود المبادلة و العقود المستقبلية .

### أولا :عقود الخيار.

**1- تعريف عقود الخيار (حقوق الاختيار) :** و هو اتفاق يعطي لطرف ما الحق في بيع أو شراء عدد من الأوراق المالية و ربما العملات من طرف ثاني بسعر محدد متفق عليه مقدما على أن يتم التنفيذ في أي وقت خلال المدة التي تنقضي بين تاريخ ابرام العقد و تاريخ الانتهاء أو التنفيذ في التاريخ المحدد لانتهاء العقد<sup>1</sup>.

و هناك نوعان من حقوق الاختيار:

أ خيار الشراء : و هو الذي يتضمن حق اختيار الشراء لعدد من الأوراق المالية مقابل علاوة او مكافأة يدفعها لمحرر العقد؛

ب خيار البيع: و هو الذي يتضمن حق اختيار البيع لعدد من الأوراق المالية مقابل علاوة يدفعها لمحرر العقد.

و يمكن اجراء مقارنة مابين خيار الشراء و خيار البيع على النحو التالي:

<sup>1</sup> محمد صالح الحناوي و آخرون ،الاستثمار في الأوراق المالية و مشتقاتها (مدخل التحليل الأساسي و الفني) ،الدار الجامعية ،الاسكندرية 2005/2004

جدول رقم : (02-05) مقارنة ما بين خيار الشراء و خيار البيع .

أنواع العقد	محرر العقد (البائع)		مشتري العقد		نتيجة الخيار لمشتري العقد	
	الالتزام	الحقوق	الالتزام	الحقوق	الخيار المربح	الخيار الخاسر
خيار الشراء	بيع الأصل محل التعاقد للمشتري و بسعر التنفيذ في موعد (أو فيل) الانتهاء من الصلاحية)	يستلم علاوة تمثل تكلفة الخيار من مشتري (الخيار)	دفع علاوة لمحضر العقد تمثل تكلفة شراء الخيار قبل الانتهاء من الصلاحية)	ينفذ (أو لا ينفذ) الخيار بالشراء للأصل محل التعاقد و سعر التنفيذ في موعد (أو) قبل الانتهاء من الصلاحية)	سعر السوق < سعر التنفيذ	سعر السوق > سعر التنفيذ لا ينفذ العقد
خيار البيع	شراء الأصل محل التعاقد من مالك الحق ( اذ قرر التنفيذ) و بسعر التنفيذ	يستلم علاوة تمثل تكلفة الخيار من مشتري الخيار	دفع علاوة لمحضر العقد تمثل تكلفة شراء الخيار للتنفيذ	ينفذ ( أو لا ينفذ) الخيار بالبيع للأصل محل التعاقد و بسعر التنفيذ	سعر السوق > سعر التنفيذ	سعر السوق < سعر التنفيذ لا ينفذ العقد

المصدر: محمود محمد الداغر، الأسواق المالية (مؤسسات، أوراق، بورصات)، دار الشروق، عمان، 2005، ص ص : 127, 128

أما بالنسبة لموعد تنفيذ العقد المبرم فيأخذ شكلين : عند الالتزام بممارسة الحق في تاريخ معين فان ذلك يتبع عقود الخيار الأوروبية، بينما اعطاء حق التنفيذ لعقد الخيار خلال المدة المحصورة ما بين الاتفاق و حتى انتهاء صلاحية العقد فان ذلك يتبع عقود الخيار الأمريكية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص : 126

ثانيا : عقود المبادلة:

**1- تعريف عقود المبادلة:** هو اتفاق بين طرفين أو أكثر لتبادل سلسلة من التدفقات النقدية خلال فترة لاحقة ، و هو عقد ملزم للأطراف على خلاف عقد الاختيار ، و عقود المبادلة تستخدم لتغطية مخاطر تقلبات سعر الصرف أو تقلبات أسعار الفائدة أو كليهما معا <sup>1</sup> .

و على الرغم من توسع عقود المبادلة لتشمل أنواع عديدة من الأصول إلا أنها غالبا ما تتركز في أدوات دين و تدعى بمبادلة أسعار الفائدة و مبادلة عملات <sup>2</sup> .

فاذا كان عقد المبادلة على أساس سعر الفائدة فانه يتم مبادلة سعر فائدة ثابت بآخر متغير على أساس

LIBOR أما اذا تعلق عقد المبادلة بعملات فانه يتم التبادل على أساس عملة متغيرة بعملة ثابتة.

**2- مثال توضيحي لعقد المبادلة:**

لنفترض أنه تم اجراء عقد مبادلة بين (A) و (B) لمدة سنتين ابتداء من 1-1-2004 على أصل مالي تقدر

قيمته ب 500 مليون دولار على أن يدفع البنك (A) تدفقات بسعر فائدة ثابتة تقدر ب (3%) للبنك (B)

و هذا الأخير يقدم في المقابل للبنك (A) تدفقات بسعر LIBOR لثلاثة أشهر.

تحدث المبادلة الأولى للمدفوعات في 1-4-2004 بعد 3 اشهر من دخول الاتفاقية بدفع (A) إلى (B) :

معدل الفائدة الثابت × عدد الأيام × قيمة عقد المبادلة

360

$0.03 \times \frac{90}{360} \times 500000000 = 375$  مليون دولار

360

<sup>1</sup>مدحت صادق ،أدوات و تنقيات مصرفية ،دار غريب ،القاهرة 2001 ،ص:112

<sup>2</sup>محمود محمد الداغر ،مرجع سابق ،ص:138

أما البنك (B) فيدفع الى البنك (A) على افتراض أن سعر LIBOR في السوق هو (2.5%) .

معدل الفائدة المتغير × عدد الأيام × قيمة عقد المبادلة

360

$3.125 = 5000000000 \times \frac{90}{360} \times 0.025$  مليون دولار

360

أما التبادل الثاني فيحدث في 1-7-2004، و يدفع (A) 3.75 مليون دولار الى البنك (B)، بينما يدفع البنك

(B) الى البنك (A) البنك وفق السعر المتغير الجديد و ليكن (2.7%) هو 3.375 مليون دولار

صافي التدفق = ( معدل الفائدة المتغير - معدل الفائدة الثابت ) × عدد الأيام / 360 × قيمة عقد المبادلة.

### ثالثا: العقود المستقبلية

يمكن تعريف العقد المستقبلي على أنه: "عقد يلزم الطرفين المتعاقدين على تسليم أو تسليم أو استلام سلعة أو عملة أجنبية أو ورقة مالية، بسعر متفق عليه في تاريخ محدد، وكما هو الحال في عقود الخيارات، يعد العقد المستقبلي بمثابة ورقة مالية قابلة للتداول،

و تتمتع بسيولة عالية، و لذا يتم استخدامها في كل من أعراض المضاربة و التحوط، حيث يمكن للمستثمر بسهولة أن يبيع العقد في أي وقت بالسعر السائد في السوق، و في هذه الحالة سيلزم المشتري الجديد بمضمون العقد بطبيعة الحال<sup>1</sup>.

و تعرف عقود العملة المستقبلية على أنها: "هي عقود يتم تداولها لتسليم كميات معينة من العملات الأجنبية بتاريخ مستقبلي محدد، حيث يتم الاتفاق على سعر العملة الأجنبية بتاريخ العقد<sup>2</sup> .

<sup>1</sup> رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية و سبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص: 68.

<sup>2</sup> مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، ج 2، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006، ص: 292.

و يتضمن التعاقد في العقود المستقبلية على توفر شروط تتمثل في <sup>1</sup> :

- وحدة التعامل : و هي الكمية و الوحدة التي بموجبها يتم ابرام العقد؛
- شروط التسليم : و تتضمن الأشهر التي يتم فيها التعامل على العقد و الفترة الزمنية خلال الشهر الذي ينبغي أن يتم فيه التسليم و المواصفات الواجب توافرها بالسلعة موضوع التعامل من حيث النوعية و الجودة و وسيلة التسليم التي بموجبها يتم تسليم الأصل؛
- حدوث تقلبات الأسعار : تعمل أسواق العقود المستقبلية بنظام التقلبات السعرية ، حيث تفرض حدا أدنى و حدا أقصى ، و ذلك حسب العقد محل التعاقد و ذلك كل يوم ، و في اليوم الموالي يتم التعامل بأعلى سعر وصل اليه العقد في اليوم المعني؛
- نظام الهوامش : نظرا لما تترتب عليه التعاقدات من مخاطر عدم القدرة على الوفاء ، يفرض هامش مبدئي يودعه اطراف العقد لدى بيت السمسرة الذي يتعاملون معه ، و يكون في صورة نقدية ، و في صورة ادوات الخزانة أو سندات حكومية ... الخ؛
- التسوية السعرية اليومية : تتميز العقود المستقبلية بإجراء التسوية اليومية لمراكز اطراف التعاقد مع كل تغير في سعر العقد الجديد ، بل ان بيت التسوية نفسه يقوم بإحلال العقد بعقد جديد ، و سعر العقد الجديد يتحدد على اساس التسوية و الذي ينشر في صحف المال عن العقود المماثلة.

### المطلب الثالث : تفعيل دور اليقظة الإستراتيجية

يمكن تعريف دور اليقظة الإستراتيجية بأنها مجموعة من عمليات البحث و المعالجة الخاصة بنشر المعلومات لغرض استعمالها <sup>2</sup> .

ويمكن تعريفها أيضا بأنها سيرورة خاصة بتوفير المعلومات ، الذي من خلاله تكون المؤسسة على علم مسبق بالتغيرات التي تحدث في المستقبل وتحدث في المحيط الذي تعمل فيه وهذا لغرض تجنب التهديدات واكتشاف و استغلال الفرص المتوفرة ، وكذا تقليل المخاطر المتعلقة بعدم التأكد .

<sup>1</sup> رشيد بوكساني ، مرجع سابق ، ص 69.

<sup>2</sup> بوزيدي محمد ، إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، مرجع سابق ، ص 177

ويبر مسار اليقظة الإستراتيجية في معالجة المخاطر بالمراحل التالية<sup>1</sup> :

- الشيء المستهدف : يتمثل في تحديد المخاطر التي ترغب المؤسسة بمعرفتها ، فهي تهدف الى تحديد الأعوان و المواضيع التي مراقبتها بالإضافة إلى مصادر المعلومات التي يمكن أن تلجأ إليها؛
- الملاحقة : فهي تتمثل في تعيين الأفراد الذين لهم قابلية جمع المعلومات حول المخاطر المتوقعة ، وكذا تزويدهم بالطرق و الوسائل المناسبة التي يتم استعمالها لتحقيق ذلك؛
- السير والحركة : نقصد هنا حركية المعلومات الخاصة بالمخاطر داخل المؤسسة ، وذلك من خلال نشر المعلومات التي تم جمعها و معالجتها و وضعها في متناول أصحاب القرار؛
- المعالجة : وتعني معالجة المعلومات الخاصة بالمخاطر المتوقعة لغرض تحويلها إلى نقطة الى نقطة قوة تصلح لاتخاذ القرارات و تجعل المؤسسة تكسب ميزة تنافسية من خلالها قدرتها على استقاء معلومات هامة عن الخطر المتوقع ، وتوظيفها توظيفا فعالا في صنع القرار المستقبلي للمؤسسة.

من خلال هذا يتبين إن اليقظة الإستراتيجية تلعب دورا كبيرا ومهما في إدارة المخاطر داخل المؤسسة ، وهذا نظير مساهمتها في تتبع المخاطر الناتجة عن البيئة التي يعمل فيها ، وكذا من خلال عملية ترصد أي إشارات أو دلائل حول مخاطر متوقعة وأحداث يمكن أن تنجر عنها خسارة مؤثرة على أداؤها ، فاليقظة الإستراتيجية تبقى المؤسسة دائما على استعداد لمواجهة أي خطر قادم ومنه تقليل درجة عدم التأكد إلى اقل مستوى ممكن .

<sup>1</sup> نفس المرجع ، ص 178

**خلاصة الفصل :**

نخلص في الأخير إلى أن الإدارة السليمة للمخاطر المالية وضمان السير الحسن للعمليات المالية اليومية المعقدة، يتوقفان بالدرجة الأولى على فعالية الرقابة الداخلية ومراجعة الحسابات وتطوير بيئة ملائمة لإدارة هذه المخاطر، سواء للتخفيف منها أو التحكم فيها، وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات ومتابعة المؤثرات الخارجية ومحاربة كل أوجه الاحتيال أو الغش، كما أن حسن التقييم والتحليل والدراسة لمجمل المخاطر المحتملة من العوامل المساعدة على نجاح البنك وضمان استمراره.

ونظرا للتغيرات في النشاط الاقتصادي و أسعار الفائدة أو المخاطر المالية ككل كان لزاما عليها البحث عن السبل المجدية للتخلص من المخاطر أو التخفيف من حدتها من خلال مراحل إدارتها لتلك المخاطر، و أفضل وسيلة لتجنب المخاطر هي الأخذ بالجانب الوقائي، و يتحقق ذلك بوضع ضوابط و إجراءات تستند على الموضوعية و الواقعية في اختيار الضمانات المناسبة و استخدام الأدوات المالية للتغطية .

# الفصل الثالث

---

واقع ادارة المظار المالية في بنك التنمية المحلية BDL

فرع مستغانم DRE

**تمهيد:**

بعد الاطلاع على أنواع المخاطر المالية وإجراءات التعامل معها، وأساليب تسييرها و فق النظام المحاسبي الجديد ، سوف يكرس هذا الفصل دراسة حالات عملية لتوضيح جميع الذي كان يعالج في القسم السابق.

و على العموم فان بنك التنمية المحلية هو من البنوك جديدة العهد بالنسبة للبنوك الاخرى ،أما اقتصاديا فقد طرأ على بنك التنمية المحلية عدة تغيرات محاسبية و مالية من جراء دخول النظام المحاسبي المالي الجديد ،و لكن بالنسبة لمجمع الاستغلال فالتغيرات كانت طفيفة.

لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى معرفة كل التفاصيل حول بنك التنمية المحلية و إلى كيفية تعامله مع المخاطر المالية التي تواجهه في أعماله.

**أولا :عموميات حول بنك التنمية المحلية**

**ثانيا : قياس المخاطر المالية ببنك التنمية المحلية**

## أولا : عموميات حول بنك التنمية المحلية

كل بنك له تعريف خاص و ذلك حسب الدور المعتمد عليه في المجتمع الاقتصادي و المالي ،لذلك فبنك التنمية المحلية له تعريف شامل و ملم للنشأة و الدور المهم القائم به ،و المتفرع منه عدة أقسام و مديريات كمجمع الاستغلال بمستغانم .

### 1. لمحة تعريفية لبنك التنمية المحلية

لبنك التنمية المحلية استجابة كبيرة من طرف الجزائري الذي يعرف بموجب مرسوم جزائري خاص.

#### 1.1 تعريف بنك التنمية المحلية:

بنك التنمية المحلية هو أحدث البنوك في الجزائر، و انبثق من القرض الشعبي الجزائري و قد تأسس بموجب مرسوم رقم 185/85 المؤرخ في 1985/04/30 برأس مال قدره سبعة ملايين دينار جزائري مقره الرئيسي سطواولي ولاية تيبازة.

هو بنك للدولة خاضع للقانون التجاري و يتولى العمليات المألوفة و يعتبر بنك الودائع يقوم بكل العمليات الحسابات جارية، توفير قروض، صفقات، و خدمات متفرقة، يقوم بتقديم قروض قصيرة، متوسطة و طويلة الأجل لكل القطاعات الاقتصادية باستثناء القطاع الفلاحي حيث يوجد بنك خاص لهذا القطاع و هو بنك الفلاحة و التنمية الريفية (BADR) .

يعتبر بنك التنمية المحلية من أكثر الشبكات البنكية على الصعيد الوطني إذ يحتوي على 148 وكالة موزعة على 15 مديرية جهوية و يشغل أكثر من 4100 شخصا.

يبلغ رأس المال الاجتماعي للبنك 15.800.000.000 دج مما يمكنه من القيام بالعمليات المذكورة أعلاه.

## 2.1 وظائف بنك التنمية المحلية:

تلخص وظائف بنك التنمية المحلية في النقاط التالية:

- القيام بالعمليات المألوفة.
- تمويل الاستثمار الإنتاجي المخططة في طرق الجماعات المحلية.
- تمويل عمليات الرهن.
- تمويل عمليات الاستيراد و التصدير.
- تمويل القروض العقارية.



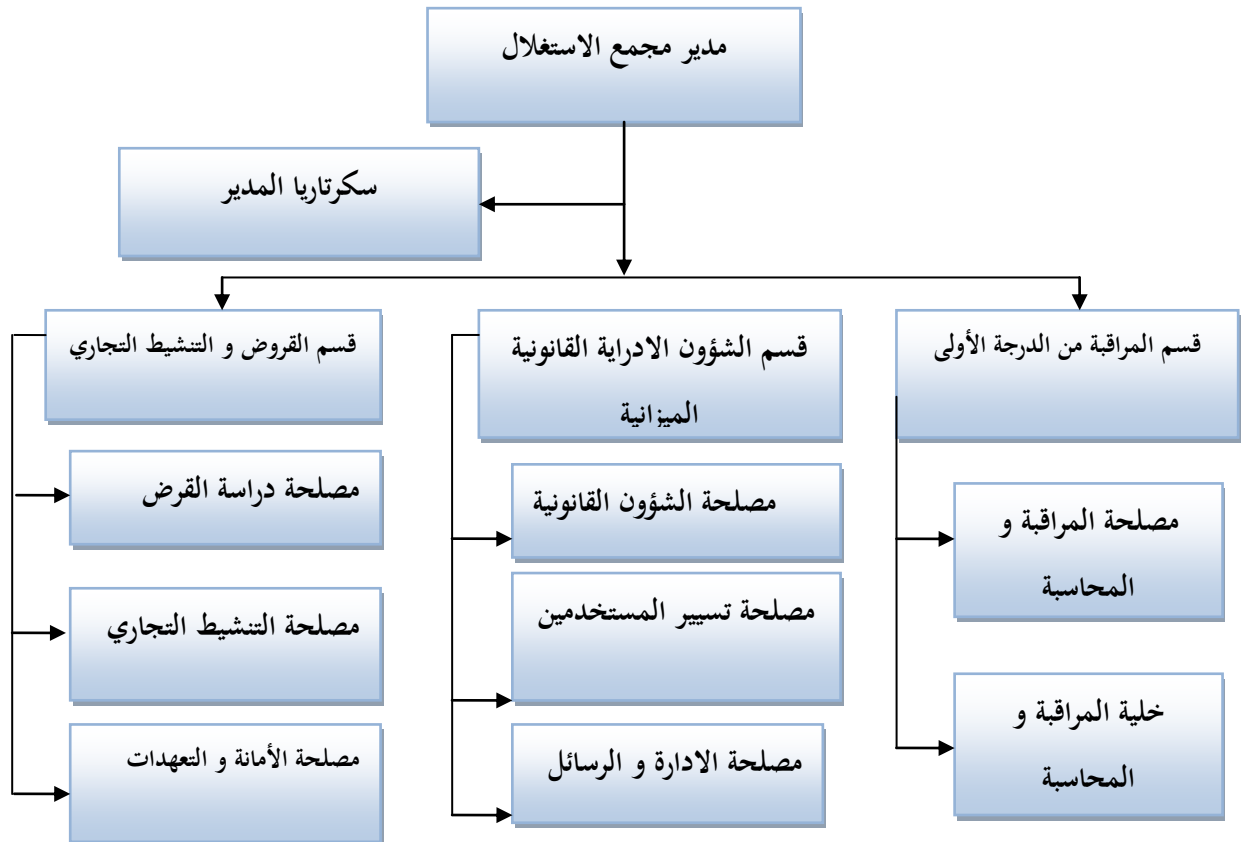
## 2. لمحة تعريفية لمديرية مجمع الاستغلال (DRE)

يتفرع بنك التنمية المحلية من عدة أقسام و مديريات من بينها مديرية مجمع الاستغلال فرع مستغانم الذي تطور من سنة إلى أخرى.

### 1.2 تعريف بنك التنمية المحلية الجهوية لولاية مستغانم:

أنشأ بنك التنمية المحلية لولاية مستغانم في 1985/07/01، و كان يشمل آنذاك وكالة رسمية بمستغانم "بن سليمان" و أيضا وكالة غليزان، تيارت، وادي رهيو، مازونة و سيدي علي. برز هذا التقدم في الشبكة بفتح في 1998/11/12 مراكز جديدة لفوج الاستغلال بمستغانم وكالة الدهرة و عدة وكالات أخرى بعين تادلس، قصر الشلالة و زمورة و ما يمثل 11 وكالة مقسمة على 3 ولايات إلى نهاية سنة 2003.

شكل رقم (2-3) مخطط مديرية مجمع الاستغلال:



المصدر : الوثائق الداخلية لبنك التنمية المحلية

### 3.2 مهام مديرية مجمع الاستغلال :

والمتمثلة في:

#### 1.3.2 . قسم القرض و التنشيط التجاري:

هذا الفرع يختص في تجميع الموارد و المراحل التجارية الخاصة بالوكالات و مراقبة المشاريع حتى تحقيقها:

- متابعة ملف زبائن الوكالات يوميا و في مجال القانون.
  - تهيئة المشروع السنوي الخاص بوظائف وكالات مجموعة الاستغلال و متابعة تحقيقها.
  - ضمان مراقبة احترام كل ما يتعلق بالقواعد الداخلية و الخارجية فيما يخص قواعد الأمان من طرف الوكالات.
  - تهيئة الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية لبناء وكالات جديدة بما أنه مسؤول عن الجانب التجاري لأجل الطرف المسؤول عن العلاقات التفتيشية الخاصة و إعطاء تقرير لمدير الاستغلال العام عن نتائج نشاطه.
  - كما يعمل ضمان انتشار المعلومة.
  - التأكد من التسيير الإداري الخاص بالقروض.
  - إرسال يوميا تقارير خاصة بكل النشاطات إلى مجموعة الاستغلال.
  - ضمان التسيير المالي المرتبط بمجموعة الاستغلال.
  - تأمين المهمات الخاصة بالمركز.
  - إرسال الحالات المطلوبة من طرف المديرية الرئيسية للقروض و إعطائهم تقارير يوميا و على طلباتهم.
- مصلحة دراسة القروض:

دورها دراسة و مراقبة ملفات الضرائب و التأمين و مدى مساهمة القرض في تنمية و تطوير المشروع أو تجديده و دراسته من الناحية المحاسبية و الميدانية.

مصلحة الأمانة و التعهدات : هذا المكتب مكلف بما يلي:

- مراقبة مصداقية التصاريح المتعلقة بالقروض في مجال المفاوضات مع اتخاذ الحذر و مراقبة مصداقية استعمال القرض مع احترام شكله و مضمونه و ضماناته.
- تسيير ملفات الوافدين على طلب القروض و الوكالات و إبلاغ مديرية مجموعة الاستغلال عن كل تجاوز في مجال توزيع القروض.
- تخزين و تسيير محفظة فعاليات الأوراق التي لم يتم المحاسبة عليها من طرف الوكالات.
- من خلال التحليل اليومية الخاصة باتخاذ قواعد الحذر عند ملاحظة أي نقص يجب إبلاغ المصلحة القانونية.
- مسك ملف اللذين لم يتم الدفع لهم بالتعاون مع المصلحة الرئيسية للمخاطرة بمديرية مراقبة التعاقد.
- تأسيس و نقل تقرير النشاطات فصليا المتركرة على تعاقدات مجموعة الاستغلال (مديرية شبكة مجموعة الاستغلال) و مديرية مجموعة الاستغلال بالإضافة إلى مديريات القرض.

مصلحة التنشيط التجاري : و هذه المصلحة مكلفة بما يلي:

- مساعدة الوكالات لتحقيق أهداف الاستغلال في مجال البنوك و تجميع الموارد و توثيق القروض.
- تحقيق مشروع المعاملات التجارية الخاصة بمديرية مجمع الاستغلال و مساعدة الوكالات لتحقيقه.
- تسيير ملف زبائن الوكالات و توطيد العلاقات بين الوكالات.

### 2.3.2. قسم إدارة الميزانية و الأعمال القضائية:

تقوم هذه المصلحة بدراسة الميزانية بشكل دقيق و متابعة القروض من الناحية القانونية و القضائية في حالة بعض المشاكل و تضم المصالح التالية:

### مصلحة الشؤون القانونية:

تتمثل مهامها في :

- حل النزاعات و استرجاع الديون في حالة وجود أسباب أو ظروف لدى المقترض و بالتالي يكون هناك حصر للمقترض في وضع قانوني و متابعتة من ضمان تسديد الديون عن طريق الاتصال بالمقترض للإقراض (تسديد القرض وقت استحقاقه) و هذا عن طريق تنبيه بإرسال شعار كتنبيه أول.
- مساعدة الوكالات في الإطار القانوني لحل المشاكل الاجتماعية كانتهاك بعض الحقوق و مشاكل مالية كالدفاع عن حقوق البنك في حالة وجودها.
- بالإضافة إلى المتابعة بالعلاقات مع المحامين ،الموثق... و هذا في حالة القيام ببيع الضمانات السمية بالمزاد العلني و توزيع الأموال الموجودة بالبنك على المورثين.

**مصلحة الإدارة و الوسائل :** تهتم هذه المصلحة بتقديم الخدمات الإدارية و الوسائل الضرورية فهي تقوم بدراسة الميزانية و كل ما يتعلق لها بدراسة اليومية و توفير جميع الوسائل الضرورية.

**مصلحة تسيير المستخدمين :** تهتم هذه المصلحة بكل ما هو شخص فهي تعول على القيام بالتسيير الأحسن و الجيد و هذا كل ما يخص العمال و هذا من خلال قيامها بدراسات متعددة تتمثل فيما يلي : الشخصية الذاتية للعمال و سمعتهم الأخلاقية في إطار مشوارهم المهني كما تهتم أيضا بالمراقبة و منح التقاعد ،التكوين الجيد للإطارات.....

### 3.3.2. قسم المراقبة من الدرجة الأولى:

في إطار مهامه هو مكلف ب :

- تحقيق المراقبة و المحاسبة في مديرية الاستغلال و وكالاتها.
- مراقبة و متابعة متوسط أيام المحاسبة الآتية من الوكالات و الحالات اليومية من مديرية المحاسبة العامة (الميزانية / الأرقام / الحالات) و مصداقية الكتابات و الوجه الحسن لكل وكالة.
- نقل كل حالات التواصل و حالات الوكالات إلى مديرية المحاسبة العامة.
- مراقبة فترات التعهدات بمختلف طبيعتها.

- التأكد بطريقة هامة من احترام تطبيق التعليمات و القواعد الداخلية و الخارجية للمعاملة البنكية.

مصلحة المراقبة العامة : هي مكلفة بما يلي:

- ضمان المراقبة المحاسبية للوكالات التابعة لها.
- التأكد من أن الوكالات المرتبطة بها تقوم بتقنية ملفات.
- التجارة الخارجية تبعا لتواريخ محددة لقاعدة التبادلات.
- الإشعار بكل خلل داخل السلم الهرمي.
- تؤمن زيارات المراسل المحلي لمديرية فرع الاستغلال حيث يقدم لها تقرير متواصل.
- القيام بمهام المراقبة و التفتيش المبرمج من خلال جدول من طرف مديرية فرع الاستغلال.

خلية المراقبة من الدرجة الأولى : مكلفة بما يلي:

- تحرير المهمات و تقديمها إلى المعنيين بها .
- متابعة تطبيق إرشادات السلم الهرمي المتخصص في هذه المادة.

## ثانيا : قياس المخاطر المالية ببنك التنمية المحلية

### 1. اجراءات منح القروض في البنك

#### 1.1 الوثائق المطلوبة عند منح القرض في بنك التنمية المحلية :

##### 1.1.1 قرض الاستثمار

- طلب القرض
- القانون الأساسي للمؤسسة عند فتح الحساب
- نسخة طبق الأصل عن السجل التجاري
- دراسة تقنية و اقتصادية
- حصائل ختامية و (T.C.R) للسنوات المالية الثلاثة الأخيرة

- محضر مداوالات الجمعية العامة تعيين المسير و تسمح له بالحصول على القرض
- عقد الملكية أو الترخيص أو الكراء
- رخصة اقامة المشروع من طرف السلطات المختصة

### 2.1.1 قرض الاستغلال

- طلب القرض
- نسخة طبق الأصل عن السجل التجاري
- القانون الأساسي
- محضر مداوالات الجمعية العامة تعيين المسير و تسمح له بالحصول على القرض
- ميزانية ختامية لآخر ثلاث سنوات
- مخطط تمويل تقديري
- جدول حسابات النتائج T.C.R

### 2.1 سياسة بنك التنمية المحلية في مجال الضمانات :

تتضمن سياسة البنك في مجال الضمانات مجموعة من الشروط التي تهدف الى الحفاظ على مصالح البنك و يمكن تلخيص هذه الشروط كما يلي :

- ان منح تسهيلات تمويلية للعميل يجب أن يكون مرتبطا أساسا بتقديم ضمانات عينية أو مالية؛
- الضمانات العينية هي عبارة عن عقارات تتمثل في : (تحويل ملكية عقار الى البنك ، رهن عقار لفائدة البنك و يمكن أن يأخذ ذلك شكل كفالة عينية)؛
- يتعين أساسا أن يكون الضمان العقاري من الدرجة الأولى استثنائيا يمكن قبول ضمان من الدرجة الثانية في حالة ما تأكد للبنك أن التزاماته محمية من خلال دراسة معطيات عدة منها قيمة العقار الالتزامات التي من أجلها تم تسجيل الرهن الأول؛
- يمكن أن يشترط البنك ضمان ثانوي يضاف الى الرهن العقاري أو الضمان المالي ، يكون موضوعه منقول كالرهن الحيازي على عتاد أو محل تجاري .

أما فيما يخص الضمانات المالية فهي تتمثل في :

القيم المنقولة ،سندات الصندوق ،الصكوك المضمونة الدفع (البنكية) ،الأوراق التجارية من قبل البنك .

## 2. أنواع المخاطر المالية و أهم مؤشرات الخطر في البنك:

### 1.2 المخاطر الرئيسية في البنك :

تغطي حاليا ادارة المخاطر في بنك التنمية المحلية مخاطر الائتمان ،مخاطر السيولة ،مخاطر أسعار الصرف .

**مخاطر الائتمان:** أو مخاطر عدم التسديد بحيث لا يتمكن العميل من سداد التزاماته للبنك وفقا للبنود و الشروط

الواردة في الاتفاقية بين العميل و البنك.

**مخاطر السيولة:**مخاطر عدم تمكن البنك من الوفاء بوعوده و التزاماته و توفير الأموال اللازمة في المكان و الوقت المحددين.

**مخاطر أسعار الصرف :** تكون في حالة ارتفاع سعر العملة الأجنبية مقابل عملة الجزائر فمثلا اذا قام البنك بتمويل عميل لشراء معدات من خارج الجزائر ،فان مبلغ المعدات سيكون بالعملة الصعبة فيتم تحويل هذا المبلغ الى الدينار الجزائري و اعطاء القرض بذلك المبلغ لكن في حالة ارتفاع سعر صرف العملة الأجنبية يظهر هذا النوع من الخطر.

و في هذا الدليل تم التطرق سوى للمخاطر الممكنة حاليا و يمكن مستقبلا اضافة المخاطر الأخرى التي يجب أن تؤخذ في نشاطات البنك .

### 2.2 حساب مؤشرات الخطر في بنك التنمية المحلية :

يضم الجدول التالي حساب مختلف المخاطر التي تواجه بنك التنمية المحلية

## الفصل الثالث: واقع ادارة المخاطر المالية في بنك التنمية المحلية (BDL) فرع مستغانم (DRE)

### جدول رقم (3-1): حساب مؤشرات الخطر في بنك التنمية المحلية

2015	2014	2013	2012	2011	نوع المخاطرة
3.88%	3.67%	3.75%	3.20%	2.60%	المخاطر الائتمانية: -مخصص الديون المشكوك في تحصيلها/ اجمالي القروض -احتياطي خسائر القروض/القروض
1.29%	1.36%	0.85%	1.17%	1.34%	
55.87%	62.63%	80.76%	67.11%	46.95%	مخاطر السيولة: القروض / الودائع
76.96%	86.16%	82.26%	79.21%	79.89%	مخاطر أسعار الفائدة: الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة / اجمالي الأصول
5.58%	5.06%	4.45%	4.30%	4.80%	مخاطر رأس المال: حقوق الملكية/ اجمالي الأصول

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على التقارير المالية لبنك التنمية المحلية للسنوات : 2011 ، 2012 ، 2013 ، 2014 ، 2015

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن :

- نسبة المخاطر الائتمانية في حدود 2 الى 4 % و ذلك بالنسبة لمخصص الديون المشكوك في تحصيلها الى اجمالي القروض ، أما احتياطي القروض الى اجمالي القروض فالنسب لم تتعدى 2 % ، هذا ما يدل على أن المخاطر الائتمانية قليلة الخطورة بالبنك.
- نسب مخاطر السيولة مرتفعة فهي تتراوح بين 50 % الى 90 % و هذا على سنوات الدراسة 2011-2015 و قد سجل بنك التنمية المحلية أعلى نسبة سنة 2013 حيث قدرت ب 80,76 % و هي نسبة مرتفعة.

## الفصل الثالث: واقع ادارة المخاطر المالية في بنك التنمية المحلية (BDL) فرع مستغانم (DRE)

---

- كذلك بالنسبة لمخاطر أسعار الفائدة فقد سجل البنك أعلى قيمة سنة 2014، و المقدرة ب 86,16 %.
- أما مخاطر رأس المال نلاحظ أن النسبة في تزايد حيث ارتفعت من 4,80 % سنة 2011 الى 5,58 % سنة 2015.

و مايمكن الحكم عليه أن بنك التنمية المحلية معرض لمخاطر السيولة أكثر مقارنة مع باقي المخاطر.

**خلاصة الفصل :**

من خلال هذا الفصل تم التوصل الى أن بنك التنمية المحلية واحد من بين أهم البنوك في القطاع المصرفي الجزائري أما فيما يتعلق بآلية إدارة المخاطر المالية بينك التنمية المحلية، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- يواجهه بنك التنمية المحلية عدة مخاطر مالية في نشاطاته اليومية، ومن بين أهم هذه المخاطر خطر الائتمان وخطر السيولة، نظرا لطبيعة النشاط المصرفي الذي يكاد ينحصر في تلقي الودائع و منح القروض، و فيما يخص كيفية ادارة هذه المخاطر فان تبني أنظمة لتنظيم القروض و قياس مخاطرها و استحداث نظام لتنقيط العملاء يعدان مرحلة أساسية في مسار التحكم في هذا النوع من المخاطر.

- كذلك لاحظنا افتقار البنك الى قوانين و نصوص تشريعية تحدد تقنية تغطية و قياس مخاطر القرض، مخاطر السيولة ومخاطر أسعار الفائدة، حيث أن ادارة هذه المخاطر يعتمد فقط على مؤشرات تؤخذ كمعايير لتحديد مستواها.

خاتمة عامة

## الخاتمة العامة

ان المجال الخاص بالنشاط المصرفي و طبيعة عمل البنوك بالإضافة الى الأرباح التي تهدف الى تحقيقها هذه الأخيرة ، كل هذا أدى الى اشتداد المنافسة و ارتفاع نسبة المخاطرة ،والتي أصبحت مفهوما لصيقا بالعمليات المصرفية ،حيث كلما كانت المخاطر المحيطة بمنح القروض كبيرة ، كلما كان العائد المتوقع كبيرا ، و بالتالي فان السمة الأساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك هي كيفية ادارة المخاطر و ليس تجنبها.

و هذا يعني أنه لا يمكن تفادي المخاطر في العمل المصرفي و انما من الممكن اتخاذ احتياطات و اجراءات للحد منها.

إذن ،إدارة المخاطر ما هي إلا ممارسة لعملية اختيار لطرق فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين على البنوك ،و لا يمكن تجنب كل المخاطر أو تقليص حدتها بشكل كامل وذلك ببساطة يعود لوجود عوائق عملية ومالية ،لذلك على البنوك أن تتقبل مستوى معين من الخسائر،بينما تستخدم إدارة المخاطر لتفادي الخسائر قدر الإمكان. فإدارة المخاطر و التخطيط لاستمرارية عمل البنوك هما عمليتين مربوطتين مع بعضيهما ولا يجوز فصليهما ،فعملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل ،وعليه فإن استخدام أساليب حديثة لإدارة المخاطر المالية في البنوك سيغطي مساحات واسعة و مهمة لعملية التخطيط لاستمرارية عملها .

كما أن الادارة السليمة للمخاطر المالية و ضمان السير الحسن للعمليات المصرفية اليومية المعقدة يتوقفان بالدرجة الأولى على فعالية الرقابة الداخلية و مراجعة الحسابات و تطوير بيئة ملائمة لادارة هذه المخاطر ،و ذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات و متابعة المؤثرات الخارجية و محاربة جميع أوجه الغش و الاحتيال.

### أولا . اختبار الفرضيات :

فيما يخص الفرضية الأولى ، يستند النظام المحاسبي المالي الى معايير المحاسبة الدولية ،و هو يسمح بتلبية احتياجات مختلف مستعمليه من المعلومات الحاسبية و المالية،فقد تحققت أيضا فالنظام المحاسبي المالي ورغم وجود بعض الفوارق إلا أنه يتوافق إلى حد كبير مع المعايير الحاسبية الدولية ،لأنه يعتمد على الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية ،وهذا من شأنه تسهيل قراءة القوائم المالية من طرف المستعملين المحليين والأجانبين

للمعلومات المحاسبية والمالية، وتمكين المؤسسات الاقتصادية الوطنية من تقديم معلومات محاسبية ومالية ذات نوعية وأكثر شفافية .

**الفرضية الثانية**، تستخدم البنوك وسائل حديثة لتسيير المخاطر خاصة الوسائل و التقنيات الحديثة بهدف تخفيف آثار المخاطر. و قد تم اثبات صحتها لأن بنك التنمية المحلية يملك برمجيات و تقنيات خاصة به تمكنه من قياس المخاطر المستقبلية الممكنة.

أما **الفرضية الثالثة**، بنك التنمية المحلية الجزائري يطبق بالفعل قواعد ادارة و تسيير المخاطر المالية. و قد تم نفي صحة هذه الفرضية لأن البنك لا يضم وظيفة أو ادارة خاصة و وظيفتها الأساسية هي ادارة المخاطر المالية التي تواجهها، بالإضافة الى نقص ثقافة ادارة المخاطر لدى أغلب موظفي الشركة.

ثانيا. نتائج الدراسة :

النتائج النظرية :

- إدارة المخاطر المصرفية هي عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر التي يتعرض لها البنك ،وتتم هذه العملية من خلال تحديد ،قياس ومراقبة هذه المخاطر واختيار الوسيلة الأنسب لمواجهتها و كذا اعداد التقارير عنها و ارسالها لمجلس الادارة.
- ضرورة التواصل مع التطورات والمستجدات التي تأتي بها المعايير و الشروحات الجديدة التي تصدر عن مجلس المعايير المحاسبة الدولية ،وتكييف النظام المحاسبي المالي معها.
- إن فعالية نظام الرقابة الداخلية بالبنوك بات شرطا ضروريا لنجاح عملية قياس المخاطر والتحكم فيها ، ومن ثم ضمان فعالية إدارتها.

- يلعب الاتصال دورا فعالا في عملية ادارة المخاطر المالية و ذلك من خلال توفير شتى المعلومات حول المخاطر المحدقة بالبنك.

### النتائج التطبيقية:

- افتقار البنوك الجزائرية إلى نصوص تشريعية تحدد تقنيات تغطية و قياس المخاطر المالية حيث أن إدارتها تكاد تنحصر في اعتماد مؤشرات معينة لتحديد مستواها.
- البنك لا يحتوي على ادارة خاصة وظيفتها الرئيسية هي تسيير المخاطر التي تواجهها.
- انعدام ثقافة ادارة المخاطر المالية في بنك التنمية المحلية.

### ثالثا. آفاق البحث:

- و في الختام لا يزال هذا الموضوع أمامه الكثير من البحث و العمل و التغيير ،اذ تبقى الكثير من الموضوعات و النقاط التي يمكن أن تكون بمثابة اشكاليات بحوث جديدة نذكر منها على سبيل المثال :
- أهمية ادارة المخاطر المالية في صياغة استراتيجية المؤسسة .
  - تفعيل الرقابة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية .
  - دور النظام لمحاسبي المالي في معالجة المخاطر في المؤسسة .

# قائمة المراجع

### 1. المراجع باللغة العربية:

#### الكتب:

1. ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، ط 2، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000/ 2001.
2. إبراهيم الكراسنة، أطر أساسية و معاصرة في الرقابة على البنوك و ادارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2006.
3. إبراهيم الكراسنة، اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، معهد السياسات الاقتصادية صندوق النقد العربي، ط2، ابو ظبي، 2010 .
4. أبو عتروس عبد الحق، الوجيه في البنوك التجارية(عمليات، تقنيات تطبيقات)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000 .
5. أسامة عزمي سلام - شقيري نوري موسى، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد، الأردن، 2007.
6. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، IAS// FRS ج 1، دار هومة، الجزائر، 2010.
7. جاسم المناعي، إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2004،
8. حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي و التحليل الائتماني ، مؤسسة الورق للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى، 2002.
9. رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية : قياس بنود قائمة المركز المالي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الاردن ، 2008.
10. رضوان محمد العناتي، مبادئ المحاسبة وتطبيقاتها، الجزء الأول، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة السادسة، عمان، الأردن، بدون سنة النشر.
11. سمير عبد الحميد رضوان، المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر ودور الهندسة المالية في صناعة ادواتها، دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، دار النشر للجامعات - مصر، ط1، 2005.
12. سيد الهواري، الإدارة المالية الاستثمار والتمويل طويل الأجل، دار الجيل للطباعة، عمان 1985 .
13. طارق عبد العال حماد، إدارة المخاطر (أفراد، إدارات، شركات، بنوك) ، كلية التجارة، عين شمس، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007.
14. طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2005.

15. طارق عبد العال حماد، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الحديثة، الدار الجامعية، مصر. 2006.
16. عاطف عبد المنعم، د. محمد محمود الكاشف، د. سيد كاسب، تقييم وإدارة المخاطر، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، 2008 .
17. عبد السلام ناشد محمود، "إدارة أخطار المشروعات الصناعية والتجارية والأصول العلمية"، دار الثقافة العربية القاهرة، ط1 1989.
18. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقوذ و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد، عمان، 2004.
19. عيد احمد ابو بكر، د. وليد اسماعيل السيفو، ادارة الخطر و التأمين، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، 2009
20. فلاح حسين الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك -مدخل كمي واستراتيجي معاصر، دار وائل للنشر، عمان، ط 1، 2000 .
21. محمد صالح الحناوي و آخرون، الاستثمار في الأوراق المالية و مشتقاتها (مدخل التحليل الأساسي و الفني)، الدار الجامعية، الاسكندرية 2004/2005.
22. مختار محمود الهانسي "مقدمة في مبادئ التأمين"، الدار الجامعية، بيروت، 1993.
23. مدحت صادق، أدوات و تنقيات مصرفية، دار غريب، القاهرة 2001.
24. مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، ج 2، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006.
25. نبيل حشاد، دليلك الى إدارة المخاطر المصرفية، موسوعة بازل 2. الجزء الثاني، 2005
26. نعيم دهمش، محمد أبو نصار، محمد الخاليلة، مبادئ المحاسبة، دار وائل، الأردن، الطبعة الأولى، سنة 1999.

## المجلات:

27. شنوف شعيب، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية، مجلة جديد الاقتصاد، العدد 00، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر.
28. نادية أبو فخرة؛ تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية؛ نموذج تجريبي؛ المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة؛ العدد 2؛ كلية التجارة؛ جامعة عين شمس؛ 1998.

29. نبراس محمد عباس العامري وصلاح الدين محمد أمين الإمام، استعمال أنموذج عائد رأس المال المعدل بالمخاطر في المخاطر المصرفية، مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد السابع، العدد 21، الفصل الرابع، جامعة بغداد، 2012.

### الملتقيات:

30. أديب العمري، د. إبراهيم الخلوف الملكاوي، دور إدارة المعرفة في التقليل من آثار المخاطر، دراسة نظرية المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، 16-18 نيسان 2007، جامعة الزيتونة الأردنية.
31. حسين بلعجوز، إدارة المخاطر البنكية و التحكم فيها، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة منافسة-مخاطر-تقنيات، جامعة جيجل، أيام 6 و7 جوان 2005.
32. عادل عاشور و عبد الرزاق خليل، ملتقى وطني حول أثر تطبيق ايباس 7 على المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مجمع الرياض نموذج جامعة الأغواط، الجزائر، أفريل 2008.
33. عصماني عبد القادر، أهمية بناء أنظمة لإدارة المخاطر لمواجهة الأزمات في المؤسسات المالية، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20 / 21 أكتوبر، 2009.
34. فاتح مجاهدي، إدارة المخاطر البيئية التسويقية بالإعتماد على نظم معلومات الأعمال، ملتقى دولي حول إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة شلف، يومي 25-26 نوفمبر 2008.
35. مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية (تحديدها- قياسها -إدارتها و الحد منها)، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، أيام 16-18 أفريل 2007.
36. مفتاح صالح، معارفي فريدة، المخاطر الائتمانية (تحديدها- قياسها-إدارتها و الحد منها)، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة، الاردن، أيام 16-18 أفريل، 2007.
37. نوال بن عمارة، إدارة المخاطر في مصارف المشاركة، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 20-21 أكتوبر 2009.

### الأطروحات و الرسائل العلمية:

38. أماني عادل مسعود، أثر تطبيق الحاكمية المؤسسية على استراتيجيات إدارة المخاطر في شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن.

39. بورزوق أمينة، اشكالية تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الجزائرية، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012 .
40. رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية و سبل تفعيلها ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود و مالية (غير منشورة) ،جامعة الجزائر ،2006/2005.
41. صوار يوسف، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير تحت عنوان "محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية"، جامعة تلمسان، 2008 .
42. عاشوري صوريا، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية -دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التجارية، تخصص دراسات مالية و محاسبية معمقة، جامعة سطيف الجزائر، 2010/2011.
43. ليازيدي نبيلة، تسيير مخاطر السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية-دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية -، رسالة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة) ،المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، جوان 2005.
44. محمد توفيق عمرو، إدارة المخاطر المصرفية باستخدام مدخل التحليل المالي الاستراتيجي : نموذج مقترح تطبيقي في المصارف التجارية الأردنية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 2006.
45. نجار حياة، ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل-دراسة واقع البنوك التجارية العمومية - ، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس ، سطيف، 2014.

### القوانين الرسمية:

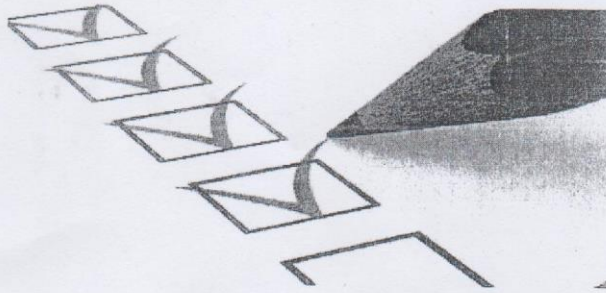
46. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد الأربع والسبعون، الصادرة بتاريخ 25 نوفمبر 2009، تحتوي القانون رقم 11/07 و المتضمن النظام المحاسبي المالي، (المادة : 03).
47. المرسوم التنفيذي رقم 156/08، المؤرخ في 26 ماي 2008 م المتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11، المادة رقم 33.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

1. Alain gauvin, **la nouvelle gestion du risque financier** , édition intégrale, paris, fevrier2000.
2. Bernheim Yves, L'essentiel Des US GAAP : **Référentiel comptable Américain et enjeux de l'harmonisation internationale**, Mazars et Guerard , Editions Maxima, 2<sup>ème</sup> Edition, Paris, 1999.
3. Goslity , H, **Gestion de Liquidité dans les Banques**, Revue Banque, N° 533.
4. Jean-Guy Degos, Amal Abou Fayad , **Premiers pas en comptabilité financière**, ETHEQUE, 2003.
5. Ouvrage collectif coordonné par Frank Moreau, **Comprendre et gérer les risques**, édition d'organisation ,paris., 2002 .
6. Pierre Cabane, **L'essentiel de la finance à l'usage des managers**, Eyrolles , 2ème Edition, Paris.
7. Published By An Introduction to Risk Management 'The Our Community team .
8. sophie brana, Michel Cazals,Pascal Kanffmann ,**économie monétaire et financière** ,2ème Edition,dunod ,paris,2003 .
9. Sylvie de coussergues ,gestion de la banque, Edition Dunod, paris .

الملاحق



### Qu'est ce qu'une check list !!

La Check list est tout simplement : Une liste de vérification, c'est un document construit dans le but de ne pas oublier les étapes nécessaires d'une procédure pour qu'elle se déroule avec le maximum de sécurité. Cette opération peut se dérouler à voix haute et/ou en cochant une liste écrite de procédure.



### Adopter la méthode de la Check List va nous permettre de :

- Obtenir un dossier de crédit complet et en bonne est due forme,
- Les formalités d'usage retenues seront respectées, ce qui va nous permettre de gagner sur les délais consacrés à l'examen et au traitement des dossiers de crédit et optimiser l'efficacité de nos services,
- Réduire efficacement le nombre de dossiers rejetés, ce qui va nous permettre de répondre plus rapidement aux attentes de notre clientèle et dans les meilleurs délais. Ce qui facilitera et renforcera la relation Client/Banque

BANQUE DE DEVELOPPEMENT LOCAL

CHECK LIST

- ✓ **Informations à renseigner par l'agence avant toute transmission d'un dossier de crédit :**
- Situation actuelle des engagements détaillée par compte (en cas de débit irrégulier constaté au compte courant de l'entreprise, veuillez expliquer l'origine de ce dépassement),
  - Position décadaire des trois derniers mois,
  - Les mouvements confiés des trois derniers exercices ainsi que de l'exercice en cours,
  - Bordereau de transmission des garanties exigées dans l'autorisation de crédit, annoté par le service concerné (BTG),
  - Un compte rendu de visite appuyé par des photos,
  - Demande de consultation de la centrale des risques,
  - Date d'ouverture du compte,
  - Validation du dossier caisse par le service juridique de la DRE,
  - La fiche juridique du dossier de crédit.

✓ **Documents à réclamer au client :**

**Documents administratifs et juridiques :**

- La demande de crédit écrite de l'entreprise, dûment signée et cachetée par la personne ayant habilité à contracter des crédits dans la société,
- PV de l'AGEX autorisant le gérant à contracter des emprunts bancaires et aliéner les biens de la société, si cette disposition n'est pas prévue dans les statuts de l'entreprise,
- Evaluation (expertise) du bien proposé en hypothèque en couverture des crédits sollicités,
- Copie certifiée du registre de commerce,
- Copie certifiée des statuts pour les personnes morales,
- Copie certifiée conforme du Bulletin Officiel des annonces légales (BOAL),
- Attestation de dépôt des comptes sociaux,
- Copie certifiée conforme au titre de propriété ou du bail de location des locaux à usage professionnel (acte de propriété, acte de vente, livret foncier ou autres).

**Documents comptables et financiers :**

- Copie des trois derniers bilans financiers et annexes dûment cachetés par l'administration des impôts (le cachet des impôts doit figurer sur l'ensemble des pages constituant le bilan),
- Une situation comptable récente dûment cachetée par le commissaire aux comptes,
- Le rapport du commissaire aux comptes du dernier exercice des sociétés de capitaux (SARL, SPA)
- Un bilan d'ouverture pour les entreprises en démarrage,
- Plan de financement prévisionnel de l'exercice à financer,
- Etat des créances client détaillé par âge,
- Etat récent des stocks,
- Plan de trésorerie,
- Planning d'importation prévisionnel (pour les entreprises sollicitant l'ouverture de lettres de crédit)
- Qualification professionnelle pour les entreprises de BTPH
- Plan de charge pour les entreprises de BTPH dûment signé et cacheté par le client, détaillé comme suit :

Intitulé du projet	Maître d'ouvrage	Mt du marché	Date ODS	Délai de réalisation	Travaux réalisés	RAR	Mt encaissé	Observation
--------------------	------------------	--------------	----------	----------------------	------------------	-----	-------------	-------------

Le plan de charge doit être obligatoirement accompagné des documents suivants :

- Une fiche signalétique par marché,
- ODS des marchés,
- Situations de travaux récentes non encore encaissées,
- Copie des marchés (contrats + avenants).

**Les documents fiscaux et parafiscaux :**

- Pièces fiscal récentes moins de trois mois (extrait de rôle)
- Pièces parafiscales récentes moins de trois mois (CNAS/ CASNOS/ CACOBATH)
- Copie certifiée de la carte d'immatriculation fiscale,

**Pour les demandes de crédits d'investissement :**

En plus des documents suscités, il ya lieu de transmettre :

- Une étude technico-économique détaillée,
- Informations sur le gérant (CV du client)
- Qualification et expérience professionnelle du promoteur dans le domaine investi,
- Des factures pro forma récentes (moins de six mois), chaque rubrique reprise dans la structure d'investissement du client doit être préalablement justifiée par des factures et/ou devis,
- Devis estimatif et quantitatif des travaux réalisés et restants à réaliser,
- Permis de construire (pour les activités nécessitant ce document),
- Agrément et/ou tout autre document autorisant le client à exercer l'activité projetée,
- Décision ANDI. (pour les entreprises bénéficiant des avantages octroyés par l'ANDI).

Liste des pièces essentielles à fournir dans un dossier de crédit

Check liste



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي  
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

### PLAN D'AFFAIRES PHASE CREATION

#### (A) PRESENTATION DU PROJET

DATE D'ETABLISSEMENT DU PLAN D'AFFAIRES	20/12/2015	DATE DE DEPOT DU DOSSIER	26/10/2015		
ANTENNE DE :	RELIZANE	ANNEXE DE :	RELIZANE		
N° DOSSIER (siège3)	88010016060	NOMENCLATURE	CNRC	CODE	604603
INTITULE DU PROJET :	INTEPOUSAGE FRIEDRICH				
FORME JURIDIQUE:	PERSONNE PHYSIQUE	NOM/RAISON SOCIALE	[REDACTED]		
SECTEUR D'ACTIVITE :	SERVICES NON MARCHANDS FOURNIS A LA COLLECTIVITE				
SECTEUR PRIORITAIRE	NON	ZONE PRIORITAIRE	NON	TYPE DE FINANCEMENT	TRIANGULAIRE

#### (A.1) PRESENTATION DES PROMOTEURS

##### I / - LE GERANT

Nom :	[REDACTED]	Nom de jeune fille:	[REDACTED]
Prénom :	[REDACTED]		
Fils de:	[REDACTED]	et de :	[REDACTED]
Date et lieu de naissance :	[REDACTED]	à:	RELIZANE
Situation familiale :	CELIBATAIRE	HANDICAPE:	NON
Adresse:	CITE BEN REZGA 530 LOTS ELWAFI RELIZANE		
Tel fixe	[REDACTED]	Mobile	[REDACTED]
Diplôme(s) :	ATTESTATION DE FORMATION		
Expérience professionnelle :	OUI		

##### II / - LES ASSOCIES

###### Premier associé :

Nom :	[REDACTED]	Nom de jeune fille:	[REDACTED]
Prénom :	[REDACTED]		
Fils de:	[REDACTED]	et de :	[REDACTED]
Date et lieu de naissance :	[REDACTED]	à:	[REDACTED]
Situation familiale :	[REDACTED]	HANDICAPE:	[REDACTED]
Adresse:	[REDACTED]		
Tel fixe	[REDACTED]	Mobile	[REDACTED]
Diplôme(s) :	[REDACTED]		
Expérience professionnelle :	[REDACTED]		

###### Deuxième associé :

Nom :	[REDACTED]	Nom de jeune fille:	[REDACTED]
Prénom :	[REDACTED]		
Fils de:	[REDACTED]	et de :	[REDACTED]
Date et lieu de naissance :	[REDACTED]	à:	[REDACTED]
Situation familiale :	[REDACTED]	HANDICAPE:	[REDACTED]
Adresse:	[REDACTED]		
Tel fixe	[REDACTED]	Mobile	[REDACTED]
Diplôme(s) :	[REDACTED]		
Expérience professionnelle :	[REDACTED]		

###### Troisième associé :

Nom :	[REDACTED]	Nom de jeune fille:	[REDACTED]
Prénom :	[REDACTED]		
Fils de:	[REDACTED]	et de :	[REDACTED]
Date et lieu de naissance :	[REDACTED]	à:	[REDACTED]
Situation familiale :	[REDACTED]	HANDICAPE:	[REDACTED]
Adresse:	[REDACTED]		
Tel fixe	[REDACTED]	Mobile	[REDACTED]
Diplôme(s) :	[REDACTED]		
Expérience professionnelle :	[REDACTED]		



(B.6) POLITIQUE DES PRIX

(B.7) POLITIQUE DE PROMOTION

(C) ETUDE TECHNIQUE

(C.1) ANALYSE DU PROCESSUS DE FABRICATION

Cycle de production (en Jour)

(C.2) EVALUATION DES INVESTISSEMENTS

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais préliminaires	415 075,84	415 075,84
Cotisation fonds de garantie	96 455,97	0,00
Assurances	268 619,87	0,00
Autres frais	50 000,00	0,00
Equipements de production	2 212 470,00	2 212 470,00
Equipements locaux	2 212 470,00	0,00
Equipements importés	0,00	0,00
Cheptel	0,00	0,00
Materiels roulants	3 834 085,00	3 834 085,00
Aménagements	0,00	0,00
Outillages	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impôts et taxes	0,00	0,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport montage et essais	0,00	0,00
Fonds de roulement	100 000,00	100 000,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
TOTAL	6 561 630,84	6 561 630,84

(C.3) DETERMINATION DU FONDS DE ROULEMENT

Le fonds de roulement doit couvrir les frais d'exploitation pour une période qui varie selon la nature de l'activité.

100 000 DA

**(A.2) PRESENTATION DU PROJET**

**a) Nature du projet**

Les entrepôts frigorifiques sont des locaux où on entrepose et manipule des denrées périssables sous des conditions de température contrôlée en cherchant à préserver la qualité. On peut conserver des produits alimentaires sous forme réfrigérée (à une température positive, c'est-à-dire au-dessus de 0°C), ou sous forme congelée (à une température négative, c'est-à-dire en dessous de 0°C).

**b) Localisation du projet**

Siège social : **CITE BEN REZGA 530 LOTS ELWAFI RELIZANE**

Caractéristiques de la zone où se trouvent ces locaux :

**URBAINE**

La plus part des chambres froides sont construites pour fonctionner en tant que chambre autonomes, avec une charpente métallique recouverte de panneaux isolants, préfabriqués, on utilise surtout des mousses synthétique telles que le polyuréthane, ou le polyisocyanurate pour assurer l'isolation, sans oublier le pave-vapeur. L'argent d'expansion utilisé pour créer ces nouvelles mousses ne doit pas contenir (H) CFC. parfois afin d'assurer des propriété anti-incendie, on applique des revêtement incombustible aux murs extérieurs des chambres (Par exemple un revêtement en béton)

**c) Nombre d'emplois à créer :**

Nombre d'emplois directs (gérant + associés+employés) :

**3**

**(B) ETUDE DE MARCHE**

**(B.1) OFFRE GLOBALE**

**(B.2) DEMANDE GLOBALE ET MARCHE POTENTIEL**

Caractéristiques de la demande :



**(B.3) MARCHE CONCURRENTIEL**

**(B.4) MARCHE DU PROJET**

**(B.5) CANAUX DE DISTRIBUTION**



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي  
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

Zone : **1**  
\* Zone 1 : Zone normale  
\* Zone 2 : Zone à promouvoir

Type de financement: **1**  
\*Triangulaire  
\*Mixte

**(D) ETUDE FINANCIERE**

**(D.1) Structure de l'investissement:**

Rubrique	(en DA)	
	Coût	Coût TOTAL
Frais de la location	0,00	0,00
Frais préliminaires	415 075,84	415 075,84
Cotisation fonds de garantie	96 455,97	
Assurances	268 619,87	
Autres frais	50 000,00	
Equipements de production	2 212 470,00	2 212 470,00
Equipements locaux	2 212 470,00	
Equipements importés	0,00	
Cheptel	0,00	0,00
Materiels roulants	3 834 085,00	3 834 085,00
Aménagements	0,00	0,00
Outils	0,00	0,00
Mobilier de bureau	0,00	0,00
Materiels informatiques	0,00	0,00
Droit de douanes et taxes	0,00	0,00
Autres impôts et taxes	0,00	0,00
Frais d'installation	0,00	0,00
Frais de transport	0,00	
Montage et essais	0,00	
Fonds de roulement	100 000,00	100 000,00
Autres1	0,00	0,00
Autres2	0,00	0,00
<b>TOTAL</b>	<b>6 561 630,84</b>	<b>6 561 630,84</b>

N°Dossier :

Raison sociale :

Gérant :

Activité : **ENTREPOSAGE FRIGORIFIQUE**

Montant des équipements importés en DA	Cours de conversion relevé le		Droit de douanes	
	Montant Equip	Cours Devise en DA	Montant en DA	Taux
0,00	0,00	0,00	0,00	0%

**(D.2) Structure de Financement:**

Rubrique	Taux Particip	Montant
Apport personnel	2%	131 232,62
Numéraires		131 232,62
Nature		0,00
PNR Classique	28%	1 837 256,64
PNR LO		0,00
PNR VA		0,00
Crédit Bancaire	70%	4 593 141,59
<b>TOTAL</b>	<b>100%</b>	<b>6 561 630,84</b>

**(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:**

Montant du crédit	4 593 141,59							
Durée du crédit	8,00							
Taux d'intérêt bancaire	5,5%							
Taux de bonification	10%							
Taux d'intérêt réel	0,00%							
Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	Année 8
Principal	0,00	0,00	0,00	918 628,32	918 628,32	918 628,32	918 628,32	918 628,32
Reste à rembourser (encours)	4 593 141,59	4 593 141,59	4 593 141,59	4 593 141,59	3 674 513,27	2 755 884,95	1 837 256,64	918 628,32
Intérêts Bancaires bonifiés	0,00	252 622,79	252 622,79	252 622,79	202 098,23	151 573,67	101 049,11	50 524,56
Cotisation au FG	16 076,00	16 076,00	16 076,00	16 076,00	12 860,80	9 645,60	6 430,40	3 215,20
Cotisation à verser	96 455,97							

N° Dossier : 48010016060  
 Raison sociale : GANA OUSSAMA  
 Nom et Prénom du Gérant : GANA OUSSAMA  
 Activité : ENTREPOSAGE FRIGORIFIQUE

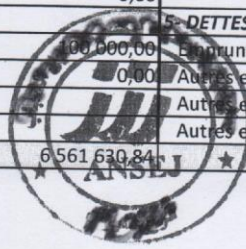
**DES TCR PREVISIONNELS**

	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE 4	ANNEE 5	ANNEE 6	ANNEE 7	ANNEE 8
Ventes marchandises								
Marchandises consommées								
<b>Marge brute</b>	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
<b>Production vendue</b>	2 640 000,00	2 904 000,00	3 194 400,00	3 513 840,00	3 865 224,00	4 251 746,40	4 676 921,04	5 144 613,14
<b>Prestations fournies</b>	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Matière et fournitures consom,	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Services	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Transport	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Loyers charges locatives	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Entretien et réparation	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres services	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
<b>Valeur ajoutée</b>	2 640 000,00	2 904 000,00	3 194 400,00	3 513 840,00	3 865 224,00	4 251 746,40	4 676 921,04	5 144 613,14
Frais de personnel	331 200,00	337 824,00	344 580,48	351 472,09	358 501,53	365 671,56	372 984,99	380 444,69
Frais divers	334 695,87	257 833,88	233 658,09	211 899,88	189 102,29	168 262,94	149 186,01	131 695,25
Assurances	268 619,87	241 757,88	217 582,09	195 823,89	176 241,50	158 617,35	142 755,61	128 480,05
Autres frais	66 076,00	16 076,00	16 076,00	16 076,00	12 860,80	9 645,60	6 430,40	3 215,20
Droit de douanes	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Amortissements	1 071 079,17	1 071 079,17	1 071 079,17	1 071 079,17	1 071 079,17	1 071 079,17	1 071 079,17	1 071 079,17
<b>Charges d'exploitation</b>	1 736 975,03	1 666 737,05	1 649 317,74	1 634 451,14	1 618 682,99	1 605 013,68	1 593 250,17	1 583 219,11
<b>RBE</b>	903 024,97	1 237 262,95	1 545 082,26	1 879 388,86	2 246 541,01	2 646 732,72	3 083 670,87	3 561 394,03
IFU	0,00	0,00	0,00	93 969,44	112 327,05	132 336,64	154 183,54	178 069,70
<b>R.net d'exploitation</b>	903 024,97	1 237 262,95	1 545 082,26	1 785 419,42	2 134 213,96	2 514 396,09	2 929 487,32	3 383 324,33
Cash flow net	1 974 104,13	2 308 342,12	2 616 161,43	2 856 498,59	3 205 293,13	3 585 475,26	4 000 566,49	4 454 403,50
Cash flow cumulés	1 974 104,13	4 282 446,26	6 898 607,69	9 755 106,27	12 960 399,40	16 545 874,65	20 546 441,15	25 000 844,65
Cash flow actualisés	1 844 957,13	2 016 195,41	2 135 567,02	2 179 209,09	2 285 329,70	2 556 394,31	2 852 348,62	3 175 928,13
<b>VAN</b>	12 484 298,57							

N° Dossier :	48010016060
Raison sociale	
Nom et Prénom du Gérant :	
Activité :	ENTREPOSAGE FRIGORIFIQUE

**(D.4) BILAN D'OUVERTURE**

ACTIF	MONTANT	PASSIF	MONTANT
		<b>1- FONDS PROPRES</b>	131 232,62
<b>2- INVESTISSEMENT</b>			
Frais Préliminaires	415 075,84		
Equipements de production	2 212 470,00		
Outillages	0,00		
Materiel Roulant	3 834 085,00		
Materiels de bureau	0,00		
Materiels informatiques	0,00		
Aménagement	0,00		
Autres	0,00		
<b>3- STOCKS</b>			
Matieres et Fournit	0,00		
<b>4- CREANCES</b>		<b>DETTES D'INVESTISSEMENT</b>	
Caisse et banque	100 000,00	Emprunts bancaires(CMT)	4 593 141,59
Frais de la location	0,00	Autres emprunts (PNR Classique)	1 837 256,64
		Autres emprunts (PNR LO)	0,00
		Autres emprunts (PNR VA)	0,00
<b>TOTAL</b>	<b>6 561 630,84</b>	<b>TOTAL</b>	<b>6 561 630,84</b>





N° Dossier :  
Raison sociale :  
Nom et Prénom du Gérant :  
Activité : ENTREPOSAGE FRIGORIFIQUE



ACTIF	5 <sup>ème</sup> Année			6 <sup>ème</sup> Année			7 <sup>ème</sup> Année			8 <sup>ème</sup> Année		
	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET	BRUT	AMORT	NET
2-INVESTISSEMENTS	6 461 830,84	5 355 395,64	1 106 235,00	2 212 470,00	1 327 482,00	884 988,00	2 212 470,00	1 548 729,00	663 741,00	2 212 470,00	1 769 976,00	442 494,00
Frais préliminaires	415 075,84	415 075,84	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements de Production	2 212 470,00	1 062 295,00	1 106 235,00	2 212 470,00	1 327 482,00	884 988,00	2 212 470,00	1 548 729,00	663 741,00	2 212 470,00	1 769 976,00	442 494,00
Cheptel	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Outils	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Equipements roulant	3 834 085,00	3 834 085,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Matériels de bureau	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Matériels informatiques	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Aménagement	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Autres	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
3-STOCKS			0,00			0,00			0,00			0,00
Matieres et Fournit												
4-CREANCES			6 670 981,48			7 222 710,54			3 142 004,89			2 444 623,57
la caisse			2 001 294,44			2 166 813,16			942 601,47			733 387,07
Banque			4 669 687,04			5 055 897,38			2 199 403,42			1 711 236,50
Frais de location			0,00			0,00			0,00			0,00
TOTAL			7 777 216,48			8 107 698,54			3 805 745,89			2 887 117,57
PASSIF												
3- FONDS PROPRES			131 232,62			131 232,62			131 232,62			131 232,62
Resultat en Inst.D'effect.												
5- DETTES D'INVESTIS												
Emprunts bancaires			3 674 513,27			2 755 684,95			1 837 256,64			918 628,32
Autres emprunts (ANSEI)			1 837 256,64			1 837 256,64			1 837 256,64			1 837 256,64
Dettes fournisseurs												
Dettes à court terme												
Détention pour compte			0,00			0,00			0,00			0,00
Dettes d'exploitation			2 134 213,96			3 383 324,33			0,00			0,00
RESULTATS												
TOTAL			7 777 216,48			8 107 698,54			3 805 745,89			2 887 117,57

## الملخص:

تنشط المؤسسات الاقتصادية اليوم في محيط جد متقلب يتضمن معيقات اقتصادية، اجتماعية، سياسية، تكنولوجية وبيئية. هذا ما جعل هذه المؤسسات تواجه أخطار متعددة وكثيرة يمكن أن تكون سببا في فشلها أو ضعف أدائها، طبعاً مصادر هذه الأخطار متعددة كتغير القوانين بشكل مستمر، سياسات الانفتاح، تأثيرات العولمة، المنافسة القوية المحلية والأجنبية، كما أن نشاط المؤسسة في حد ذاته يفرز بشكل مستمر أشكال جديدة من المخاطر و التهديدات كخطر سعر الفائدة وخطر السيولة . ما يفرض على هذه الأخيرة ضرورة إدراك مصادر المخاطر المالية التي تهددها حتى تتمكن من التشخيص الجيد هذه الأخطار وإيجاد المنهجية السليمة للتعامل مع كل أنواع المخاطر، لأنه باختصار إدارة المخاطر هي الوظيفة التي تضمن للمؤسسة البقاء والاستمرارية في ظل الظروف البيئية المعقدة والمتقلبة.

**الكلمات المفتاحية:** المخاطر المالية، أسعار الفائدة، إدارة المخاطر، تحليل الخطر، عقود الخيار، مخاطر السيولة.

## Résumé :

Aujourd'hui les entreprises économiques se trouvent dans un environnement très révolusé qui englobe des obstacles économiques , sociaux, technologiques ,tous ces facteurs faire ces entreprises face aux multi-risques qui peuvent être la cause de leurs échec, surement les sources de ces risques sont beaucoup comme le changement des lois, les effets de la mondialisation, la compétitivité local et étrangère . en plus que l'activité de l'entreprise elle-même peut créer des nouveaux risques et menaces comme le Risque de taux d'intérêt et le risque de liquidité . tous ça obligent à ces dernières de reconnaître les sources de ses risques financier pour bien diagnostiquer et gérer et trouver la meilleure stratégie pour les traités .tous simplement la gestion des risques est la seul fonction qui assure la continuité de l'entreprise dans des conditions d'environnement complexes et volatiles .

**Les mos clé :**entreprises économiques , risques ,gestion des risques.

